الحالة الجيواستراتيجية

في المنطقة

تقدير موقف إقليمي

تحليل حركة المتغيرات

الأزمات

العراقية - اليمنية - السورية - الليبية - المصرية

24-25 فبراير 2017

إسطنبول

الفهرس

الرقم	المحتوى		الصفحة
1	تصدير	أ. محمد سالم الراشد د. عماد الحوت	7 8
2	الأزمة العراقية		9
3	الأزمة اليمنية		17
4	الأزمة السورية		29
5	الأزمة الليبية		69
6	الأزمة المصرية		111

تصدير

محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي - اسطنبول

تعيش المنطقة العربية متغيرات شديدة السيولة في الأحداث السياسية، بل والمتغيرات الديموغرافية، وحتى على مستوى المشاعر والعواطف والصراعات الإثنية والطائفية، ولم يحدث أن وصلت المنطقة العربية إلى حالة من الضعف والتشرذم وفقدان الأمن القومي والاجتماعي والاقتصادي، والتدخلات الأجنبية والقوى خارج نطاق الدولة، كالميليشيات الطائفية والإرهابية كداعش وأخواتها، كما وصلت إليه الآن، وأصبح النظام السياسي العربي والقومي مهدداً بل ومتصارعاً ومتمحوراً على جبهات واستقطابات مختلفة، ويكاد المراقبون الإستراتيجيون يلاحظون بقوة حالة من تشكّل الرسم وخرائط جديدة في المنطقة العربية أمام هذه التحديات والمشكلات وحتى الفرص التي تحدث نتيجة تعارض المصالح وهوامش المتغيرات، فإن ملتقى العدالة والديمقراطية والذي يجمع صفوة من السياسيين والمفكرين قد طلب من مجموعة التفكير الإستراتيجي باسطنبول إعداد تشكيل تقاربي جيواستراتيجي للأزمات والمتغيرات، وتقدير دور الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية، في هذه المتغيرات والأزمات، وقد قامت وحدة التفكير الإستراتيجي في المجموعة بإعداد هذه الأوراق وعرضها يومي السبت والأحد ٢٥ فبراير في ورشة عمل نظمها ملتقى العدالة والديمقراطية في اسطنبول، وإذ أتقدم بالشكر للسيد أمين العام للملتقى د. عماد الحدث على جهوده في إنجاح هذا الملتقى، وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل للإخوة الباحثين الإستراتيجيين الأستاذ عاطف الجولاني، والأستاذ حازم عياد، والأستاذ فايز الجولاني على جهودهم في إعداد هذه الأوراق.

متمنياً أن يكون هذا الإصدار يقدم الفائدة للمختصين والمهتمين في هذا المجال.

تصدير

د. عماد الحوت

الأمين العام لملتقى العدالة والديمقراطية

تمر الأمة العربية والإسلامية بتحولات مهمة قد لا تكون مسبوقة، تدخلها في حالة اضطراب وتعقيد شديدتين، وتفتح الأبواب على جملةٍ من التحديات والفرص، كما أن التطورات والمتغيرات السريعة الحاصلة تستدعي التعاون على تحديث خارطة الواقع للتعامل معه وتحديد مجموعة من المبادرات.

إن واقع الأمة في هذه اللحظة التاريخية يستدعي وعياً بطبيعة الأحداث المتعددة الأبعاد، ما بين سعي الشعوب لحريتها، والمصالح الكبرى وتوزيع المواقع والموارد، وتنافس نماذج حضارية وقيم وهوية، كما يستدعي ديناميكية في التفكير وخروج من القوالب الجامدة.

من هذا المنطلق، كانت المبادرة المشتركة لملتقى العدالة والديمقراطية ومجموعة التفكير الاستراتيجي لدراسة الأطراف الفاعلة وتحليل الأزمات والمتغيرات للمساعدة على تحديد الرؤية المشتركة ورسم مسار المبادرات وتطوير شبكات العلاقات على أرضية مشتركة (الحريات، الحقوق أو المصالح)، والبناء على المشترك الإيجابي، والتعامل مع المشاريع المهددة.

الأزمة العراقية

المعطيات

سياسياً

- تراجع نفوذ تنظيم الدولة بعد عامين من سيطرته على نصف أراضي العراق بعد مواجهات مع قوات الجيش والحشد الشعبي (الشيعي) إلى جانب الحليف الأمريكي، واشتراك إقليم كردستان في المعارك من خلال قوات البشمركة.
- خسائر كبيرة للجيش العراقي قدرت بنحو ١٥ ألف جندي مقابل ١٦٠٠ من البشمركة إضافة إلى مقتل آلاف القتلى من تنظيم الدولة.
- عامان من القتال والاستنزاف العسكري لكل الأطراف العراقية فاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعزّز من من تأثير القوى الدولية والإقليمية.
- تشكيل لجان الحشد الشعبي لمواجهة تنظيم الدولة فاقم أزمة الصراع الطائفي في العراق، ودمج تلك اللجان الطائفية بالجيش بقرار من البرلمان عزّز النفوذ الإيراني وغذى الصراع المجتمعي وأسهم في استمرار الهجمات الدموية.
- أزمة عراقية تركية على خلفية الوجود العسكري التركي في قاعدة بعشيقه وتدريبها للعشائر العراقية والتركمانية انتهت بوعود تركية بالانسحاب من العراق.
- اعتراض أردني تركي سعودي على مشاركة الحشد الشعبي في المعارك وعلى ضمه إلى قوات الجيش العراقي (فاقم الأزمة اقتراب الحشد الشعبي من مناطق النفوذ الكردي والتركي خصوص في مدينة تلعفر).
- تصاعد الهجمات الإرهابية والتفجيرات في المدن الرئيسية كما حدث في النجف وبغداد في

محاولة من التنظيم لتشتيت خصومه وإفقادهم القدرة على استثمار تقدمهم الميداني في الموصل.

- تفاقم الانقسامات بين الكتل البرلمانية الكردية والسنية والشيعية دفع برزاني للتهديد بالاستقلال عن العراق في حال تولي رئيس الوزراء السابق نوري المالكي رئاسة الحكومة من جديد، كما تفاقمت الخلافات داخل الكتل ذاتها في البيت الشيعي بين أتباع عمار الحكيم الداعي للتواصل مع الحكومة الأردنية وإجراء مصالحة وطنية عراقية، وتيار المالكي الرافض للعلاقة مع الأردن، إلى جانب تصارع في البيت الكردي حول مستقبل الإقليم والرئاسة فيه، وتشرذم القوى السنية، مهددا بمزيد من الانقسام وصعوبة الوصول إلى تفاهمات سياسية ما بعد تنظيم الدولة.
- تراجع حدة التوتر بين الحكومة الكردية وحكومة بغداد، وتعاون الطرفين في المعارك الدائرة حاليا مع تنظيم الدولة، على الرغم من التباينات حول دور تركيا والخلافات حول الموازنة الفدرالية وإقالة زيباري من وزارة المالية.
- أسهمت هجمات تنظيم الدولة في أوروبا وتركيا والتدخل الروسي في سوريا في زيادة المشاركة الأوروبية في الهجمات الجوية على رأسها ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة التي عزّزت حضورها العسكري في العراق.

اقتصادياً

- وضع اقتصادي متدهور، وتراجع في سعر صرف الدينار العراقي وارتفاع المديونية لتفوق الـ ٩٠ من الناتج القومي الإجمالي، تبعه لجوء إلى صندوق النقد الدولي لتمويل الحكومة وبرامجها الاجتماعية والصحية والتعليمية.
- وزير التخطيط في حكومة نوري المالكي المستقيلة أعلن فشل خطة التنمية الاقتصادية للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤،، في حين حذر وزير المالية الأسبق زيباري من تفشي الفساد المالي الذي طال مسؤولين كبار (وزير المالية المقال هوشيار زيباري أشار إلى فساد كبير قدر فيه سرقة

أحد المتنفذين أكثر من ٦ مليار دولار؛ ما أشعل أزمة بين الكتل البرلمانية والكتلة الكردية) إلى جانب تفاقم أزمة المخصصات المالية والفدرالية في الموازنة للأقاليم وعلى رأسها حكومة إقليم كردستان الذي بات يعاني من تراجع النمو ومن أعباء النزوح الناجم عن المعارك في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين.

- نحو ٣٠ بالمائة من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر وما زالت المحافظات الجنوبية تعاني من أزمة انقطاع الكهرباء والخدمات المائية، ما أطلق موجة احتجاجات تتجدد بين الحين والآخر، فاقمها الفساد وتصارع الكتل البرلمانية، وتضارب مصالحها وولاءاتها الإقليمية.

اجتماعياً

- حالة استقطاب وانقسام طائفي بفعل ممارسات الحكومات الشيعية المتعاقبة وارتباطها الوثيق بالسياسة الإيرانية، ما أفرز حالة غضب واحتقان في المناطق السنّية.
- تصاعد التوتر بين الأكراد وحكومة بغداد والشيعة على خلفية الصراع على الموازنة والمناطق المحررة شمال نينوى وأزمة اللجوء.
- ❖أزمة مهجرين ونازحين قدرت بأكثر من مليوني نازح أغلبهم تدفق باتجاه إقليم كردستان ومناطق عديدة من العراق.
- ❖تدمير النشاط الاقتصادي في المحافظات السنية وعدم القدرة على العودة إلى مدنهم وقراهم فاقم من الأزمة وهدد باندلاع صراعات جديدة.

التفسير والتحليل

سياسياً

-
- الظلم الاجتماعي الذي مارسته حكومة المالكي كان سببا في انتفاضة المناطق السنية على مدار عام كامل ضد السياسات الحكومية، وهو ما وفر حاضنة للمجموعات المتشددة وعزّز من قوتها في تلك المناطق، كما أن هيمنة المليشيات على تركيبة الجيش العراقي جعل منها جيشا ضعيفا سرعان ما انهار أمام تنظيم الدولة بصورة سريعة.
- صراع طويل نسبيا على مدى ثلاث أعوام في مناطق السنة فاقم من معاناتها وزاد من حالة الاستنزاف السياسي والاقتصادي وعزّز الصراعات الطائفية التي باتت تهدد وحدة البلاد ونقل الأزمات إلى المحافظات الجنوبية عبر الاحتجاجات.
- ضعف حكومة حيدر العبادي وتصارع الكتل الشيعية ممثلة بقيادات يقف على رأسها المالكي والصدر وعمار الحكيم في مقابل تحالفات هشة يجمعها التحالف ضد «داعش» والضغوط الإقليمية والدولية لمواجهتها واحتوائها، لتتحول إلى أزمة مزمنة لطول فترة الحرب والأزمة النفطية والاقتصادية، والتنازع بين أقطاب التحالف، وأزمة اللجوء وضعف الخدمات وارتفاع منسوب الفقر وتفجر الاحتجاجات الاجتماعية بين الحين والآخر في محافظات الجنوب، محولا الأزمة بين الكتل والقوى الإقليمية والدولية على رأسها أمريكا وإيران وتركيا إلى متغير ديناميكي أطال من عمر الصراع مع «داعش»، ودفع نحو البحث عن بدائل سياسية لمرحلة ما بعد «داعش» ليرفع من حدة التوتر في العلاقة بين الأردن وإيران وتركيا والعراق ودول الخليج وأمريكا حول مستقبل العراق ما بعد داعش سواء في اقليم كردستان أو المناطق العربية بمكونيها السني والشيعي، وأضيف إليه التدخل الروسي الذي رفع من مستوى التأهب الأمريكي لمواجهة إمكانية التمدد الروسي نحو العراق، معطيا بعدا جديدا للصراع في العراق يتجاوز الحرب على الإرهاب وهزيمة «داعش».

أمنياً

- تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وفقدان الحكومة المركزية في بغداد السيطرة على مساحات واسعة من البلاد، زاد من نفوذ إيران والقوى الطائفية إلى جانب تصاعد نفوذ الأكراد والولايات المتحدة، من جهة أخرى نتيجة هشاشة الحالة الأمنية والسياسية والاقتصادية.
-

اقتصادياً

- تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وفقدان الحكومة المركزية في بغداد السيطرة على مساحات واسعة من البلاد.
- الأزمة الاقتصادية والتصارع على الموازنة مع إقليم كردستان الذي انفتح على تركيا وسعى للاستفادة من ضعف الحكومة الفدرالية لتدعيم وضعه الاقتصادي وسيطرته على منابع النفط وتصديره، فاقم من أزمة الإقليم وصراعه مع المركز في بغداد، وفتح الباب أمام تأثير أوسع للقوى الغربية عبر بوابة الأزمة الاقتصادية لعب فيها صندوق النقد الدولي دورا في دعم جهود زيباري لمكافحة الفساد وخلق صراعا برلمانيا.

اجتماعياً

- على الرغم من انتفاضة المناطق السنية لنحو عام كامل للمطالبة بوقف الظلم وسياسة التهميش والإقصاء، إلا أن حكومة نوري المالكي والعبادي من بعده مدعومة بتأييد إيراني واصلت سياستها الطائفية غير متنبهة إلى الخطورة المترتبة على ذلك، وغذت الأزمة الاجتماعية أزمة النزوح والتهجير القسري للسكان، مهيئة الظروف لبيئة صراعية جديدة تطيل من عمر الأزمة والصراع المحلي والإقليمي.

انعكاسات الأزمة وتداعياتها

- عمّقت الأزمة العراقية أزمة الإقليم وفاقمت مشاكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- استغلت الولايات المتحدة التطورات المتسارعة في العراق وسيطرة تنظيم الدولة على مساحات واسعة من البلاد واستهداف الأزيديين المسيحيين والأكراد لتشكيل تحالفها الدولي ولبدء عملياتها العسكرية في العراق وسوريا.
- أسهم الوضع المحتقن طائفيا في العراق بتأجيج حالة الفرز والاستقطاب الطائفي في المنطقة.
- تنامي دور اقليم كردستان العراق وتصارع اقليمي ودولي حول مستقبل الإقليم ما انعكس على تعميق الشروخ الداخلية بين القوى الكردية.
- كسر الاحتكار الإيراني للساحة العراقية وتمدد للنفوذ التركي والأردني بالتوازي مع النفوذ الأمريكي، وخشية من تمدد للنفوذ الروسي بتأثير من تدخلها الناجح نسبيا في سوريا.
- ازدياد حدة التوتر التركي الأمريكي الإيراني على خلفية تمدد النفوذ التركي في العراق والتدخل الروسي في سوريا.
- إضعاف السنّة العرب وتدمير مناطقهم فتح الباب واسعا للدول العربية والغربية للعب دور في الساحة العراقية على خلفية ملف حقوق الإنسان، ومواجهة الهجمات الطائفية على السنّة ورفع مستوى التوتر بين القوى العراقية والإيرانية مع الدول العربية وخصوصا السعودية والكويت والبحرين والأردن.

التنبؤ

- يرجّح تصاعد الاحتجاجات في مناطق الجنوب وازدياد الخلافات بين القوى الشيعية، مترافقا مع تراجع نفوذ «داعش».
- يرجّح تصاعد الصراعات بين الكتل الشيعية (الصدر والحكيم والمالكي)، نتيجة التباين في الرؤى السياسية لمستقبل العراق والعلاقة مع الدول المجاورة والإقليمية والتصارع على النفوذ السياسية والاقتصادي بعد انحسار نفوذ «داعش».
- يرجّح تصاعد الهجمات الإرهابية والتفجيرات في مناطق واسعة من العراق ما يفاقم أزمة الحكومة والقوى السياسية.
- يرحج أن توثق كل من تركيا والأردن تعاونهما للعب دور سياسي واقتصادي وعسكري في العراق بالتعاون مع الأكراد والعشائر السنّية خصوصا في ظل السياسة السلبية المتبعة من حكومة بغداد تجاه الأردن وتركيا بغلق المنافذ البرية وإضعاف الروابط الاقتصادية، إذ فرضت ضرائب على الصادرات التركية والأردنية بنسبة ٣٠٪، ووضعت عوائق مماثلة على تركيا مقابل الانفتاح على إيران.
- يُرجّح استمرار حالة الاضطراب السياسي والعسكري في العراق لفترة ليست قصيرة، واتساع نطاق الصراع ليتجاوز تنظيم الدولة نحو المكونات الأساسية كالكرد والعشائر العراقية والقوى الإقليمية كتركيا والأردن إلى جانب أمريكا التي سيزداد أهمية دورها في العراق ومستقبله، في ظل التمدد الروسي والرؤية الأمريكية بأهمية مواجهة التمدد الروسي بتأثير من المؤسسة العسكرية والاستخبارية الأمريكية، مناقضا بذلك توجهات الرئيس الأمريكي ترامب الداعية للتعاون مع روسيا.
- يرجّح أن يتسع هامش المناورة لتركيا بعد إضعاف تنظيم الدولة في العراق لصالح لعب دور سياسي واقتصادي إيجابي في ظل الانشغال الأمريكي وضعف الفاعلية السياسية لمرحلة ترامب وتصارعه مع أجهزته الأمنية والعسكرية.

- بذل جهود لاحتواء النفوذ الإيراني من قبل الولايات المتحدة والأردن وتركيا وتعاون أمريكي محدود خشية تمدد النفوذ الروسي في حال التلكؤ في أداء هذا الدور.
- يرجّح تصاعد التنافس الإقليمي والدولي الروسي الأمريكي التركي الإيراني في العراق على خلفية دعم أمريكا لأكراد سوريا؛ وتمدد تركيا في العراق والتدخل العسكري الروسي في سوريا وخشية إيران من تراجع نفوذها السياسي خصوصا بعد تولي ترامب مهام الرئاسة في أمريكا وتنامي النفوذ الروسي في سوريا.
- من المرجّح أن تحاول روسيا لعب دور في الملف العراقي بالتعاون مع تركيا وإيران في ظل اضطراب الرؤية الأمريكية والانشغال بالأزمة الداخلية الناجمة عن العامل الانتخابي، إلى جانب حاجة روسيا لتعاون القوى الإقليمية والعربية في الملف السوري لإنجاز أجندتها، ما يوفر مساحة أوسع للقوى الإقليمية وعلى رأسها تركيا للمناورة والمساومة، إلى جانب القوى الإسلامية.
- يرجّح تراجع أهمية الحرب على الإرهاب لصالح التنافس والتصارع الإقليمي والدولي في المنطقة في أعقاب تراجع نفوذ تنظيم الدولة في العراق وسوريا وليبيا، وتنامي أهمية القوى المعتدلة في رسم معالم هذا الصراع خصوصا أنها فاعلة سياسياً أكثر منها عسكريا.

الأزمة اليمنية

المعطيات

المتغير السياسي

- سيطرة الحوثيين بزعامة عبد الملك الحوثي إلى جانب حليفهم علي عبد الله صالح وبدعم إيراني سياسي وإعلامي وعسكري (تسليح وتدريب) على مساحة جغرافية واسعة من اليمن، كما يسيطرون على العاصمة صنعاء بتعدادها السكاني الذي يقارب ٢ مليون ونصف المليون نسمة، وعلى الحديدة التي تتجاوز ٢ مليون نسمة، إلى جانب توافرها على ميناء الحديدة الحيوي على شاطئ البحر الأحمر، وإطلالتهم على السعودية من خلال محافظة صعدة، وحصارهم لمدينة تعز وسيطرة على أجزاء من المحافظة التي يبلغ تعداد سكانها ٢ مليون و٨٠٠ ألف نسمة.
- تحالف المقاومة، ويضم التجمع اليمني للإصلاح والحراك الجنوبي وحكومة الرئيس هادي منصور، يقف في مواجهة تحالف الحوثيين وصالح الذي يسيطر على أكثر من نصف المحافظات ١٣ محافظة من أصل ٢١ محافظة تسيطر عليها قوات الشرعية (بما فيها عدن وحضرموت وأجزاء من الجوف وإب ومأرب، وهي مناطق ذات كثافة سكانية أقل).
- تقدّر بعض المصادر عدد المقاتلين الحوثيين بنحو عشرة آلاف، وتتركز قوة علي عبدالله صالح في الجيش والقبائل إضافة إلى دعم إيراني يصعب تقدير حجمه ونوعيته.
- تمتلك القاعدة تواجدا قويا في محافظة شبوة، وتشن هجمات دموية على القوات الحكومية،

إلى جانب تنفيذ الاغتيالات، ما دفع نحو السيطرة على مدينة المكلا وزاد من دموية الهجمات وغموضها.

- تشكيل السعودية للتحالف العربي لمواجهة الحوثيين ودعم تحالف حكومة الشرعية بقيادة (عبد ربه منصور هادي) وتدخل عسكري خليجي بقيادة سعودية تحت مسمى التحالف العربي تمكّن من السيطرة على جنوب اليمن وعدن بالتحالف مع حكومة منصور.
- اتساع الهوّة بين الإمارات والسعودية بعد قيام الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في نيسان/إبريل من العام ٢٠١٦ بإطاحة خالد بحاح من منصبي نائب الرئيس ورئيس الحكومة، خصوصا أن إسناد منصب نائب الرئيس ووزير الدفاع للجنرال علي محسن الأحمر -الذي يعتبره الإماراتيون الجناح العسكري لـ»إخوان اليمن»- وتعيين القيادي في حزب المؤتمر أحمد بن دغر رئيسا للحكومة، قد قلص من قدرة أبو ظبي على التأثير ولعب دور في تشكيل مستقبل البلاد، وتحديدا في شطرها الجنوبي، ما دفع أبو ظبي للتهديد بالانسحاب من التحالف وسحب قواتها ومضايقة هادي منصور خصوصا بعد زيارته لأنقرة ولقائه أردوغان[1].
- رفض عمان الانضمام للتحالف العربي في اليمن وانضمامها رغم ذلك للتحالف العربي لمكافحة الإرهاب، دليل على مرونة تلت اشتعال الجدل حول خلافة السلطان قابوس والاستياء من سياساتها تجاه إيران والحوثيين.
- استقبال مصر للقادة الحوثيين وزيارة سرية لعلي عبد الله صالح إلى القاهرة زاد من حجم الهوة بين السعودية والقاهرة ودفع الرياض للتقارب مع إثيوبيا.
- توقيع اتفاق بين الحوثيين وعلي عبد الله الصالح لتشكيل مجلس رئاسي تبعه تشكيل حكومة لم تعترف بها الأطراف المنافسة لها؛ وهذا التطور عطل المفاوضات السياسية في الكويت بالكامل، مع إمكانية انتقالها إلى الأردن.
- تنامي القدرات الصاروخية للحوثيين، وامتلاكهم قدرة أكبر على توجيه ضربات إلى عمق الأراضي السعودية بمساعدة خبراء ومستشارين من طهران.
- دعوات وتحركات من أجل العودة لخيار انفصال الجنوب عن اليمن تظهر بين الحين والآخر.

(١) (اعتقلت الإمارت وزير الداخلية اليمني وقائد الفرقه الرابعة وفي المقابل استضافت عددا من قيادات الجنوب وعلى رأسهم علي سالم البيض، وحيدر أبو بكر العطاس من رموز الدعوة لانفصال الجنوب).

- دعم أمريكي محدود للمملكة العربية السعودية وحلفائها، مع تحفّظ على الأداء العسكري للتحالف العربي، مستعينا بملف حقوق الإنسان، ووضع عدد من قيادات الإخوان على لائحة الإرهاب واستمرار الممانعة الإماراتية لإشراكهم في التحالف وفي العملية السياسية.
- تطور في علاقات الإخوان المسلمين والمملكة العربية السعودية في اليمن واستقبال قياداته السياسية.
- تشرذم التحالف العربي لصالح تماسك ظاهري كبير في معسكر الحوثيين وصالح لانعدام الخيارت أمام الحليفين.
- خسائر بشرية كبيرة في اليمن قاربت الـ ٢٠ ألفا بين قتيل وجريح.
- صعوبة الحسم العسكري، وتوسع دائرة الصراع إلى الأراضي السعودية عبر صواريخ أرض أرض، والهجمات المباغتة على الحدود السعودية.
- استنزاف عسكري للتحالف العربي امتد إلى اهتزاز تحالفاتها وإمكانية تفككها بعد انسحاب مصر وتذمر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.
- تهديد الملاحة البحرية عبر باب المندب بعد استهداف السفن التجارية وتمكن الحوثين من إلحاق أضرار بقطع بحرية إماراتية وسعودية وتهديد للسفن والفرقاطات التابعة للبحرية الأمريكية.
- صعوبة التوصل إلى حل سياسي، وتمسّك الأطراف بشروطها، والتهرب من استحقاقات القرارات الدولية وعلى رأسها قرار مجلس الأمن الذي دعا إلى الاعتراف بحكومة هادي منصور وتسليم الحوثيين لأسلحتهم، في مقابل إصرار الحوثيين على ضرورة تشكيل حكومة توافق جديدة تبقي لهم اليد العليا إلى جانب حليفهم علي عبد الله صالح.

المتغير الاقتصادي

- تكبدت السعودية ودول الخليج خسائر اقتصادية كبيرة بسبب الأزمة اليمنية قدرت بأكثر من ٦٠ مليار دولار.
- انهيار اقتصادي في اليمن ناجم عن الحصار العسكري المتبادل لأطراف الصراع سواء المناطق الخاضعة لصالح والحوثيين أو المناطق الخاضعة للمقاومة اليمنية، وتدمير العديد من المرافق اليمنية الحيوية. وتقدّر الخسائر بنحو ٦٠مليار دولار.
- توزعت الأضرار الكبيرة بين صنعاء وعدن وتعز وزنجبار، حيث بلغت قيمة الأضرار فيها ٣,٦ مليار دولار، ووصلت كلفة إعادة بناء منشآت الطاقة المدمرة إلى ١٣٩ مليون دولار[٢].
- سيطرة الحوثيين على بنك صنعاء المركزي ثم انتقاله إلى عدن فاقم الأزمة الاقتصادية وأسهم في انهيار العملة اليمنية.
- الدعم الخليجي والإغاثي لم ينه المعاناة الحياتية لليمنيين.

المتغير الاجتماعي

- انقسام طائفي بدأت ترتسم ملامحه من خلال الخطاب السياسي المتشنج لأطراف الصراع والتورط الإيراني والذي امتد إلى حزب الله اللبناني، وتبني الحوثيين لخطاب الولي الفقيه في طهران.
- انقسام قبلي ونزعة انفصالية في جنوب البلاد.
- استمرار تحدي الإرهاب والنزعات المتطرفة التي يمثلها تنظيم الدولة والقاعدة.
- نسبة أمية مرتفعة تزيد على الـ ٦٥ بالمائة، كخامس أعلى نسبة في العالم العربي.
- تزايد المعاناة الإنسانية المترافقة مع انتقادات لهيئات الدولية لأوضاع المدنيين نتيجة الحصار والقصف الجوي، إذ قتل نحو ٦٤٠٠ يمني وشرد ما يقارب ٢,٥ مليون.

(٢) تقرير السادس من أيار ٦١٠٢ الذي شارك في إعداده البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي.

- تضرر المرافق الحيوية بشكل كبير حيث تعرضت مئات المدارس لأضرار منها ٢٨٧ مدرسة تحتاج لعمليات بناء رئيسية، و٥٤٤ أخرى تحوّلت إلى مراكز إيواء للنازحين، بينما تحتل جماعات مسلحة ٣٣ مدرسة[٣].

التفسير والتحليل

- الطابع الفضفاض للتحالف العربي وتعارض مصالح دوله أعاق حركته وفاعليته، إذ استمرت الخلافات القطرية البحرينة الإماراتية العمانية وبرزت بشكل واضح في اجتماعات دول مجلس التعاون في المنامة، مما أثّر سلباً في قدرات التحالف العسكرية والسياسية والاقتصادية. غير أن ضم دول الخليج إلى جانب السودان والسنغال والمغرب والأردن ومصر عزّز التوجهات السياسية العامة لعزل إيران سياسياً.
- ضعف التحالف العربي بسبب جملة عوامل أهمها: موقف مصر المرتبط بعدم رغبتها بالتدخل القوي في الأزمة اليمنية وسعيها للحصول على مكتسبات مقابل أي دور تقوم به في التحالف، وامتلاك الإمارات وعمان أهدافا متعارضة مع السعودية وأتباعهما مسارات سياسية مغايرة، ورفض تركيا وباكستان الاشتراك المباشر في المواجهة العسكرية البرية. أسهمت هذه العوامل في إطالة أمد الحرب وفي تحويلها إلى حالة استنزاف للسعودية اقتصاديا وعسكريا وسياسياً.
- بروز تنظيم القاعدة كلاعب في المعادلة العسكرية إلى جانب تنظيم الدولة وتوجيههما ضربات موجعة للجيش اليمني وقيادات المقاومة المناهضة للحوثيين وصالح، زاد من أعباء التحالف وشتت جهوده واضطره لخوض المواجهة على أكثر من جبهة.
- تصاعد الخلافات الإماراتية السعودية بعد إقالة حكومة البحاح وتعيين محسن الأحمر وزيرا للدفاع ونائبا للرئيس.
- تباين المواقف الخليجية تجاه إشراك التجمع اليمني للإصلاح في التحالف من أجل استعادة الشرعية ومواجهة التمرد، نقل الصراع حول الربيع العربي إلى داخل التحالف وأسهم في تفكيك تحالف الثورة المضادة، إلا أنه أثّر في فاعلية التحالف العربي، وعرّض المقاومة اليمنية

(٣) تقرير السادس من أيار ٢٠١٦ الذي شارك في إعداده البنك الدولي والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي

لاستنزاف كبير، كما تسبب بمواجهة السعودية لإشكالات كبيرة في تشكيل تحالفها العربي بسبب ممانعة عمان ومصر والخلاف مع الإمارات حول دور الإخوان المسلمين في اليمن إلى جانب التنافر الإماراتي القطري المصري على خلفية ملف الإخوان المسلمين ودورهم السياسي والعسكري في اليمن.

- تنامي التنافس السعودي الإماراتي لتقاسم النفوذ خصوصا في منطقة عدن والحديدة والذي امتد للتنافس على القواعد العسكرية في دول شرق إفريقيا وتوسيع النفوذ السياسي.
- عجز سعودي عن تفكيك تحالف صالح- الحوثيين تسبب بإطالة أمد الحرب وأعاق فرص التوصل لحل سياسي.
- بات الحوثيون قوة رئيسية في المشهد اليمني نتيجة حصولهم على دعم إيراني غير محدود وتحالفهم مع علي عبدالله صالح وتحقيقهم إنجازات عسكرية مهمة، وقد سعوا بداية الأمر لامتلاك حق الفيتو وحق الجمع بين العمل السياسي والعمل العسكري، في محاولة لم ينكروها لتكرار نموذج حزب الله في لبنان، ثم زاد طموحهم وتطلعوا للسيطرة الكاملة على اليمن ولفرض أيديولوجيتهم المتماهية مع إيران على الدولة.
- ثمة عوامل من شأنها أن تزيد من فرص تفكيك التحالف بين الحوثيين وعلي صالح، في مقدمتها: تبعية الحوثيين لإيران، وانفتاح شهيتهم لبسط سيطرتهم على اليمن، وتأييد إيران والحوثيين لانفصال الجنوب ومعارضة علي صالح لذلك، والتنافس على تقسيم «الكعكة».
- سيطرة الحوثيين وصالح على مناطق واسعة في اليمن عزّز توجهات السعودية للحسم العسكري في اليمن ودفعها لمزيد من التقارب مع التجمع اليمني للإصلاح ولإعطاء دور أكبر لعلي محسن الأحمر من أجل تعزيز المقاومة الشعبية لمواجهة الخطاب الإيراني ومواجهة القاعدة، ما أسهم في التقدم العسكري المهم جنوبي صنعاء وفي عدد من المحافظات على رأسها تعز.
- تصاعد التهديد للسعودية من امتداد النفوذ الإيراني إلى أراضيها في المنطقة الشرقية وعسير ونجران، أمر تعزّز بعد الهجمات الصاروخية التي شنها الحوثيون على نجران وعسير والطائف، الأمر الذي دفع السعودية للانفتاح على التجمع اليمين للإصلاح في ظل غياب الدور المصري وعدم فاعلية الجيش اليمني بالقدر الكافي

- العبء العسكري الأكبر في التحالف وقع على السعودية بحكم الاهتمام والشعور بالخطر والجوار الجغرافي.
- واجهت إيران صعوبات لوجستية في توصيل الدعم لحلفائها في اليمن فلجأت إلى التهريب عبر بحر العرب والبحر الأحمر مستخدمة قوارب خشبية للصيد البحري معفاة من التفتيش في أعالي البحار والمياه الإقليمية، ما فاقم من أعباء قوات التحالف ودفعها لتوسيع جهودها شرقي إفريقيا في البحر الأحمر وبحر العرب ورفع من الكلف السياسية والعسكرية والاقتصادية للتعاون مع جيبوتي وارتيريا واثيوبيا وأطلق سباقا وتنافسا جديدا في شرق إفريقيا ضم الإمارات والسعودية ومصر وتركيا.
- واجه التحالف انتقادات كبيرة بسبب ما أشارت إليه الأمم المتحدة ومنظمة أمنيستي من تجاوزات لحقوق الإنسان، الأمر الذي تسبب بصعوبات للتحالف في تمويل الحرب وتوفير السلاح؛ مما دفعه لتنويع مصادر السلاح وعقد اتفاقات للتصنيع مع تركيا وشراء أسلحة من البرازيل والصين.
- عجز عن الوصول إلى حل سياسي في ظل تمسك الأطراف بمواقفها وعدم وجود ضغوط كبيرة على إيران لعدم الانخراط المباشر في الحرب مقابل الضغط على السعودية التي ترى في الأزمة تهديدا وجوديا لأمنها واستقرارها.
- التجمع اليمني للإصلاح يعتمد سياسة النفس الطويل في إدارة الأزمة، ويتبنى استراتيجية فضح الحوثيين شعبيًا، والتقارب مع السعودية ودفع الأمور إلى المسار السياسي من خلال تحقيق إنجاز في صنعاء وتعز.

الانعكاسات على الوقع في المنطقة

- شكل استمرار الأزمة استنزافا للسعودية واختبارا لرصيدها الاستراتيجي من الحلفاء كباكستان والولايات المتحدة التي تحفظت على الانخراط في الصراع، في حين لجأت مصر إلى سياسة الابتزاز والمناورة، الأمر الذي انعكس سلبا على العلاقات السعودية المصرية وعلى تماسك ما يسمى «محور الاعتدال العربي».
- استمرار حالة الاستنزاف لدول التحالف العربي، وعلى وجه الخصوص السعودية، يضعف دورها القيادي ويعرضها لمزيد من الضغوط الإيرانية والأمريكية للقبول بحل غير مقبول لها يحفظ للحوثيين دورا مهما في اليمن ويعزّز نفوذ طهران ويفكك تحالفات السعودية، وهو أمر تتوجس منه السعودية ويدفعها للتعاطي بإيجابية أكبر مع روسيا والصين وتركيا وقطر.
- توسّع نطاق الصراع في اليمن من صراع محلي بين قوى متنافسة إلى صراع إقليمي اشتبكت فيه طهران والسعودية سياسياً وإيديولوجيا، وبرز فيه العامل الطائفي (الشيعي-السني) مُغذّياً أساسياً للصراع.
- اتسّع الصراع في اليمن ليشمل دول شرق إفريقيا (إثيوبيا والسودان وأرتيريا وجيبوتي) ما استدعى من السعودية عقد العديد من الاتفاقات مع أرتيريا للحد من النفوذ الإيراني، إلى جانب الإعلان عن تأسيس قاعدة عسكرية في جيبوتي، وتوسيع علاقاتها مع إثيوبيا لتبلغ التجارة بين البلدين ١٥٠ مليون دولار تبعتها زيارات متبادلة مع الدول الثلاث، إضافة إلى انضمام السودان للتحالف ومشاركته الفاعلة بقوات برية وجوية.
- صعوبات تتعلق باستنزاف الاحتياطات النقدية السعودية، ترافق مع انخفاض أسعار النفط وعجز كبير في الموازنة قارب الـ ٣٠ ٪ خلال العام ٢٠١٦ ما دفع السعودية إلى القبول باتفاق دول الأوبيك لخفض الإنتاج، وكانت حصتها كبيرة من التخفيضات تجاوزت المليون و٢٠٠

الف برميل، وهو اتفاق لعبت فيه روسيا دورا بارزا بالوساطة بين السعودية وإيران لاقناعهما بتقليص الإنتاج.

- الإسهام في تعزيز حالة الاحتقان الطائفي في اليمن والمنطقة، وفي توفير تربة خصبة مواتية لتقدُّم المجموعات المتشددة، وقد ظهر ذلك بوضوح في تزايد نشاط تنظيم القاعدة في العديد من المحافظات.
- عجز السعودية عن الحسم العسكري في اليمن مسألة حسبت لصالح إيران، إذ تستنزف السعودية بكلف قليلة تدفعها طهران، مقابل كلف مرتفعة للرياض تسهم في تفكك تحالفات السعودية مع قوى غربية وعربية وإضعاف دورها القيادي عربياً.

الاحتمالات المستقبلية

- تراجع فرص الحوار في ظل اتخاذ صالح والحوثيين خطوات أحادية، عزّزها نجاح إيران ونظام الأسد في مدينة حلب.
- يرجّح تمسك السعودية بالحسم العسكري وبالسيطرة على صنعاء تعزيزا لموقفها التفاوضي ونزع جميع مظاهر السيادة عن الحوثيين وصالح وإضعاف النفوذ الإيراني وتخفيف حالة الاستنزاف التي تتعرض لها.
- يتوقع مزيد من التراجع والتذبذب في العلاقات المصرية السعودية في ظل التقارب بين قطر والسعودية وتركيا والانفتاح على التجمع اليمين للإصلاح بعد تولي علي محسن الأحمر منصبه نائباً للرئيس.
- لا يُرجّح استقرار الوضع السياسي قريباً في اليمن أو الاتفاق على معادلة سياسية تخرجه من أزمته، نظراً لتطلعات الحوثيين وصالح وتمسكهم بشروطهم للحوار والتفاوض، وللطبيعة الاستبدادية لحليفهم علي صالح الذي ينزع للانتقام من التجمع اليمني للإصلاح ومن آل الأحمر، وهو ما يطيل من عمر الصراع.
- من غير المرجّح انخراط الحوثيين في المعادلة السياسية اليمنية كحركة سياسية مدنية غير مسلحة، نظرًا للطبيعة الفئوية للحركة وتوجهاتها الطائفية، حيث إن فكرتها تقوم على مقولات دينية، والشرعية السياسية في نظرها تنحصر في سلالة معينة، فضلا عن تحالفها مع طهران ما يجعلها مصدرا دائما للتوتر في الإقليم.
- يتوقع أن يتزايد نشاط تنظيم القاعدة في اليمن في ظل البيئة السياسية المواتية التي يوفرها استمرار الصراع والفراغ الأمني وغياب الاستقرار، وأن تجد لها مزيدا من الأنصار في ظل حالة انسداد الأفق السياسي وهيمنة البعد الطائفي والعجز عن الحسم العسكري.
- احتمال تغيّر الموقف الخليجي الإماراتي العماني تجاه الأوضاع في اليمن عقب التقدم الذي

أحرزته طهران في سوريا والمترافق مع تقارب روسي تركي في حلب ورغبة السعودية في الحسم العسكري في اليمن.

- يرجّح تمسك طهران بالحوثيين بعد التقارب الروسي التركي وتراجع دورها في سوريا والعراق لصالح الولايات المتحدة، للضغط على السعودية واستنزافها سياسياً وعسكريا.
- يرجّح ارتفاع الكلف على طهران في اليمن بعد تولي ترامب للرئاسة وبعد التقارب الروسي التركي.
- يرجّح أن تحقق السعودية وحلفاؤها في اليمن مزيدا من التقدم الميداني في اليمن في ظل انشغال إيران بملفها النووي وتراجع دورها في سوريا لحساب تركيا وروسيا وقدوم إدارة ترامب للرئاسة.
- إمكانية ممارسة ضغوط أمريكية وروسية وأوروبية لتأخير الحسم العسكري لصالح السعودية في اليمن؛ للضغط عليها من أجل تقديم مزيد من التنازلات في ملف الطاقة والإنتاج.

الأزمة السورية

محطات في عمر الأزمة

مضى على عمر الأزمة السورية خمسة أعوام، دون أن تُحسم لصالح أي طرف من أطراف النزاع، شهدت فيها حالات من المدّ والجزر (في نفوذ الأطراف المتصارعة)، وذهب ضحيتها مئات الآلاف من القتلى، وتهجر بسببها ما يقرب من نصف الشعب السوري.

وزاد المشهد تعقيداً إعلان تنظيم الدولة عن دخوله سوريا في ٢٠١٤/٦/١٣ بعد صولاته وجولاته في العراق، ليغدو ظهوره سبباً لتشكُّل «التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب»، الذي شنَّ أولى غاراته بعدها بشهرين (آب/أغسطس).

بعدها بعام وشهر، تدخلت روسيا عسكرياً، ليبلغ المشهد أقصى درجات التعقيد، بوجود عسكري لأهم الأقطاب العالمية والإقليمية في مشهد واحد، ولترتفع احتمالات تحوُّل الأزمة السورية إلى شرارة لحرب إقليمية قد تتطور إلى حرب عالمية.

انسحبت روسيا ظاهرياً (وجزئياً على أبعد تقدير)، لتعود مجدداً وتشن مع حلفائها معركة شاملة أسفرت عن استعادتها حلب بعد مذابح دموية جرت في ظل خذلان عربي.

تغيرت موازين القوى على الأرض لصالح التحالف الروسي المدافع عن مصالحه في سوريا، لكن المعركة على الأرض لما تُحسم بعد.

تم التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار في سوريا بعد اجتماع ثلاثي: تركي-روسي-إيراني؛ على أن يتاح المجال لمحاولة وضع حد للأزمة، تلتها لقاءات آستانة بمشاركة وفود تمثل الأطراف العسكرية المسيطرة على الأرض؛ باستثناء النصرة وداعش.

عاد النظام لاستخدام السلاح الكيماوي مجدداً، ليتلقى رداً عسكرياً أمريكياً محدوداً، في

تصعيد عسكري-دبلوماسي أحاديٍّ غير مسبوق.

ينفتح المشهد بعدها على سيناريوهات يسعى تقدير الموقف هذا لاستعراضها، بمؤشراتها الملتبسة، مع تبيان شروط تحقق كل سيناريو منها، ومواقف القوى الفاعلة والمؤثرة تجاه كل سيناريو، وصولاً إلى ترجيح السيناريو الأقوى.

خارطة المؤشرات الحيوية للأزمة السورية حسب الأطراف الفاعلة

محور المعارضة والتغيير

المتغير السياسي:

- شكلت معركة حلب منعطفاً قاتماً في مشهد عسكري متقلب في الرهانات والمعادلات واللاعبين ومناطق السيطرة.
- صاغ الروس والأتراك والإيرانيون خارطة طريق من ثماني نقاط لإنهاء الحرب في سورية في ٢٠ من ديسمبر كانون الأول الماضي، بغياب فصائل المعارضة، وأميركا وأوروبا والعرب..!!
- انطلقت لقاءات آستانة، ولم تتمخض عن جديد.
- دخلت الأزمة السورية منعرجا حاسماً بعد معركة حلب، للاعتبارات التالية:

١ - الانقلاب التركي: استمرار مفاعيله (التفجيرات، الاغتيالات، الاستنزاف)، والأزمة التركية-الأمريكية.

٢ - الدولة الكردية و شبح التقسيم: الجرأة العسكرية للأتراك في إفساد السيناريو (شبح المواجهة بين الأقطاب).

٣ - سيطرة داعش على مصادر الطاقة: التخوف من إعادة تمركزهم في سوريا بعد هزائمهم في العراق.

٤ - الاستنزاف البشري والمادي والحضاري:

أ- تقديرات الأمم المتحدة (حاجة الدولة للتعافي ستستغرق ٣ عقود لارتفاع فاتورة إعادة الإعمار «مستقبل مرتهن بالديون الداخلية والخارجية هو مستقبل مسروق بفعل ذاتي كلما تأخرت المصالحة»).

ب- مقتل ما يزيد على ثلث مليون، تهجير ما يزيد على نصف السكان ذوي الغالبية السنية، جرحى لا يمكن تقدير أعدادهم، تشييع المناطق السنية، انتشار الأمية والجهل والتخلف العلمي، التدمير الحضاري.. (آثار الجراح الطائفية تكاد أن لا تندمل بالتقادم، وتُنْكأ في الأزمات: النموذج «العراقي»، «اللبناني»، «السوري-حماة»).

٥ - أخطار الأزمة وتداعياتها (الحالة العدائية، ضياع الفرص): المحلية والإقليمية والدولية.

٦ - استحالة الحسم العسكري في المشهد العسكري السوري الراهن في ظل ثنائية «سيطرة الوهم» و «وهم السيطرة».

١ - ارتفاع وتيرة الضغط الشعبي (عدم القدرة على تحمل أبعاد المآسي في مشهدٍ بات يعجُّ بالمقابر الجماعية «عقيدة غروزني») مع تواصل التخاذل العربي والدولي، واستمرار التدخل العسكري الروسي ومفاعيل محاولة الانقلاب في تركيا.

- أصرَّ الروس والأتراك على خروج كافة المجموعات الأجنبية التي تقاتل في سوريا (المستهدفون: عناصر وحدات حماية الشعب الكردية، داعش، الميليشيات الشيعية).
- حافظت المعارضة على العلاقة مع الأطراف الداعمة: تركيا-السعودية.. (التسليح والتجهيز والتدريب والتمويل).
- واجهت إيران وميليشياتها (حزب الله، المقاتلون الأجانب) حرب استنزاف تحولت تدريجيًا لصالحها بعد معركة حلب (التي تمكنت فيها عبر حليفها الروسي من إعادة التوازن والتفوق الميداني، والتوغل في الجغرافيا الحيوية للمعارضة).
- تعاطت المعارضة إيجابياً مع الحلول السلمية شريطة أن تفضي إلى رحيل رئيس النظام السوري بشار الأسد ومن تورطوا بإراقة دماء السوريين، وشاركت بدأب في مختلف التحركات السياسية، وأبدت انفتاحا ومرونة على كافة الخيارات المنطقية المطروحة؛ منح ذلك كله استمرار الدعم الإقليمي والدولي.

- يُشكل إصرار الروس على تصنيف جبهة النصرة في خندق الإرهاب إشكالية بين أنصار الأمس يصعب توقع إشكالياتها ومدياتها (باقتراب خيار الحل السياسي).
- يسجل للمعارضة حُسن تقديرها لنبض الشارع السوري الإنساني، وقدرتها على تجاوز المأزق النفسي بعد الخسائر المدوية في معركة حلب.
- مثَّل استخدام السلاح الكيماوي منعرجاً جديداً للأزمة السورية بعد القصف العسكري الأمريكي لقاعدة الشعيرات الجوية (وسط سوريا)، بمبررات ثلاث:

✓ حماية الأمن القومي الأمريكي (بما يشكل سابقة سياسية-عسكرية قد تفضي لشرعنة التدخل العسكري المنفرد المحدود لأيِّ دولة ردًّا على أي فعل «إرهابي» مماثل لا يستهدفها؛ وهو تطور تكتيكي-عسكري يتصادى مع التطور الاستراتيجي السابق المتمثل بمفهوم «الحرب الاستباقية» الذي استحدثته إدارة بوش بُعَيْد أحداث ١١سبتمبر)؛ وتتبع إشكالية هذا المفهوم من الإشكالية الجغرافية لحدود الأمن الأمريكي.

✓ الانتصار للعدالة (وهو انتصار إشكالي يتصدر بفضله سؤال العدالة الخاص بمقتل ثلث مليون من الضحايا).

✓ المبرر الإنساني: الحفاظ على أرواح الأطفال الأبرياء.

مواقف الأطراف من الاتفاق:

- أعرب الأسد عن «تفاؤله»، معلناً استعداده للتفاوض مع ٩١ فصيلاً معارضاً، وفق النائب الفرنسي ماريانى، وأنه «يعول كثيراً» على لقاء آستانة شرط إلقاء أسلحتهم، ويُستثنى من تلك المحادثات داعش و«جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً). وعند سؤاله عن الفظائع التي ارتكبها النظام، اعتبر الأسد أن لا وجود لحرب نظيفة، مقراً بأن هناك «فظائع ارتُكبت من جانب كل الأطراف»؛ وأضاف: «ربما ارتكبت الحكومة بعض الأخطاء. هذا يؤسفني وأدينه».
- في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٣٦ الداعم لجهود روسيا وتركيا لإنهاء العنف في سوريا.
- صرح أردوغان بأن اجتماع موسكو مع روسيا وإيران قد أعدّ الأرضية لمباحثات أستانة،

واعتبر «اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا فرصة مهمة للغاية رغم هشاشته ورغم الانتهاكات العديدة له[٤]».

◄ أدانت المستشارة الألمانية ميركل تصريح الناطق باسم البيت الأبيض تشبيه بشار الأسد بـ «هتلر» عقب استخدام قواته الكيماوي مجدداً، معتبرة أن الأسد يواجه الإرهاب ويتعاون مع أوروبا.

المتغير العسكري والأمني والميداني:

- انحسار مساحة سيطرة المعارضة بعد معركة حلب (بعد أن كانت تسيطر على نحو ٨٠٪ من الأراضي السورية).
- فيما تطور الوعي الأمني للمعارضة، خصوصاً تجاه اختراقات داعش.
- المعارضة التزمت باتفاق وقف النار، الذي بدأ سريانه ليل ٢٩- ٣٠ ديسمبر، فيما يستمر النظام بانتهاكاته، لاسيما في وادي بردى الذي يشهد قصفاً عنيفاً منذ أيام، في إطار سعي الجيش السوري وحلفائه استعادة السيطرة على وادي بردى حيث يوجد المصدر الرئيسي لمياه دمشق. بحجة أن منطقة وادي بردى تقع تحت سيطرة مسلحين لا يشملهم وقف إطلاق النار، و«دور الجيش السوري هو تحرير تلك المنطقة لمنع أولئك الإرهابيين من استخدام المياه لخنق العاصمة»، وتنفي جماعات المعارضة تلك المزاعم.
- تهجير نحو ٢٧ ألف شخص من بينهم أكثر من ٧ آلاف مقاتل من مربع سيطرة الفصائل في القسم الجنوبي الغربي من مدينة حلب نحو ريف حلب الغربي.
- وصول تعزيزات عسكرية تركية كبيرة إلى ريف حلب الشمالي الشرقي (آلاف الجنود والآليات والعتاد والذخيرة)، بضوء أخضر روسي؛ لبدء تركيا عمليتها العسكرية الكبرى في «الباب» مع قوات «درع الفرات»، للسيطرة على المدينة الاستراتيجية وطرد داعش من أكبر معاقلها المتبقية في ريف حلب (تُتيح السيطرة على الباب للقوات التركية منع استغلال قوات

(٤) رصد المكتب الإعلامي للائتلاف الوطني السوري عدد الانتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار المرتكبة من قبل قوات النظام والميليشيات الإيرانية، حيث وصل عددها إلى ٩٩٣ انتهاكاً خلال ١١ يوما من هدنة وقف إطلاق النار، وبلغ عدد الشهداء نتيجة الانتهاكات ١٧٢ بينهم ٥٢ سيدة و ٤٣ طفلاً.

«سوريا الديمقراطية» ثغرة الباب والسيطرة عليها، والتي ستمكن قوات الأخير، من وصل مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية بعضها ببعض في المقاطعات الثلاث «الجزيرة – كوباني – عفرين»).

- أشيع خبر اندماج الفصائل المسلحة للمعارضة تحت اسم «مجلس قيادة تحرير سوريا»، وهي: «أحرار الشام» و«جيش الإسلام» و«أجناد الشام» و«صقور الشام» و«تجمع فاستقم كما أمرت» و«فيلق الرحمن» و«فيلق الشام» و«جبهة أهل الشام». واتفقت هذه الكيانات المسلحة على تشكيل هيئة عسكرية من القادة العسكريين من الفصائل، وهيئة سياسية من مسؤولي الكتائب السياسية، واعتبار قادة الفصائل المنضوية يمثلون قيادة المجلس، وأن المجلس سيتخذ قراراته بالتوافق.
- اتفاق المدن الأربع في ريف دمشق والشمال السوري في ١٢ أبريل ٢٠١٧، بين جيش الفتح من جهة وميليشيا حزب الله اللبناني والإيرانيين من جهة أخرى، دخل حيز التنفيذ بين الجانبين، وشمل حسب القيادي في حركة أحرار الشام الإسلامية «أبو عمر زبداني» عدة نقاط، من أهمها: «إخلاء كفريا والفوعة الموالیتين للأسد في الشمال السوري، مقابل نقل مقاتلي الزبداني ومضايا إلى الشمال مع عائلاتهم، بالإضافة إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين». وبعد تطبيق المرحلة الأولى من الاتفاق، يتم الانتقال للخطوة الثانية، وهي «إخلاء ١٥٠٠ معتقل من سجون النظام السوري، نصفهم من النساء»، ومن البنود، أن يُسمح لمن يريد البقاء من سكان هذه المناطق «دون ملاحقة أمنية».

المتغير الاقتصادي:

تطوّرت القدرات اللوجستية بفعل اللجوء نتيجة انخفاض عدد المحتاجين للدعم والمساعدة، ما انعكس إيجاباً تجاه حلول معيشية ومدنية أفضل؛ فقد تم حفر الآبار في مناطق اللجوء، واستثمار المياه في الزراعة، واللجوء للطاقة الشمسية لتوليد الطاقة بكلف مقبولة نسبياً.

المتغير الاجتماعي:

- انحدر منحنى الإرادة نحو التغيير لدى السوريين بعد معركة حلب (باستنساخ الروس حالة غروزني في حلب).
- يقدر عدد القتلى بثلث مليون.
- يقدر عدد الجرحى بما يزيد على مليون جريح.
- يقدر عدد المعتقلين بـ٢٠٠ ألف.
- رئيس لجنة التحقيق في الانتهاكات في سوريا: عام ٢٠١٦ الأكثر مأساوية للمدنيين.
- انتهاء عملية الإجلاء من شرق حلب.
- الوضع في سوريا مازال كارثيا حيث يحتاج ١٣,٥ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية، من بينهم نحو تسعة ملايين يعانون من الجوع (وفق تقديرات أممية).
- اللاجئون:
-

اللاجئون في الإقليم:

توزع ما يربو على ٤,٨ مليون لاجئ سوري على خمسة بلدان فقط، هي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر:

- ✓ إذ تستضيف تركيا ٢,٧ مليون لاجئ سوري، أكثر من أي بلد آخر في العالم.
- ✓ يستضيف لبنان قرابة ١ مليون لاجئ سوري، بما يعادل حوالي واحد من كل خمسة أشخاص موجودين في البلاد.

- ✓ يستضيف الأردن قرابة ٦٥٥,٦٧٥ لاجئ سوري، بما يعادل حوالي ١٠٪ من السكان.
- ✓ يستضيف العراق، الذي نزح فيه داخلياً ٣,١ ملايين عراقي ٢٢٨,٨٩٤ لاجئاً سورياً.
- ✓ تستضيف مصر ١١٥,٢٠٤ لاجئاً سورياً.

لم تزد نسبة تمويل النداء الإنساني للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ من أجل اللاجئين السوريين عن ٥٦٪ مع نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني٢٠١٦.

ويقطن ٩٣٪ من اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية في الأردن تحت خط الفقر بالاضافة الى ٧٠٪ من اللاجئين السوريين في لبنان، و٥٦٪ في مصر، و٣٧٪ في العراق.

النزوح الداخلي:

- طبقاً للأمم المتحدة، يعيش ١٣,٥ مليون شخص في حالة من الحاجة الماسة إلى المساعدات الإنسانية داخل سوريا
- ويتوقع أن ترتفع نسبة النازحين داخل سوريا الى ٨,٧ مليون مع نهاية عام ٢٠١٦
- والدول الخمس التي تحدّ سوريا (العراق، إسرائيل، الأردن، لبنان وتركيا) قد أغلقت حدودها أمام الفارين من الصراع؛ حالياً، يتواجد أكثر من ٧٥،٠٠٠ سوري تقطعت بهم السبل في ظروف قاسية على امتداد الحدود السورية الأردنية.
- معاناة أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ في الريف الشمالي لحلب، المحاذي للشريط الحدودي مع تركيا، من ظروف قاسية ومأساوية (نقص في المواد الغذائية والطبية والألبسة والأغطية..)
- بين يناير وسبتمبر ٢٠١٦، كانت نسبة السوريين الذين يعبرون البحر المتوسط للوصول إلى أوروبا الأعلى مقارنة بالجنسيات الأخرى وقد بلغت ٢٦,٢٪.

إعادة التوطين على الصعيد الدولي

✓ تم التعهد بما مجموعه ٢٢٤,٦٩٤ فرصة توطين وغيرها من سبل الاستضافة على الصعيد العالمي منذ بدء الأزمة السورية، أي ما لا يزيد عن ٤,٧ ٪ من إجمالي عدد اللاجئين السوريين في لبنان والأردن والعراق ومصر وتركيا.

- ✓ ويحتاج على الأقل ٤٨٠,٠٠٠ شخص ممن لجأوا إلى البلدان الخمس الرئيسية- أو ١٠٪- إلى إعادة توطين، بحسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

أرقام دالة:

- ✓ لم تقدم الدول التالية أي فرصة لإعادة توطين لاجئين سوريين: دول الخليج، وروسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية.
- ✓ تعهدت ألمانيا بإتاحة ٤٣,٤٣١ فرصة توطين وغيرها من سبل الاستضافة للاجئين السوريين؛ أي ما يعادل ٤٦٪ من إجمالي فرص التوطين المقدمة من الاتحاد الأوروبي.
- ✓ باستثناء ألمانيا، تعهدت الدول السبع والعشرين الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي بإتاحة نحو ٥١,٢٠٥ فرصة إعادة توطين وغيرها من سبل الاستضافة، أو نحو ١٪ من إجمالي عدد اللاجئين السوريين في البلدان المضيفة الرئيسية.

←

المتغير التعليمي:

تحسن التعليم بنسبة كبيرة عن بداية اللجوء، فقد تم تجاوز المشكلة بصورة كبيرة.

المتغير الصحي:

ما تزال الأوضاع الصحية تشكل تحدياً واستنزافاً لقدرات المعارضة، وربما كان هذا من التحديات المهمة التي تواجهها في الوقت الراهن.

أ - المتغير العرقي-الطائفي-الحزبي-المذهبي

١ - الأكراد والدروز

سياسياً

طيف الأكراد المتحالف مع النظام:

- يتلقى الأكراد دعماً عسكرياً أمريكياً وروسياً معلناً أثار حفيظة الأتراك وألقى بظلاله على علاقة الأتراك بالولايات المتحدة مؤذنا، لفترة وجيزة بحدوث بوادر أزمة بين الطرفين، وقد بررت أميركا دعمها للأكراد بحاجتها لشريك على الأرض في محاربة داعش.
- تمكنت «قوات سوريا الديمقراطية» من انتزاع سد تشرين الاستراتيجي في أقصى ريف حلب الشرقي من يد داعش، كما خاضت معارك مع كل من جبهة النصرة و حركة أحرار الشام في منطقة عفرين وفي حي الشيخ مقصود في حلب.

الدروز:

حسم الدروز استراتيجياتهم في «البقاء» ضمن المحيط السني منذ عقود طويلة خلت؛ دونما رغبة في خوض أي مغامرة لدعم أي قطب عالمي أو قوة إقليمية أو حتى محلية في أيّ نزاع داخل ذلك المحيط، عدا دروز فلسطين لاعتبارات خاصة بطبيعة الاحتلال. فتراوحت خياراتهم الاستراتيجية بين الحياد تجاه أي أقلية إثنية أو دينية أو مذهبية (الحالة السورية) والمشاركة الفاعلة مع أي حليف سني ضمن النطاق الجغرافي (الحالة اللبنانية).

ويعاني الدروز من وقوعهم بين مطرقة استبداد النظام وسندان تهديد جبهة النصرة؛ ما دعى

أحد شيوخهم للتهديد باللجوء للتسلح من أي مصدر خارجي ما دام النظام عاجزاً عن حمايتهم من «النصرة».

وقد أرسل الأسد في ٢ أيلول (سبتمبر) الفائت اثنين من أبرز رجاله الدروز برسالة إلى قادة الدروز مفادها: «أنتم تطلبون من الدولة الوفاء وهي تطلب منكم الولاء».

وقد عمد النظام إلى تسليح ميليشيا درزية تؤيده في الأزمة السورية، كما حاول استمالة الدروز للانخراط في الجيش السوري؛ لتعويض النزيف في خزانه البشري العلوي.

٢ - تيار معارضة المعارضة:

رعت مصر، بضوء أخضر روسي إيراني، عدة لقاءات لتيارات من المعارضة السورية (غير المنسجمة مع الائتلاف السوري)، وعملت على شقّ صف الائتلاف نفسه باستمالة أحمد الجربا (الرئيس السابق للائتلاف، ومؤسس «حزب الغد السوري» بتاريخ ١٦ آذار ٢٠١٦ والمتحالف مع «المجلس الوطني الكردي» لمحاربة «داعش» حسب الهدف المعلن) لتشكيل بديل عن الائتلاف في مفاوضات جنيف، وقد أطلق على هذا التيار اسم (تيار معارضة المعارضة)، وقد حضر حفل الإعلان عن تأسيس حزب الغد السوري محمد دحلان ورئيس «المجلس الوطني الكردي»، وممثل عن كل من: وزير الخارجية المصري، مسعود البرزاني، رفيق الحريري، سمير جعجع). وقد أشيع عن دور للجربا بتنسيق مع القاهرة وموسكو والإمارات، في تشكيل مجلس عسكري؛ مهمته الدخول في محادثات مباشرة مع النظام السوري عند إنجاز ملف الأزمة السياسية ضمن المخطط الروسي. وتشير المعلومات غير الموثقة حتى اللحظة إلى أن القوة العسكرية لهذا المجلس موجودة داخل سوريا، وتشهد حالياً دعماً واسعاً من واشنطن وموسكو، وتتألف من: «وحدات حماية الشعب»، و«وحدات حماية المرأة» الكرديين، و«التحالف العربي السوري»، و«جيش الثوار»، و«بركان الفرات»، و«قوات الصناديد»، و«تجمع ألوية الجزيرة»، و«المجلس العسكري السرياني». وتلك القوى شكّلت تحالفاً في ما بينها سمّي «قوات سوريا الديموقراطية».

وينتمي الجربا لقبيلة شمر التي يوالي أغلبيتها «النظام السوري والأحزاب الكردية التي ارتكبت المجازر بحق العرب في الجزيرة السورية». وقد حمَّل الجربا الإخوان المسلمين مسئولية استمرار

الأزمة السورية، متهما إياهم برفض المُقاربات السياسية وتخوين من يشارك بمفاوضات جينيف (على حد زعمه).

٣ - السلفية (الجهادية – الدعوية)

i. جبهة فتح الشام

- أنهت خلافاتها مع عدد من فصائل الجيش السوري الحر، وتحالفت مع فصائل إسلامية كـ«أحرار الشام» ونفذت معها عمليات مشتركة.
- كوسيلة ضغط على جهات عدة، خطفت الجبهة ١٣ راهبة مسيحية من بلدة معلولا في القلمون السورية، وأفرجت عنهم بعد مفاوضات. كما احتجزت ٤٤ جنديا من دولة فيجي، العاملة ضمن قوة الأمم المتحدة في هضبة الجولان السورية (أندوف)، إضافة إلى عسكريين وعناصر من قوى الأمن الداخلي في لبنان، بعد الهجوم على بلدة عرسال اللبنانية الحدودية مع القلمون السوري عام ٢٠١٤٤ فضلا عن معاركها مع قوات النظام السوري.
- في ٢٨ تموز ٢٠١٦ أعلن زعيم «النصرة» أبو محمد الجولاني فكّ الارتباط مع القاعدة، وتغيير الاسم إلى «جبهة فتح الشام.
- جغرافياً، تركز نفوذها في محافظتي درعا والقنيطرة، وريف دمشق وشمال البلاد.
- عدد المقاتلين –تقديرياً–: ١٠ إلى ١٥ ألفاً من جنسيات مختلفة (أغلبهم سوريون)؛ ممن يملكون خبرات قتالية عالية.

ii. حركة أحرار الشام

- يقدر عدد مقاتليها بحوالي ٢٥ ألف مقاتل.
- تتوزَّع قواتها في أغلب المناطق، مع تركزها في محافظتي إدلب وحلب شمالي سوريا، حيث برزت في مواجهة جيش النظام في مواقع عدة مثل طعوم وتفتناز وجبل الزاوية وسراقب وأريحا وبنش وغيرها من قرى إدلب.

- لا يقتصر عملها على العمل العسكري، إذ تتبع لها مؤسسات إغاثية وطبية ودعوية (يؤمّن المكتب الإغاثي الحاجيات الأساسية للسكان في مناطق سيطرة الحركة كالخبز والمياه والدواء، وينشط المكتب الدعوي في إلقاء الدروس الدينية وتنظيم دورات تحفيظ القرآن الكريم.(
- انضمت للجبهة الإسلامية مما أكسبها اعتراف «اللقاء الثلاثي» بشرعيتها كمعارضة.
- من أهم المعارك التي خاضتها معركة تحرير مدينة الرقة[٥]، التي كانت أول مدينة تخرج عن سيطرة النظام السوري، ومعركة مطار تفتناز العسكري بريف إدلب.

iii. داعش

عام ٢٠١٤، بدأ عملياته الميدانية ضد فصائل المعارضة، ومناطق انتشارها شمال شرق سوريا مما أعاق تقدم المعارضة، وساعد قوات النظام على تحقيق مكاسب ميدانية محدودة، ما لبث أن فقدها بعدما تلقت فصائل المعارضة معدات وأسلحة نوعيه بالتزامن مع الضربات الجوية التي بدأها التحالف الدولي (الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٤).

ميدانيًا، لم يتمكن التحالف الدولي (بقيادة أميركا) من هزيمة «داعش» في سوريا، لافتقاره إلى الإمكانات البرية الضرورية، فيما سعت كل من روسيا وإيران لتشكيل تحالف آخر لتطوير بديل عنه انطلق عمليًا بالتدخل الروسي المباشر في سوريا متحالفًا مع كل من إيران وقوات حزب الله.

وشكّل الوجود القوي للمجموعات المتشددة، وتنظيم «داعش» في سوريا، وتنفيذها عمليات في بعض الساحات الدولية دافعًا مهمًا لزيادة حجم التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا بمبرر محاربة الإرهاب وملاحقة هذه الجماعات.

ويتمثل الثقل الحقيقي لداعش في الرقة؛ فيما انسحب التنظيم من حلب بعد سيطرة مؤقتة.

(٥) انتزعت داعش محافظة الرقة ودير الزور والحسكة وأجزاء من ريف حلب من حركة أحرار الشام مما شكل صدمة لقادتها، فحسمت موقفها باتجاه وجوب التصدي لداعش.

نقاط القوة عند داعش:

- قوة الخطاب الإعلامي تفلح في استثمار ارتفاع وتيرة الشحن الطائفي.
- الملاءة المالية (بعد سيطرتها على آبار نفطية).
- تجيد استثمار التناقضات الخطابية لتكريس جاذبيتها في التعبئة والتجنيد.
- المرونة التكتيكية (الظهور والاختفاء).
- العنف المفرط يمنحها تفوقاً ميدانياً في المواجهات (امتياز الرعب)؛ والفوضى (الخلاقة) تُسهم في تشكيل جاذبية لطرحها المبني على نظرية المؤامرة.

iv. جيش الإسلام

- تشكل باسمه الحالي في أيلول ٢٠١٣، ويُعدُّ من أكبر الفصائل العسكرية الإسلامية.
- شارك بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠١٥ في اجتماع الرياض للمعارضة السورية (فاعتبر قبولاً منه بمبدأ التفاوض مع النظام للوصول إلى حل سياسي في سوريا).
- حارب داعش منذ بداية الخلافات معها.
- عدد مقاتليه يتراوح بين ١٠-٥٠ ألف مقاتل.
- تتَوزّع قواته في أغلب المناطق، مع تركزها في الغوطة (دمشق).
- انضم للجبهة الإسلامية مما أكسبه اعتراف «اللقاء الثلاثي» بشرعيته كمعارضة.

أ- الدول الإقليمية المحورية المؤيدة للتغيير: تركيا و السعودية

أعلنتا منذ البداية وقوفهما القوي إلى جانب الشعب السوري في مواجهة النظام، واستضافتا كُلّاً على انفراد اجتماعات للمعارضة السورية، ودعمتا عدة فصائل، وساهمتا أحيانًا في توحيدها بجبهات عريضة.

وهما تتمسكان بالخيار السياسي في حلّ الأزمة السورية.

وقد دفعت تركيا فاتورة تدخلها في الأزمة السورية اقتصادياً (مع محور النظام السوري)

واجتماعياً (الأزمة مع الأكراد) وسياسياً: تراجع رصيدها الشعبي الداخلي في الانتخابات قبل الأخيرة[٦]، فضلاً عن التآمر الأخطر: محاولة الانقلاب.

فيما حرصت السعودية على تطوير علاقتها بتركيا، واستعادت علاقتها بالإخوان في المشهد اليمني، فيما خسرت علاقتها بمصر، التي انحازت لروسيا في مجلس الأمن بخصوص القرار الخاص بحلب. كما سعت لتشكيل رؤية موسعة (خليجية على الأقل)، تجاه أولوية نقل المواجهة مع إيران إلى مربعاتها الآمنة أو المؤمَّنة (توافقياً): العمق الإيراني (الأحواز)، لبنان (اقتصادياً وإعلامياً)، تزامن معها التشدد تجاه أي دور للشيعة في الخليج[٧].

كما حرصت السعودية على استثمار الخلاف الشيعي في مرجعيتيه: الإيرانية (قُم) والعربية (النجف-تيار الصدر) في العراق، لصالح إحداث تقارب سني-شيعي سقفه وحدة العراق ودولة المواطنة (بعيداً عن التشرذم الطائفي) لمواجهة خطر داعش والنفوذ الإيراني، فحرصت على الالتقاء بالصدر واستضافت البرزاني للغرض ذاته[٨].

وقد ساهم الأداء السعودي الاستراتيجي الجديد بشكل ملفت في ترميم العلاقات النفسية-الاجتماعية بين التيارات السعودية السنية المتباينة، سعياً لصهرها في أتون واحد؛ لمواجهة خطر شيعي متعاظم، وفق الرؤية السعودية[٩].

وقد دفعت السعودية فاتورة تدخلها في الشأن السوري؛ بحرب أسعار النفط، وبالاستنزاف اليمني (عاصفة الحزم)، وباستمالة الدول العربية والإسلامية للمشاركة في التحالف الإسلامي العسكري الموسع الذي شكلته وضمَّ ٣٤ دولةً[١٠] فقد عمدت في إطار سعيها لتأمين محيطها الحيوي لمواجهة التمدد الإيراني ونفوذها المتصاعد الذي بات على الأبواب، إلى ريادة القطار

(٦) استرجعت رصيدها الشعبي بسلسلة إجراءات تكتيكية حكيمة في الانتخابات الأخيرة.

(٧) توَّجت ذلك بإعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر بتهمة التحريض وزعزعة الأمن السعودي، ما ترتب عليه: إحراق السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في «مشهد»، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، القرار الذي استتبعته قرارات خليجية دبلوماسية تجاه إيران، وإنْ بسقف أدنى من القرار السعودي.

(٨) هدفها من الحراك التأثير على خيارات إيران في المنطقة بغرض خفض سقف طموحاتها التوسعية وخصوصاً في اليمن، وبدرجة أقلّ في سوريا.

(٩) يبرز الوجود الشيعي في المنطقة الشرقية من السعودية كأحد التحديات التي تُقلق القيادة السعودية؛ خشية حدوث اضطرابات فيها تتوج بمطالبتها بالانضمام إلى العراق (في إطار أي مشروع لتقسيم العراق)؛ الأمر الذي يفسر الرؤية الخليجية (الآنفة الذكر) التي سعت دائبة لتشكيلها.

(١٠) (دعمت مصر بـ٨ مليارات دولار، والسودان بـ٤ مليارات دولار).

العربي والإسلامي (بعد تقاربها الكبير مع قطر وتركيا) عسكرياً وأمنياً واقتصادياً، لكنها استنزفت بتراجع أسعار النفط وبخسارتها علاقاتها مع مصر.

ب - محور النظام

١- النظام السوري

سياسياً

منذ بداية الأزمة وحتى استعادته حلب، حسم النظام خياراته الاستراتيجية في المربع الإيراني؛ وتقوقع في قُمقُم الخيار العسكري الأمني الإيراني (حتى في تعاطيه الدبلوماسي والميداني مع الحليف الروسي بعد تدخله المباشر عسكرياً في سوريا). وقد طرأ التحول في خياراته باتفاق روسي-تركي دُشن عقب معركة حلب.

أما بخصوص الخطاب الإعلامي السياسي للنظام فلا يتمتع بأي مصداقية أو قدرات تكتيكية تُراعي حجم سيطرته الميدانية.

وعلى الرغم من مرور خمسة أعوام على عمر الأزمة، فما زال النظام متمسكاً ببقاء بشار على رأس هرمه.

اجتماعياً

ثمة ارتفاع هائل في معنويات المقاتلين، بعد انخفاضها طوال الأعوام الماضية.

ويعاني النظام من أزمة حقيقية مع الدروز وشيوخهم؛ فيما تمكن من التخلص من عدد من الشخصيات المؤثرة في الحالة السنية والعلوية (علوش).

ويُحسب للنظام قدرته على استمالة أحد أهم شيوخ القبائل السورية «نواف البشير» شيخ قبيلة البقار (المعارض السابق)، أكبر القبائل العربية في منطقة الجزيرة.

اقتصادياً

يعاني من استنزاف هائل، في ظل تضخم غير مسبوق في الأسعار، وتراجع قياسي للعملة السورية (٥١٧ ليرة تعادل دولاراً واحداً، بعد أن كانت قبل الأزمة ٤٧ ليرة مقابل الدولار).

أعلن وزير مالية النظام، مأمون حمدان، عن اعتمادات مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٧، والتي قدرت بمبلغ ٢٦٦٠ مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها ٦٨٠ مليار ليرة عن العام الماضي، التي بلغت ١٩٨٠ مليار ليرة، بنسبة زيادة ٣٤,٣٤٪ [١١].

عسكرياً وأمنياً

استعاد النظام جزءا لا يستهان به من السيطرة الميدانية على الأرض.

تقلص عديد جيشه لما يقرب من ٧٠ ألفاً (بعد أن كان ٣٠٠ ألف).

ارتكب وحلفاؤه نحو ٥٣٤ مجزرة (عام ٢٠١٥) بحسب مصادر المعارضة، وارتكبوا مجازر يندى لها جبين الإنسانية في حلب.

نجح النظام في استثمار وجود داعش، بما تشكله من خطر على كافة الأطراف (ثمة نظرية مفادها أن انسحاب النظام من تدمر إنما كان لعناصر من النظام تحاكي داعش وترتدي زيها وترفع رايتها، بغية دبّ الرعب في أوصال السوريين بعدو لا يرحم، واستثمار انسحاب «داعش-النظام» أمام جيش النظام نفسه، في أي معركة مستقبلية تدور بينهما لرفع معنويات المقاتلين

(١١) وبالعودة إلى عام ٢٠١٠، بلغت قيمة الموازنة نحو ٧٥٠ مليار ليرة، ما يعادل ١٦,٤ مليار دولار باعتبار سعر صرف الدولار ٤٥,٥ ليرة، أما في ٢٠١١ (بداية الثورة)، بلغت قيمة الموازنة ٨٣٥ مليار ليرة ما يعادل ١٨,٣ مليار دولار باعتبار سعر الصرف نفسه. وإذا ما أردنا حساب قيمة الموازنة على سعر صرف ٤٥,٥ فمن المفروض أن يصل حجم الموازنة في ٢٠١٧ إلى ٥٦,٥ مليار دولار، لكن مع استمرار انهيار الليرة السورية وتدهور سعر صرف الدولار خلال السنوات الماضية والبالغ حاليًا نحو ٥١٧ ليرة مقابل الدولار (بحسب تسعيرة المصرف المركزي)، يكون حجم موازنة العام المقبل ٥,١ مليار فقط، وبالتالي تعتبر الأدنى خلال السنوات العشر الأخيرة.

بتحقيق انتصار على داعش وتسويقه إعلامياً. وقد أشيع السيناريو نفسه لغايات أخرى في «داعش مخيم اليرموك»، على رأسها تسليم تيار مؤيد زمام الأمور في المخيم بعد القضاء على «خلايا الأكناف»).

صحياً وتعليمياً:

نجح النظام في تلطيف أجواء الأزمة صحياً على مواطنيه في الطبابة، التي أضحت في دمشق شبه مجانية.

أما التعليم فما زال متوفراً في دمشق، وبخاصة للإناث.

أما الشباب فيخشون الخروج من البيت خشية التجنيد العسكري الإلزامي.

٢- إيران وحزب الله والعراق

سياسياً

بررت إيران تدخلها القوي والمباشر لدعم النظام بالرغبة بمحاربة «المجموعات الإرهابية»، ودعم «محور المانعة»، وبحجج طائفية مذهبية أخرى، لكنها في حقيقة الأمر ترى في دعمها للنظام السوري المتحالف معها ضمانة لاستمرار نفوذها في المنطقة، ولحماية مصالحها في سوريا ولبنان.

بعض مصادر المعارضة ترى أن الإيرانيين لم يكونوا جادين في استثمار الضربات الروسية ميدانياً، ما يعكس عدم رضاهم عن التدخل الروسي الذي تم بقرار روسي منفرد مفاجئ دونما تشاور مع حلفائه؛ رغبة في الاستئثار بالشأن السوري بلا منافسة من أحد. ويعزز ذلك ما نُمِيَ

عن موقف الإيرانيين من مبادرة سياسية تمت في الأروقة الداخلية في سوريا وإلقائها في أدراج التهميش بُعيد تفجُّر الأزمة السورية بشهور، على الرغم من موافقة النظام السوري والطرف الإسلامي المعارض على بنودها، كما أنها أغلقت الباب أمام أي فرص لأي مبادرات سياسية في ذلك الوقت المبكر من عمر الأزمة (بحسب مصادر قومية قيادية)، بل عاقبت تلك الجهات (المؤيدة لخطها السياسي في المنطقة) بتهميش دبلوماسي غير مسبوق في تاريخ العلاقة المشتركة.

كان دعم إيران وحزب الله اللبناني يتغير حسب التطورات الميدانية إلى أن وصل إلى التدخل الميداني المباشر لصالح النظام عندما أوشك على الانهيار عام ٢٠١٣، حسب التقديرات الاستخبارية. وبالفعل كان لهذا التدخل آثار ميدانية مكّنت قوات النظام من استعادة مواقع مهمة، آخرها حلب.

تغيُّر الأداء الإيراني في المنطقة مؤخراً حصل نتيجة عاملين مهمين: تغيّر القيادة الإيرانية، واتفاق ٥+١.

اجتماعياً

تخشى إيران من حدوث اضطرابات في المناطق السنية داخل إيران (الأحواز).

اضطر حزب الله للرضوخ للضغوطات اللبنانية من حلفائه فحدث انفراج رئاسي في لبنان بانتخاب عون؛ مما سيؤدي لتخفيف الاحتقان الشعبي اللبناني (الذي بدأ منذ انخراطه في دعم بشار)، خصوصاً بعدما تعزز احتمال انسحاب قواته من لبنان في إطار التسوية السياسية المتوقعة في آستانة (باشتراط تركي).

فيما ينشغل شيعة العراق بالانقسام الداخلي وشبح داعش.

عسكرياً

يُشاع عن تقليص محتمل للقوات الإيرانية المتواجدة في سوريا وقوات حزب الله (المقدرة بـ٤٠٠٠ مقاتل).

حققت القوات اختراقاً نوعياً باستعادتها حلب من المعارضة.

مازال في حكم المستبعد احتمال تحقيق حسم عسكري يعيد الأمور إلى نصابها قبل حدوث الأزمة.

٣ - روسيا

سياسياً

تدخلت روسيا عسكرياً في سوريا (٢٠١٥/٩/٣٠)، في إطار سعيها لكسر عزلتها الدولية (عقب أزمة أوكرانيا)، وللعب دور مؤثر في المنطقة، فضلاً عن الاعتبارات الاقتصادية (النفط، والغاز)؛ ولأبعاد استراتيجية:

- الأهمية الاستراتيجية الحيوية لقاعدة طرطوس، وهي القاعدة الوحيدة للاتحاد الروسي على البحر المتوسط، حيث تُعد الخيار الروسي الوحيد لمواجهة الانتشار الواسع للأساطيل البحرية الأمريكية في المتوسط وبحر العرب والقواعد البحرية الأمريكية المنتشرة في المحيط الجغرافي الروسي، وفي البحار والمياه الدافئة، خصوصاً المتوسط والأحمر وفي الجنوب الشرقي من العالم (التدخل الروسي جاء بعد أن أصبحت المعارضة السورية على بعد عدة أميال من هذه القاعدة في الأشهر التي سبقت ذلك التدخل).

- الأهمية الاستراتيجية للتواجد الروسي في سوريا بجوار تركيا كونها عضوا في حلف «الناتو» يمكن استخدام جغرافيتها لمنع البحرية الروسية من العبور عبر البوسفور دخولاً وخروجاً حال نشوب أزمة دولية.
- العقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي تم تبنيها عام ٢٠١٤، وتعزيزها ببرامج تطوير وتسليح نوعية وبحجم كبير (بكلفة تقترب من ٣٠٠ مليار دولار). يشار إلى أن هذه البرامج تركز على البحرية والجو، وهما ذراعان استراتيجيان هجوميان يتناسبان مع الأهداف العامة للسياسة الروسية، وخصوصاً لإحداث تغيير في نظام القطب الواحد المستفرد وعدم السماح للغرب بحصار الجغرافيا البحرية لروسيا الاتحادية.
- جاء التدخل الروسي لإعادة التوازن المبدئي لجيش النظام السوري، وتمكينه من إحراز بعض التفوق والتقدم النوعي لاستعادة الجغرافيا الحيوية للنظام الممتدة بين دمشق والشاطئ على المتوسط، بعد نجاح المعارضة في إخراج النظام من مناطق مهمة جداً في هذه الجغرافيا، وبعد حالة الإعياء والضعف الواضح الذي أصاب قوات النظام السوري وحاجتها الماسة للإسناد والتجهيز والتسليح.

وقد انسحبت روسيا من سوريا بشكل مباغت، قبيل استئناف مفاوضات جنيف الأخيرة (انسحاباً تكتيكياً)؛ وسعت حثيثاً لتطبيع علاقاتها مع تركيا (بعد أزمة إسقاط تركيا لطائرة روسية مقاتلة بعد توالي اختراقها للأجواء التركية) والسعودية ومصر (بعد أزمة سقوط الطائرة الروسية فوق سيناء)؛ ثم عادت لتخوض معارك طاحنة، مستنسخة نموذج «غروزني».

يذكر بأن روسيا استخدمت حق النقض ٤ مرات لصالح النظام (من أصل ١٢٥ مرة في تاريخها).

اقتصادياً

حققت روسيا مصالح اقتصادية عبر: بيع الأسلحة، التحديث التكنولوجي، التنقيب عن البترول، مدّ سكك الحديد، تشييد السدود (سد الفرات).

وقد بادرت لرفع مخزونها الاستراتيجي الحربي من المواد الغذائية الأولية لسنوات إضافية، فيما يشهد الروبل أزمة خانقة بعد انخفاضه الحاد.

عسكرياً:

استهدفت روسيا معاقل المعارضة السورية المسلحة غير «تنظيم داعش».

وقد كادت أن تخسر واحداً من أكبر حلفائها في العقد الأخير: تركيا، التي بلغ التردي في العلاقة معها احتمال نشوب مواجهة عسكرية عقب إسقاط الطائرة الروسية التي عبرت المجال الجوي التركي إبان التدخل الروسي في سوريا وقصفه قوات معارضة في المناطق الكردية المحسوبة على الأتراك. لكنّ، تم احتواء التصعيد والاكتفاء بالتراشق الإعلامي وتجميد العلاقات الاقتصادية؛ ثم استعيدت العلاقات عقب فشل المحاولة الانقلابية في تركيا على أغلب الأصعدة، وبخاصة: الاقتصادية.

وقد مثل الاتفاق الثلاثي «الروسي-التركي-الإيراني» لوقف إطلاق النار والإعلان عن بدء مفاوضات حاسمة في آستانة منعرجاً كبيراً في منحنى علاقة الدولتين، يشي باستعادة روسيا قدراً كبيراً من هيبتها العالمية، بفضل سياسة أوباما المترددة، وهي مرشحة للعب أدوار أكثر جوهرية في المنطقة، إنْ صدقت توجهات ترامب الانتخابية.

دول الجوار

١- مصر

سياسياً

استضافت مصر أطيافاً من المعارضة السورية بُغية شق صفها من جهة، واستبدال المعارضة المعتدلة بمعارضة مفصلة على مقاس النظام؛ تأتي هذه المبادرة في ظل استمرار أزمة النظام المصري واستنزافه داخلياً؛ الأمر الذي حدا بالقيادة المصرية لمحاولة اللعب على التناقضات العربية لاستجلاب الدعم السياسي الإقليمي (إيران والنظام السوري وحزب الله) والدولي (روسيا).

كما لا يزال الرهان مستمراً على استثمار الحليف الإسرائيلي دولياً، والإمارات عربياً؛ في حين شهدت علاقته بحليفه الأبرز لحظة الانقلاب «السعودية» انقطاعاً (أقرب للتجميد)[١٢].

٢- الأردن

سياسياً

شارك الأردن في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب (وُضعت المشاركة الأردنية على المحكّ في أزمة الكساسبة الذي تم إحراقه بمشهد درامي مصوّر).

وقد أوكلت الأمم المتحدة للأردن مهمة تصنيف الجماعات السورية وتحديد ماهية الجماعات الإرهابية.

كما نفذ الأردن مهاماً تنسيقية مع مصر وروسيا (إبان تدخلها العسكري في سوريا).

(١٢) راجت توقعات باحتمال رأب الصدع بين مصر والسعودية بعد الكشف عن وصول وفد سعودي رفيع للقاهرة.

اقتصادياً

استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتفاقمها بعد اللجوء السوري بالملايين (بعد سنوات من لجوء عراقي مماثل)، رافقها تضخم نسبي في الأسعار صنفت العاصمة على إثره كأغلى عاصمة في المنطقة بالنسبة لمستوى الدخل!!

أما أوضاع اللاجئين السوريين في الأردن فجيدة نسبياً، لكنها خلقت حالة من التململ الشعبي اقتصادياً، رافقها بروز بعض المشاكل الاجتماعية.

أمنياً

تمكنت داعش من القيام بعمليات نوعية في الكرك في ديسمبر ٢٠١٦، بعد مواجهات دامية في إربد قبل ١٠ أشهر.

٣- إسرائيل

سياسياً

استمرار حالة الاستنزاف للقوى الإقليمية يحقق أكبر قدر من المصالح الإسرائيلية.

ثمة خشية لدى إسرائيل من أي بديل سني (لبشار الأسد) على رأس الهرم السياسي في سوريا (في أي تسوية سياسية).

فهي تُفضِّلُ خيار الأنظمة الدكتاتورية (في المحيط الإقليمي) على الأنظمة الديمقراطية (لاعتبارات عديدة)؛ ما دفعها لدعم ثورات الربيع المضادة بقوة.

سيَّجت إسرائيل حدودها مع الأردن بحجة خشيتها من احتمالات التدفق الإنساني للاجئين باتجاهها (في خطوة غير مسبوقة في تاريخ الكيان الصهيوني المتفلت من تبعات أي «حدود» جغرافية).

وما زالت تخضع للاستنزاف بفعل انتفاضة الأقصى النوعية، مما خلق حالة من الاستنزاف الأمني بعد رخاء امتد لسنوات لم يشهده الكيان في تاريخه (على حد تعبير دراسة بحثية لأحد مراكز صناعة القرار الإسرائيلي).

توالي تشكيل الحكومات اليمينية يشير لأزمة لدى رئيس الوزراء نتنياهو (الذي يوصف أداؤه بالضعيف أو المكبل في ظل خريطة التشكيلات الحكومية الأخيرة).

وقد تشهد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تعزيزاً نوعياً في ظل السياسات الخارجية الجديدة لترامب.

عسكرياً:

استهدفت إسرائيل مخازن الأسلحة النوعية (الروسية المصدر) في سوريا، خشية وقوعها في أيدي المعارضة. وأقدمت على استهداف قيادات نافذة لحزب الله على الحدود مع الجولان وفي الداخل السوري. وقد شهدت عملياتها تحولاً نوعياً باستخدامها الأسلحة الصاروخية في قصف مواقع داخل سوريا للمرة الأولى منذ «الربيع العربي».

ب - المحور الدولي

١ - أميركا والاتحاد الأوروبي

سياسياً:

في آب/أغسطس ٢٠١٤، بدأ «التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب» (الذي شكلته أميركا بمشاركة عشرات الدول) بشن أولى غاراته الجوية ضد «داعش»، ليدخل العامل الدولي بصورة أكبر على مجريات الصراع.

وقد اقتصرت ردود الفعل من الولايات المتحدة والدول الغربية وحتى الإقليمية الرئيسية خصوصاً إسرائيل على التدخل الروسي في ٢٠١٥/٩/٣٠ على الشعور بالانزعاج.

وفي ٢٠١٥/١٢/١٨ صدر القرار الأممي رقم ٢٢٥٤، الساعي لوضع حدٍّ للاستنزاف في الأزمة السورية، وأهم بنوده:

- إنشاء هيئة حكم انتقالية جامعة تخوّل سلطات تنفيذية كاملة، وتعتمد في تشكيلها على الموافقة المتبادلة، مع كفالة استمرارية المؤسسات الحكومية.
- الالتزام بوحدة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وطابعها غير الطائفي، وحماية حقوق جميع السوريين، بغض النظر عن العرق أو المذهب الديني.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد. تتولى الأمم المتحدة تيسير العملية السياسية.

جمع أوسع نطاق ممكن من أطياف المعارضة، باختيار السوريين، الذين سيقررون من يمثلهم في المفاوضات ويحددون مواقفهم التفاوضية، كي يتسنى للعملية السياسية أن تنطلق.

الخشية من التداعيات السياسية والأمنية للصراع في سوريا على أمن المتوسط والقارة الأوروبية، دفعت بعض الأطراف كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا ودول أخرى للتدخل في الأزمة

السورية، سواء من حيث المشاركة في الضربات الجوية أو التدريب والتسليح لبعض المجموعات المسلحة؛ في ظل تدفق ملايين اللاجئين وانتقال أعمال العنف (وربما الإرهاب) إلى أوروبا.

الهجوم الأمريكي على قاعدة الشعيرات سوف تنسحب آثاره على ترتيبات الوضع في سوريا والموقف الأمريكي من بقاء بشار الأسد في السلطة، فضلًا عن مناطق الفراغ السياسي في الشرق الأوسط التي بدأت روسيا تتحرك فيها.

٢ - الصين

سياسياً:

شكلت الصين ثنائياً دولياً مع روسيا في دعم النظام السوري، واستخدمت حق النقض ٤ مرات لصالح النظام (من أصل ١٠ مرات في تاريخها).

انعكاسات الأزمة وتداعياتها على سوريا والمنطقة العربية

١. حالة الفوضى وغياب الاستقرار في المنطقة، مع ما ترتب على ذلك من أخطار سياسية وأمنية وعسكرية؛ أغرى الأقطاب الدولية والدول المحورية الإقليمية للتدخل في سوريا:

أ- لحماية مصالحها ومصالح حلفائها (إيران و تركيا والسعودية وقطر..).

ب- استنزاف دول وتيارات حلف الممانعة سعياً لتفكيكه (أمريكا وإسرائيل..).

ت- لخوض صراعاتها عبر وكلائها، ثم بشكل مباشر (أمريكا وروسيا).

ث- للخروج من عزلتها، واستهداف أعدائها في الخارج (مصر).

ج- لاستنزاف الدولة السورية وتفكيك الجيش وتقليم أظافرها الحربية (الكيماوي).

ح- لتكريس الانقسام عربياً وإسلامياً (سنة-شيعة)، ولرفع مستوى تبعيتها لأقطاب الغرب والشرق.

خ- لتصفية رموز مؤثرة معادية (إسرائيل).

د- لرفع كلفة الإعمار (أمريكا وأوروبا).

ذ- لضرب اللحمة الاجتماعية في المشهد السوري (فكرياً وطائفياً وذهبياً وعرقياً).

ر- لتقسيم سوريا دونما أدنى كلفة وبلا تبعات، بأيدي مكوناتها الاجتماعية ذاتها (يُخربون بيوتهم بأيديهم)، بعد فشل مشروع بوش.

٢. عودة روسيا لأدوارها الشرق أوسطية المؤثرة في ظل انحسار مريب للأدوار الأمريكية.

٣. استمرار أزمة اللاجئين السوريين ومعاناتهم.

٤. ارتفاع مستوى الأخطار المحدقة بتركيا جراء الأزمة لمستويات خطيرة أخرجتها عن حيادها المباشر بتشكيل قوات «درع الفرات» لوأد الحلم الكردي الذي تسلح برغبة أمريكية: تشكيل دولة مستقلة في الشمال السوري تتصل بالعراق وبالمتوسط جغرافياً؛ لمفاعيله الخطرة تركياً (حزب الشعوب التركي-BKK).

٥. الفراغ الرئاسي في لبنان الذي حطم الرقام القياسية (للحؤول دون مساءلة حزب الله عن أدواره الخارجية في سوريا، والتفرد الشيعي بالمشهد السلطوي في لبنان) قبل انفراج الأزمة بانتخاب عون.

٦. نمو التطرف والتشدد وشيوع خطابه في الأوساط الشبابية، وخصوصاً بعد اختراقاته الاقتصادية النوعية (السيطرة على مصادر الطاقة في ثلاث دول عربية (العراق وسوريا وليبيا)، وضربه مفهوم الدولة القُطْريّة (دولة «العراق وسوريا» ثم «الخلافة»).

الاحتمالات و السيناريوهات المتوقعة

- **احتمال الانفراج:**

أ- الشراكة (الحل السياسي)

ب- الرضوخ (التقسيم)

ت- التنحّي (الحسم والاستسلام)

- **احتمال استمرار الأزمة:**

ث- التصعيد (الفوضى الإقليمية- الدولية)

ج- المراوحة (فاعلية القوة الروسية)

ح- الهبوط (استنزاف القوى الفاعلة)

- **احتمال الانفراج**

أ- الشراكة (الحل السياسي):

بنود السيناريو:

- وقف إطلاق النار بين أطراف الصراع (مع استمرار محاربة الإرهابيين).
- تشكيل حكومة انتقالية، ذات صلاحيات.
- إجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف الأمم المتحدة.
- إعادة بناء الجيش السوري (خليط من جيش المعارضة والجيش السوري).
- إصلاح مؤسسات الدولة (دون إقصاء ذوي الخبرات والموظفين).

شروط تحققه:

- تنحّي بشار ومن تورط بدماء السوريين، أو تنازل المعارضة عن الشرط (تحديد أطراف الحلّ).
- القدرة على تجاوز إشكالية تصنيف جبهة النصرة في مربع داعش.
- تمكّن المعارضة من الاتفاق على أجندة موحدة برؤية مستقبلية محددة.
- توفر الإرادة والقناعة الحقيقية سورياً وإقليمياً ودولياً.
- تمكّن الجيش الموحّد من تحقيق انتصارات ميدانية حقيقية ضد «الإرهابيين».
- رضى الشعب السوري عن تشكيلة الحكومة الانتقالية.
- صمود وقف إطلاق النار الأخير.

ب- الرضوخ (التقسيم):

- بنود السيناريو:

التقسيم لثلاثة مناطق:

- منطقة خاضعة للسنة.
- منطقة خاضعة لحكم العلويين.
- منطقة خاضعة للكرد.

- **شروط تحققه:**

- تمسُّك كل من النظام السوري وإيران ببشار الأسد (رحيله يعني تراجع نفوذهما في المنطقة مع انعكاسات ذلك على المشهدين: العراقي واللبناني، خاصة مع تراجع الدور الإيراني في اليمن).
- خشية العلويين من انتقام متطرفي السنة (الكيان العلوي سيشكل حاجز صدّ).
- اعتقاد الكرد في سوريا بأن الفرصة مواتية لهم أكثر من قبل في فرض الحكم الذاتي، خصوصاً في ظل انتصاراتهم الميدانية والدعم الأمريكي.
- عجز السنة عن إغراء الأطياف المتباينة بمزايا الدولة الموحدة، وتولد قناعة مسقوفة بالواقع المتشظي (طائفياً وعرقياً).
- اعتقاد الغرب عامة وأميركا خاصة بأن بشار أفضل من خيارات أخرى قد لا تكون في صالح الغرب وإسرائيل.
- تولد قناعة تركية-سعودية بعدم خطورة خيار التقسيم على مصالحهما الإقليمية.
- تمكّن الفصائل السنيّة من تحقيق انتصارات ميدانية حقيقية ضد «الإرهابيين».

ت- التنحي (الحسم والاستسلام):

بنود السيناريو:

- تجدد الاشتباكات بين المعارضة والنظام.
- اندحار أحد الطرفين أمام الطرف الآخر.
- إقرار الطرف المهزوم بالهزيمة وخروجه من المشهد السياسي.

شروط تحققه:

- حصول أحد الطرفين على أسلحة نوعية قادرة على حسم المعركة ميدانياً.
- القضاء على جيوب الإرهاب.
- التسليم الإقليمي والدولي بنتيجة المعركة (لاعتقادهم بأن لا مجال لاستمرار معركة الاستنزاف).

احتمال استمرار الأزمة

أ- التصعيد (الفوضى الإقليمية- الدولية)

بنود السيناريو:

- تجدد الاشتباكات بين أطراف النزاع.
- توسع نطاق الأزمة لتشمل الإقليم وأقطاباً دولية..

شروط تحققه:

- استمرار التدفق اللوجستي والدعم العسكري لطرفي النزاع على الأقل.
- استمرار الشحن الطائفي والعرقي.

- اعتقاد كل قطب دولي (متداخل في الصراع) بإمكانية حسمه المعركة لصالحه في نهاية الأزمة.

ب- المراوحة (فاعلية القوة الروسية)

بنود السيناريو:

- استمرار الأزمة على وضعها القائم.

شروط تحققه:

- تمترس كل طرف من أطراف النزاع خلف رؤيته لمستقبل الأزمة.
- اعتقاد الأقطاب الدولية الرئيسة (المتداخلة في الصراع) بعدم الرضى عن أي سيناريو آخر.

ت- الهبوط (استنزاف القوى الفاعلة)

بنود السيناريو:

- تراجع في وتيرة المواجهات ونتائجها الميدانية.
- تجدد الاشتباكات على أمد متطاول نسبياً.

شروط تحققه:

- تراجع وتيرة التدفق اللوجستي والدعم العسكري لطرفي النزاع على الأقل؛ لانشغال الأطراف الإقليمية والأقطاب الدولية الرئيسة (المتداخلة في الصراع) داخلياً أو خارجياً (ببؤر توتر أخرى أكثر أهمية).
- تراجع الشحن الطائفي والعرقي (يضاف إليه الملل الشعبي من استمرار الاشتباكات بوتيرتها الحالية مع انحسار الثقة بقدرات القيادات الطائفية).

مواقف الأطراف الفاعلة من السيناريوهات
(نقاط القوة و نقاط الضعف)

مصفوفة السيناريوهات	المعارضة	تركيا	السعودية
السيناريو المفضل	**السيناريو الأول (مع استعداد نظري للتعاطي بإيجابية مع السيناريو الثاني)**	**السيناريو الأول (مع رفض تركيا القاطع للسيناريو الثاني خشية من الحلم الكردي المتمثل بدولة موحدة للأكراد).**	**السيناريو الأول (مع إمكانية التقبُّل النظري للسيناريو الثاني بحكم الأمر الواقع).**
أسباب التفضيل	• توفر أغلبية سنية (ديمغرافياً) يتيح السيطرة (ديمقراطياً) عقب الانتخابات. • إمكانية تشكيل حكومة تتجاوز البعد الطائفي والعرقي.		
المؤشرات الداعمة (أوراق القوة)	• تجانس نسبي لرؤية المعارضة (بتشكيلتها الحالية). • النتائج الميدانية (عدم قدرة أي طرف على الحسم). • تفضيل تركيا والسعودية للسيناريو. • المزاج الشعبي السني. • الأزمات الاقتصادية الخانقة للنظام. • تكرر الرغبة الدولية العملية في إضعاف/ القضاء على داعش في سوريا بعد بدئها العملي في العراق وليبيا. • التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية. • ارتفاع خطر تشكل دولة كردية في شمال سوريا. • مفاعيل محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا.		
نقاط الضعف	• تراجع النسبة السنية في سوريا (الغالبية العظمى من اللاجئين من السنّة). • خشية إسرائيل (والغرب عموماً) من نتائج اللعبة الديمقراطية (توجّهات البديل السني). • استمرار ظاهرة داعش حتى اللحظة، وتحولها إلى دواعش. • انفراط عقد جبهة النصرة (المحتمل بعد تصنيفها في خانة الإرهاب) وانضمام قوات منها لداعش؛ سيشكل تحدياً للطرف السني قد يصعب التعامل معه ميدانياً. • تناقض مصلحة الأكراد مع الأتراك (حلم الأكراد بالسيناريو الثاني).		

مصفوفة السيناريوهات	الدروز	الأكراد (BKK)	داعش
السيناريو المفضل	**السيناريو الأول (مع إمكانية تقبُّل السيناريو الثاني)**	**السيناريو الثاني مع احتمال الرضوخ للأمر الواقع حال تكرُّسه عملياً**	**السيناريو السادس (لاعتمادها في تمويل قدراتها على المحيط الحيوي الداخلي) فالخامس فالرابع**
أسباب التفضيل	حسم خيارهم الاستراتيجي كأقلية في المنطقة لصالح التماهي مع المحيط السني.	يُتيح لهم استقطاب الأكراد الساعين وراء حلم الدولة الموحدة للعرق الكردي، كما يتيح ارتفاع رهان أقطاب الغرب والشرق على أي دور وظيفي لهم.	الفوضى (الخلاقة) تُسهم في تشكيل جاذبية لطرحها المبني على نظرية المؤامرة.
المؤشرات الداعمة (أوراق القوة)	• اعتماد تكتيك الحياد تجاه الأزمة السورية (المرونة السياسية). • الاصطفاف التاريخي مع السنة في لبنان وسوريا. • لا ينظر إليهم بوصفهم خطراً مؤثراً من أي طرف.	• الفوضى (الخلاقة) أتاحت أكبر استفادة للأكراد ضمن الأقليات الإقليمية (في العراق وسوريا). • تنامي نفوذهم في تركيا. • الدعم الدولي: أمريكا.	• اللعب على التناقضات الخطابية. • العنف المفرط يمنحها تفوقاً ميدانياً في المواجهات (امتياز الرعب). • المرونة التكتيكية (الظهور والاختفاء). • الملاءة المالية (بعد سيطرتها على آبار نفطية). • قوة الخطاب الإعلامي. ارتفاع وتيرة الشحن الطائفي.
نقاط الضعف	• التشرذم الجغرافي ديمغرافياً في ثلاث دول داخل الإقليم لا يتيح إمكانية التوحد طائفياً. • عدم رضى النظام عن تكتيكهم الحيادي؛ لاسيما بعد اقتراب نضوب خزانه البشري العلوي.	•الفيتو التركي. • التناغم التركي الروسي. • جوهر الدعم السوري والإقليمي تكتيكي (لا استراتيجي). • فيتو المحيط السني.	• الرغبة الدولية العملية بإضعاف/ القضاء على داعش في العراق وسوريا. • نظرية الدواعش: تفترض بأن جزءاً لا يستهان به من تشكلات داعش ظاهرة مالية وليست عقائدية (وهؤلاء يسهل استمالتهم مالياً). • نظرية ملء الفراغ: كما تمددت في الفراغ بسرعة قد تنحسر لدى امتلائه (بخيارات أكثر جاذبية) بسرعة.

مصفوفة السيناريوهات	النظام السوري	إيران/ حزب الله العراق	روسيا
السيناريو المفضل	**السيناريو الثاني نظرياً، والأول واقعياً**	**السيناريو الثاني**	**السيناريو الثاني (مع إمكانية تجرع السيناريو الأول بحكم الأمر الواقع)**
أسباب التفضيل	• رحيل بشار يعني تراجع نفوذ المحور في المنطقة مع انعكاسات ذلك على المشهدين: العراقي واللبناني، خاصة مع تراجع الدور الإيراني في اليمن)، وخشية العلويين من انتقام متطرفي السنة (الكيان العلوي سيشكل حاجز صدّ). لكن ارتفاع نسبة تولد القناعة باستحالة الحسم العسكري في المشهد الراهن قد تؤدي لقبولهم بهذا السيناريو لاسيما بوجود الضغط الروسي الذي كان دوره حاسماً في المحافظة على وجود النظام السوري وفي تقدمه الخير ميدانياً (بعد تعاظم الدور الروسي في المنطقة بفضل انحسار الدور الأمريكي.		
المؤشرات الداعمة (أوراق القوة)	• خشية إسرائيل (والغرب عموماً) من نتائج اللعبة الديمقراطية (توجّهات البديل السني). • إطالة أمد الأزمة تُسهم في تولد قناعة مسقوفة بالواقع المتشظي (طائفياً وعرقياً). • عدم توفر القناعة بالخيار العسكري الحاسم لدى التحالف الدولي ضد الإرهاب (خصوصاً ضد داعش في سوريا) ولدى التحالف الإسلامي العسكري (خصوصاً تجاه النظام السوري)؛ خشية تعدد مسارات الاستنزاف (مع استمرار الاستنزاف اليمني). • ضعف قدرة المعارضة على الحسم العسكري (دون توفر أسلحة نوعية). • استثمار ظاهرة داعش، وضعف جبهة النصرة بعاملين: •الانشقاق/الذوبان الداخلي (بعد إقصائهم من المعارضة الشرعية). •فضّ الشراكة مع جيش المعارضة.		
نقاط الضعف	• تآكل القدرات الاقتصادية لدول المحور. • التحدي الداخلي الإيراني (واللبناني لحزب الله). • عدم رضى الإيرانيين عن التدخل الروسي المباشر (منذ البداية إلى ما قبل معركة حلب). • عدم رضى الإيرانيين عن تقليص نفوذهم المحتمل وفق السيناريو الأول. • استنزاف إيران وحزب الله في اليمن. • التراجع النسبي في النفوذ الإيراني في العراق (بعد اتفاق ٥+١)، يضاف إليه استمرار الانقسام في المشهد العراقي.		

مصفوفة السيناريوهات	إسرائيل و مصر	أميركا والاتحاد الأوروبي	الأردن/ الإمارات
السيناريو المفضل	**السيناريو الخامس فالسادس فالثاني فالأول فالرابع.**	**العبور للسيناريو الثاني من بوابة السيناريو الأول (بعد فشل تحقيقه واقعياً).**	
أسباب التفضيل	استنزاف كافة الأطراف الإقليمية يحقق المصلحة الأكبر.	التماهي مع جوهر المشروع الأميركي: «تقسيم المقسم وتفتيت المفتت».	
المؤشرات الداعمة (أوراق القوة)	• عدم رجحان كفة السيناريو الأمثل للأزمة بشكل حاسم (لدى الأطراف الدولية) حتى اللحظة. • المراوحة النسبية (ميدانياً) في المكان على الرغم من مرور خمسة أعوام على الأزمة. • استمرار ظاهرة داعش في سوريا (والعراق) حتى اللحظة.	• التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية (ترامب). • استنفاد بنك الأهداف غير المعلنة من الأزمة السورية (على فرض وجودها). • تعاظم نفوذ داعش في سوريا والعراق، وتنفيذه عمليات خارجية في عمق أميركا ذاتها (وفي العمق الأوروبي) ولدى حلفائها. • نفاد صبر حلفائه من الدول السنية بفعل استطالة أمد الأزمة (مع انعكاسات ذلك على الواقع الاقتصادي المستنزف في دول الخليج). • إشكاليات اللجوء السوري في العمق الأوروبي ودول الجوار.	
نقاط الضعف	• تردد غالبية الأطراف بين السيناريوهين: الأول والثاني، وبخاصة: أميركا.	• استمرار ظاهرة داعش حتى اللحظة، وتحولها إلى دواعش. • احتمال استئثار الأغلبية السنية بالحكم في سوريا بعد عبور مرحلة الانتخابات، وتشكيل حكومة قد تتباين أجنداتها مع الغرب وإسرائيل (مع فقدان القدرة على المناورة باتجاه سيناريو التقسيم).	

الترجيح بين السيناريوهات:

- يعد السيناريو الأول (إنتاج توافق سياسي) السيناريو الأوفر حظاً. وهو الخيار الأكثر واقعية في ظل المشهد العسكري الراهن.
- على الرغم من المعوقات التي تعترض طريقه، فإنّ فرص تحققه تتزايد في ظل:
  - ✓ موازين القوى الميدانية.
  - ✓ كونه السيناريو الموطئ للسيناريو الثاني (الذي يمثل السيناريو المفضل أمريكياً).
  - ✓ إمكانية تعامل الأطراف الرافضة له (بحكم الأمر الواقع).

ولا يمثل تحدياً حقيقياً لهذا السيناريو سوى السيناريو الثاني، الذي يحقق مصالح عدد كبير من الأطراف الفاعلة.

أما السيناريوهات الأربعة الأخرى، فتتراجع احتماليتها كلما مر الزمن، ما لم تطرأ تطورات جوهرية تغير من موازين القوى أو من توجهات القوى الفاعلة والمؤثرة، وهو أمر مستبعد في المشهد المنظور.

الأزمة الليبية

مقدمة

ما أنْ حاكت أطراف الثورة المضادة بقيادة «المشير» السيسي غَزْلَها الانقلابيّ في مصر (بدعم إماراتي–سعودي) حتى تَصادَتْ معها قُوّتان عسكريّتان: الأولى بـ«مشير» يمنيّ؛ والثانية بـ«مشير» ليبي .. في مشهد «عسكري–سياسي–اجتماعي» مُتصدّعٍ .. مُعقّدٍ .. منفتحٍ على اللاعبين من كلّ حدب وصوب ..

وما أن حَجبت نيرانُ حلب سماءَ المنطقة بدخان أسود دموي يزكُم الأنوف، حتى لاحت بارقةُ أملٍ في نهاية نفقٍ سوري .. كان مُتخماً بالرِّهانات الإيرانيّة .. فغدا مُفْعَماً بالأسئلة التركيّة.

فهل تلوح في نهاية النفق الليبي .. أُسْوةً بنظيره السوري .. بارقةٌ أخرى .. في مشهدٍ مُتخمٍ بالقوى والحسابات؟!!!

أم يعمد المشير حفتر لاستنساخ المشهد الحلبيّ في ليبيا .. كما استنسخ المشهد المصري .. قبل تعديل اتفاقٍ تغيَّرت موازينُه؟!!!!

تمهيد تاريخي

- في فبراير ٢٠١٠ تحرك الشارع الليبي، فأسقط نظام القذافي في أوغسطس ٢٠١١ (قبل مقتله في ٢٠ أكتوبر).
- في أواخر فبراير ٢٠١١ تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الذي أصدر الإعلان الدستوري في ٣آب/أغسطس ٢٠١١، وأعلن التحرير في ٢٣أكتوبر ٢٠١١. وبمجرد إعلان التحرير نفذت المادة ٣٠ من الإعلان الدستوري، ومن ذلك انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي تم في ٧يوليو ٢٠١٢.
- في يوليو ٢٠١٣، أسقطت حكومة مرسي المنتخبة، فبدأت في ليبيا حراكات لا للتمديد وحراك ٩نوفمبر والجدليات التي بنيت على أن المؤتمر لا ينبغي أن يجدد لنفسه وعليه أن يسلم السلطة؛ وتمخضت عدة مبادرات.
- في ١٤ فبراير، أعلن حفتر أن أعضاء الحكومة والمؤتمر أهداف مشروعة وأنه جمد العمل بالإعلان الدستوري.
- في ١٦مايو ٢٠١٤، أعلن حفتر عن عملية الكرامة؛ فأُعلنت عملية «قسورة» فجر ليبيا لمواجهتها.
- حاول د. طارق المتري جمع الأطراف حول طاولة الحوار قبل انتخابات مجلس النواب التي جاءت بها استجابة المؤتمر للحراك لأنه تم إنجاز مقترح فبراير الذي رفضته المحكمة العليا لاحقا. وفشل د. طارق متري[١٣] لأنه ثمة من رأى أنه قد يحسم الأمر لصالحه عسكرياً؛ وكان د. متري يرى أن الحسم العسكري غير ممكن في المشهد الليبي.
- تم انتخاب مجلس النواب[١٤]؛ وأخطأ مجلس النواب في التسلم والتسليم.

(١٣) حسب ما روى المتري في كتابه «المسالك الوعرة».

(١٤) انتخبت ليبيا برلمانا جديدا في ٢٥يونيو/حزيران ٢٠١٤، بنسبة مشاركة بلغت ٤٢٪، في انتخابات شابتها أعمال عنف، لتبدأ فصلا جديدا في انتقال متعثر نحو الديمقراطية. فيما اعتبرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أن سير الانتخابات كان مقبولا نظرا «للظروف الصعبة التي نظمت فيها»؛ وحظيت الانتخابات بإشادة دولية.

- ثم جاء حكم المحكمة العليا في ٦ نوفمبر ٢٠١٤، الذي اعتبر مجلس النواب المنعقد بطبرق منعدما وأن كل الآثار المترتبة عليه باطلة وأن الخصومة تعتبر منتهية، ليستعيد المؤتمر الوطني العام رسميا شرعيته[١٥]!!
- أربك القرار المشهد السياسي، وذكر صالح المخزوم -النائب الثاني لرئيس المؤتمر الوطني- بُعَيْد قرار المحكمة أن المؤتمر استأنف نشاطه، وسيستمر إلى أن يصدر الدستور، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة.
- في هذا الجو استلم برناردينو ليون الملف من «متري» وبدأ جولاته في الحوار مفتتحا مسارين: يخص الأول أعضاء المؤتمر صحيحي العضوية والمقاطعين، والثاني يخص أعضاء مجلس النواب والمقاطعين.
- استمرت الجلسات ما يقارب السنة ثم تمَّ التوقيع بالأحرف الأولى (في غياب المؤتمر الوطني العام).
- أتى «كوبلر» بعد «ليون»، وفي ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ تم التوقيع[١٦] في الصخيرات (بغياب رئاستي: المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب).

(١٥) جاء في الحكم الصادر عن الدائرة الدستورية في المحكمة، وهو حكم غير قابل للنقض، أن القانون المنظم للانتخابات البرلمانية التي تمت في يونيو/حزيران ٢٠١٤، والذي أعدته ما تعرف بـ«لجنة فبراير» في المؤتمر الوطني ملغى، وهو ما يعني حل مجلس النواب المنتخب، وكل ما ترتب على هذا المجلس من قرارات تشمل تشكيل الحكومة التي يترأسها عبد الله الثني، والإعلان عن انتخابات رئاسية.

(١٦) حضر حفل التوقيع وفدُ مجلس النواب الليبي المنحل بطبرق، ووفد يمثل النواب المقاطعين لجلساته، وآخر يمثل المستقلين، وممثلون عن عدد من البلديات (منها مصراتة وطرابلس)، و«ليون»، ووزير خارجية المغرب «مزوار»، والسفراء والمبعوثون الخاصون إلى ليبيا، وممثل الاتحاد الأوروبي بليبيا.

المتغيرات

المتغير السياسي

١) استمرار الانقسام السياسي-العسكري بين طرفين:
أ- البرلمان وحكومة عبدالله الثني في طبرق.
ب- المؤتمر الوطني وحكومة عمر الحاسي في طرابلس.

٢) استمرار بعض الدول العربية في سعيها للانقلاب على الثورة وتكرار ما جرى في مصر عبر تكريس شرعية البرلمان وحكومة عبدالله الثني، والضغط دولياً من أجل تصنيف الثوار كجماعات إرهابية، وتقديم الدعم العسكري المباشر لقوات حفتر في مواجهة من يعتبرونهم خصوما إسلاميين.

٣) توقيع اتفاق الصخيرات في المغرب.

٤) فشل الاتفاق في انتزاع الاعتراف من بعض الأطراف الليبية المؤثرة في المشهد.

٥) تنازل خليفة الغويل «رئيس حكومة الإنقاذ الوطني» عن السلطة[١٧]، إثر تشكيل حكومة الوفاق الوطني بمقتضى اتفاق الصخيرات نهاية عام ٢٠١٥، ثم أعلن مجددا في أكتوبر ٢٠١٦ عودة حكومته السابقة إلى الحكم بالعاصمة طرابلس.

٦) استقالة موسى الكوني (نائب رئيس مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني في ليبيا) من منصبه مطلع العام ٢٠١٧، بسبب ما اعتبره «فشل المجلس في إدارة الدولة».

(١٧) تسلمها من «الحاسي» في ١آبريل ٢٠١٥ بعد إقالته من رئاستها.

المتغير الاقتصادي

١) تراجع سعر صرف الدينار الليبي إلى نحو ٦,٧٥ مقابل الدولار الواحد في السوق الموازي (السوداء).
٢) بلوغ احتياطي النقد الأجنبي نحو ٨٠ مليار دولار مطلع ٢٠١٧.
٣) الملاءة المالية للبلاد من الأعلى بين الدول على مستوى المخاطر.
٤) قدّرت خسائر ليبيا نتيجة أزمة الموانئ النفطية وحدها بنحو ٥٠ مليار دينار ليبي.
٥) تراجع إيرادات ليبيا من النفط إلى خُمس ما كانت عليه قبل الثورة.
٦) اعتماد حكومة الوفاق الوطني في ليبيا موازنة العام ٢٠١٧ بقيمة ٣٧ مليار دينار (٢٥,٧ مليار دولار)، بعد اجتماعات مع المصرف المركزي وديوان المحاسبة والمؤسسة الوطنية للنفط.
٧) تراجع الإيرادات العامة.
٨) النقص الشديد في السيولة.
٩) ارتفاع في معدلات التضخم.
١٠) النقص في العديد من السلع.
١١) ازدهار عمليات التهريب.
١٢) تنامي السوق السوداء.

المتغير الاجتماعي

١) استمرار اللعب على التناقضات القبلية مما:
أ- يعزز الفرز الاجتماعي وكسب بعض التأييد (في المشهد المنقسم سياسياً).
ب- يعزز فرص الانقسام السياسي على خلفية مناطقية-قبلية.
ت- يعزز الزخم البشري للميليشيات القبلية.

ث- يُتيح فرصة أكبر للتدخل الإقليمي (وبخاصة من الدول ذات التركيب القبلي).

ج- يعزز فكر الاستبداد ويُضعف فرص مشروع بناء الدولة المدنية الديمقراطية (وفرص الخيارات التوافقية).

٢) تهجير ونزوح مئات الآلاف من الليبيين (أغلبهم في تونس ومصر).

٣) المعاناة الناجمة عن غلاء المعيشة (تضخم الأسعار) ونقص في بعض السلع.

المتغير العسكري

انفردت ليبيا من بين دول «الربيع العربي» بسرعة بروز ظاهرة الميليشيات المسلحة التي سيطرت على المشهد؛ فقد تمت عسكرة الثورة منذ فبراير ٢٠١١؛ لسببين:

أ- اعتماد القذافي الخيار العسكري-الأمني لقمع الاحتجاجات السلمية.

ب- اقتصار الدعم الدولي (حلف الناتو ودول عربية أخرى) على القصف الجوي لمواقع القذافي الأمنية والوحدات والعسكرية، بالتوازي مع التسليح والدعم المالي.

وفي مرحلة ما بعد القذافي، أخفقت القوى السياسية في التوافق على تشريعات لحل الميليشيات ودمجها في مؤسسات الدولة، لتتحول إلى ظاهرة سياسية وأمنية أقوى من الجيش الوطني[١٨]. وقد أصبحت الميليشيات بديلا عن الجيش في تنفيذ المهمات الأمنية التي تحتاجها الحكومة، كتأمين الحماية لمنشآت الدولة نفسها، مما أدى لتعزيز حضورها في المشهد الليبي ولاستخدامها كوسيلة لفرض مطالب تتعلق بنفوذ جهوي أو سياسي[١٩] أو اقتصادي[٢٠].

ومع اقتحام اللواء المتقاعد خليفة حفتر للمشهد في إطار عملية كرامة ليبيا، بدأ استخدام الميليشيات لحسم الخلاف على هوية السلطة والحكومة. مما أدى مطلع أغسطس ٢٠١٤، إلى تهجير ٢٥٠ ألفاً، وإخلاء سفارات أجنبية كثيرة، وتعطيل المطارات الدولية، إلى جانب مقتل

(١٨) صرح رئيس الحكومة المنبثقة عن برلمان طبرق عبد الله الثني (عندما كان وزيرا للدفاع في حكومة علي زيدان)، أن عدد الثوار على النظام لم يزد أيام الثورة عن ٣٠ ألفا، لكن كشوف رواتب من يحملون هذه الصفة باتت تضم نحو ٢٠٠ ألفا.

(١٩) في مناسبات عدة اقتحمت ميليشيات أخرى مقر المؤتمر الوطني(البرلمان) لفرض بند على مداولاته. ويؤخذ على قانون العزل السياسي- وهو أهم القوانين التي صيغت بعد سقوط نظام القذافي- أنه أقر بضغط من الميليشيات.

(٢٠) استخدم المطالبون بإنشاء إقليم برقة حراس المنشئات النفطية لحصارها بدلا من حمايتها، وحاولوا تصدير النفط بأنفسهم بعيدا عن الحكومة، لكن قوة أميركية أفشلت المحاولة في البحر وأعادت الباخرة المستخدمة بتنفيذها مع حمولتها.

المئات.

وقد تموضعت المليشيات ضمن مجموعتين كبيرتين تتقاتلان على أكثر من جبهة.

ويندرج حاليا تحت كل مجموعة من هذه المجموعات فصائل وتنظيمات، بعضها ذو طابع قبلي، وبعضها منسوب لمدينة أو جهة ما؛ كما أن بعضها يكون أحيانا ذراعا عسكرية لحركة معينة أو تشكيلة سياسية ما داخل ليبيا.

وتقف المجموعة الأولى المعروفة بـ«فجر ليبيا»[٢١] بكافة فصائلها بمواجهة المجموعة الأخرى التي يجمعها شعار العملية: «كرامة ليبيا»[٢٢].

أما بخصوص التواجد العسكري لداعش في ليبيا، فقد واجه ضربة قاسية بخسارته السيطرة على مدينة سرت في ديسمبر ٢٠١٦ بعد سبعة أشهر من المعارك مع قوات البنيان المرصوص، سقط فيها أكثر من ٧٠٠ قتيل و أكثر من ٣٠٠٠ جريح. كما انسحبت داعش من مدينة بنغازي تكتيكياً، بعد هزيمتها في سرت، لإعادة تنظيم صفوفها.

وإبان زيارة «حفتر» الثانية لروسيا في ديسمبر ٢٠١٦، أشيع وفق موقع «ديبكا» الإخباري التابع للمخابرات الإسرائيلية، بأن روسيا ستقوم بإنشاء القاعدة الجوية الثانية في البحر المتوسط، على بعد ٧٠٠ كم من الشواطئ الليبية قبالة سواحل بنغازي، على غرار قاعدة حميميم القريبة من اللاذقية، في مقابل تقديم دعم بحري وجوي لحفتر[٢٣].

(٢١) بفعل تفكك الجيش الليبي، لجأت السلطات الانتقالية في ليبيا بعد الثورة للميليشيات الثورية لتعزيز شرعيتها ووقف العنف المتنامي، فتشكلت جبهتان: «درع ليبيا»، تحت إشراف وزارة الدفاع؛ و «اللجنة الأمنية العليا»، تحت إشراف وزارة الداخلية؛ في خطوة مرحلية تهدف لاحتواء هذه الميليشيات –ومن بينها مليشيات مصراتة– في الجيش والشرطة. إلا أن هذه المليشيات بقيت أقوى من أجهزة الدولة لأنها باتت تشكل مع اشتداد الصراع الداخلي أذرعا مسلحة لفئات قبلية أو جهوية أو سياسية مؤثرة.

(٢٢) أشارت وزارة الدفاع في الحكومة التي تدعمها الأمم المتحدة إلى أن «الطائرات الأجنبية قد لعبت دورا أساسيا في هزيمة قوات حراسة المنشآت البترولية» التي سيطرت عليها قوات حفتر مؤخراً، وفقا لما نقله موقع «ليبيا أوبزرفر». وانسحبت قوات حراسة المنشآت البترولية، بقيادة إبراهيم جضران، من منطقة هلال النفط شرق ليبيا بعد ساعات من استعادة حفتر السيطرة على مينائي السدرة ورأس لانوف. واتهمت قوات الحراسة مصر والإمارات بضرب قواتهم بالقرب من المنطقة المأهولة في رأس لانوف، وقتل نحو ٤ من حرس المنشآت في الغارات الجوية».

(٢٣) حسب موقع «ديبكا» فإن مصر ودول الخليج هي التي طالبت حفتر بطلب الدعم الروسي، وقد كانت القوات الجوية المصرية والإماراتية، تمد حفتر بالدعم الجوي من قواعد جوية مصرية عبر الصحراء الغربية. وقد وسّع حفتر من سلطته في الشرق بمساعدة القوات المصرية، بعد أن كلفها بحماية الحدود المشتركة من البحر إلى الحدود الليبية السودانية، ما يعني أن حفتر منح مصر سلطة غير مسبوقة في الأراضي الليبية.

الانعكاسات على الوضع في المنطقة

١) انعكست الجهود المحمومة لمحور الثورة المضادة للانقلاب على الثورة الليبية بصورة سلبية على «الربيع العربي» وفرص التغيير الديمقراطي في المنطقة.

٢) أثرت الأوضاع المضطربة في ليبيا على تونس المحاذية حدودياً، وبصورة خاصة ما يتعلق بلجوء آلاف الليبيين إلى تونس وما يحمله ذلك من تداعيات اقتصادية وأمنية واجتماعية.

٣) محاولة السودان لعب دور الوساطة في ليبيا وانفتاحه على حكومة عبد الله الثني وعلى مصر والسعودية، مؤشر إلى تطور الصراع في ليبيا ومحاولة الأطراف الإقليمية استثماره، ما يرفع كلفته ويزيد من تعقيداته.

٤) توقيع اتفاق الصخيرات في المغرب، برعاية أممية انعكس إيجابياً على إبراز أهمية الجهود الدبلوماسية العربية بدلاً من الاصطفاف لصالح جهة دون أخرى. لكن استمرار بعض الدول العربية بلعب أدوارها التحريضية فضلاً عن دعمها أحد أطراف الصراع بكل الوسائل حال دون نجاح الاتفاق في الوصول إلى ما كان مأمولاً منه؛ وما كان لتلك الدول أن تتدخل بشكل سافر لولا تلقيها الضوء الأخضر من الأقطاب الدولية رضى بما تصنع.

٥) أضحت مآلات الأزمة الليبية نموذجاً يُضرب به المثل في النزاعات العربية، مما أثر في خيارات بعض القوى في خضم المشهد المضطرب عربياً.

٦) أسهم نشوء أذرع عسكرية تتبع تيارات وسطية معتدلة في تخوُّف بعض الدول العربية المحورية (التي تتواجد فيها امتدادات لتلك التيارات)؛ وقد شكل ذلك دافعاً إضافياً ترأس قائمة الدوافع التي أسهمت في تشكيل الموقف العدائي من هذه الدول لتلك التيارات بشكل غير مسبوق.

٧) شكلت النهاية البشعة للعقيد معمر القذافي عقدة لدى بعض الأنظمة العربية (بفعل التماهي)، مما أسهم في تجذّر المخاوف المسيطرة في لاوعي قادتها، وأثر بشكل بالغ في تشكيل مواقفها

العدائية تجاه أي شكل من أشكال الفعل الثوري، وتجاه التيارات أو الرموز التي تؤسس له خطابياً.

٨) استيعاب تونس ومصر إقامة مئات الآلاف من المهاجرين الليبيين على أراضيهما.

٩) تواجد ١٥٠٠ مقاتل تونسي مع داعش في ليبيا، وعودة المئات منهم كخلايا نائمة.

الأطراف الفاعلة

المؤتمر الوطني العام

مؤسسة تشريعية خلفت المجلس الوطني الانتقالي، يتزعمه: نوري علي محمد أبو سهمين؛ يتكون من مائتي عضو يمثلون مختلف أنحاء ليبيا وذلك عبر نظام انتخابي أثار الكثير من الجدل بسبب نظام المحاصة الذي اعتمده والذي رأى نشطاء في المناطق الشرقية أنه مثل ظلما وحيفا بحقهم[٢٤]. ومن مهامه الرئيسية منح الثقة للحكومة، والتعيين في المناصب السيادية، إلى جانب إقرار الموازنة العامة. ويتكون المؤتمر الوطني من عدة لجان تؤدي مهام محددة.

التأسيس والعضوية:

تكلف المؤتمر بكتابة الدستور الجديد، وتشكيل حكومة جديدة، فضلا عن المهام التشريعية التي ورثها عن المجلس الوطني. وكان الإعلان الدستوري الصادر من المجلس الوطني الانتقالي قد نص على:

- انتخاب المؤتمر الوطني العام.
- إصدار القانون الانتخابي وتشكيل مفوضية عليا للإشراف على انتخابات المؤتمر العام.
- أن يقوم المؤتمر بتعيين رئيس جديد للوزراء وبالتصديق على حكومته المؤقتة، وبتعيين مسؤولين في الوظائف السيادية، وباختيار هيئة تأسيسية لصياغة الدستور، على أن يتم الاستفتاء على الدستور الجديد بعد المصادقة عليه من قبل المؤتمر الوطني.
- كما تحدث عن قيام المؤتمر العام بإصدار قانون الانتخابات العامة وفقا للدستور الجديد، وهي الانتخابات التي ستشرف عليها المفوضية العليا للانتخابات بعد إعادة تشكيلها من طرف المؤتمر الوطني العام.

(٢٤) الجزيرة.نت.

- وبحسب نفس الإعلان الدستوري فإن المؤتمر الوطني العام يحل في أول جلسة للسلطة التشريعية المنبثقة عن تلك الانتخابات.

معضلة المؤتمر

ينقسم المؤتمر الوطني العام إلى معارضين للاتفاق السياسي جملة وتفصيلا تحت أي صيغة برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على رأسهم رئيس المؤتمر نوري أبو سهمين والعضو المستقيل من حزب العدالة والبناء محمود الورفلي؛ وإلى مؤيدين للاتفاق السياسي بشروط، كالمطالبة بتوازن تشريعي بين البرلمان في طبرق والمؤتمر، وتحديد مفهوم الإرهاب؛ بينما يذهب آخرون من الأعضاء إلى القبول بالاتفاق السياسي وبحكومة التوافق دون قيد أو شرط -كالعضو بالقاسم قزيط- باعتباره المخرج الأمثل للأزمات المعقدة.

مجلسُ طِبرق

- وهو مجلس نـواب منتخب، نال شرعية دبلوماسية، ولكنه لم يتمكن من السيطرة على المؤسسات السيادية.
- طعنت المحكمة الدستورية في شرعيته.
- انبثق عن المجلس حكومة الثني، التي نالت اعترافاً إقليمياً ودولياً عند تشكلها.
- منح اقتحام حفتر للمشهد العسكري الليبي حكومة طبرق بُعداً جديداً؛ لينفتح المشهد الليبي على مشهد معقد، تَتعقد فيه السلطات -التي تنوء بالميليشيات- تَعَدُّدَ اللاعبين إقليمياً ودولياً.
- أعلن مارتن كوبلر في يناير ٢٠١٦ من العاصمة طرابلس أن رئيس البرلمان في طبرق المستشار عقيلة صالح رضي بالسير في الطريق السياسي الذي اختطه اتفاق الصخيرات، الذي حضر حفل توقيعه أكثر من تسعين عضوا من البرلمان شاركوا في حفل توقيع الاتفاق السياسي، وهو ما يعني أن غالبية البرلمان راضية عن الاتفاق.
- تتبع أزمة المجلس وحكومة الثني في كونهما قوة خطابية ينقصها التواجد الحقيقي على الأرض، حسب بعض المحللين، فضلاً عن الخلافات الداخلية وتعدد الولاءات.

حكومة الوفاق الوطني

سياسياً:

- حالت الخلافات بين أطراف الحوار السياسي الليبي دون المضي قدما في تطبيق اتفاق الصخيرات، محدثة ما يمكن وصفها «بحالة من الانسداد السياسي بين أطرافها».
- هذه الخلافات أفرزت انقساما في المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.
- أواخر مارس/آذار ٢٠١٦، رفض خليفة الغويل رئيس حكومة الإنقاذ الوطني الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني وتسليم السلطة إليها، بل إنه هدد بالقبض على أعضاء مجلسها الرئاسي بقيادة فايز السراج.
- في ٥ أبريل ٢٠١٦، أعلن الغويل تخليه عن السلطة «تأكيدا على حقن الدماء وسلامة الوطن من الانقسام والتشظي».
- في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، سيطر أعضاء من المؤتمر الوطني وحكومة الإنقاذ برئاسة الغويل على مقار المجلس الأعلى للدولة في طرابلس بالتعاون مع جهاز الأمن الرئاسي المكلف بحماية المجمع الرئاسي، وتزامن ذلك مع بيان آخر للمؤتمر الوطني العام أعلن فيه عودته إلى مقاره الإدارية الرسمية[٢٥]. وقد طالب الغويل -في بيان ألقاه من داخل مقر قصور الضيافة الرئاسية- بإيقاف عمل حكومة الوفاق الوطني، مؤكدا أن «كل من كلفهم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق موقوفون عن ممارسة أي نشاطات أو مهام، وأنهم سيحالون للقضاء لانتحالهم الصفات غير المخولين بها». ودعا الغويل نظيره رئيس حكومة البيضاء عبد الله الثني إلى «تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل أطياف الشعب الليبي كافة في إطار حوار ليبي

(٢٥) يُعتقد بأن الغويل والفريق المعارض لحكومة الوفاق يسعون للخروج بـ«ضمانات» تتعلق بعدم اعتراف المجلس الرئاسي بـ«عملية الكرامة» التي يقودها حفتر، وعدم التخلي عن مبادئ ثورة ١٧ فبراير، وعدم عودة رموز النظام السابق تحت شعارات المصالحة.

ودون وساطة أجنبية»، فرحب الثني بالدعوة وطلب من مجلس النواب (برلمان طبرق) النظر فيها.

- في ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، اتهم الغويل المبعوث الدولي إلى ليبيا كوبلر بمحاولة فرض اتفاق الصخيرات السياسي على الليبيين، وقال إن حكومته «لن تدفع الملايين لمكافأة من سرق قوت الليبيين». واستبقت تصريحاتُه هذه اجتماعا بشأن الأزمة الليبية بالقاهرة بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ممثلة بمبعوثها كوبلر.
- في مطلع ٢٠١٧، أعلن نائب رئيس المجلس الرئاسي موسى الكوني استقالته، ملخصاً الأزمة الليبية بقوله: «الجميع في ليبيا يحكم، ولا أحد يُسيطر»؛ وتضيف استقالته فصلا جديدً إلى أزمات المجلس الذي بات ثلث أعضائه التسعة إما مقاطعاً جلساته أو مستقيلاً.

إنجازات المجلس

أهداف المجلس الرئاسي[٢٦] الرئيسة:

- القضاء على تنظيم «داعش» في مدينة سرت وضواحيها (شمال وسط).
- إنهاء أزمة تصدير النفط.
- توحيد البلاد.

وقد نجح المجلس في القضاء على «داعش» في سرت، بفضل قوات البنيان المرصوص، التي ينحدر معظم كتائبها من مصراته، كما استطاع إنهاء أزمة النفط (ارتفاع صادرات البلاد من أقل من ٣٠٠ ألف برميل يوميا قبل أشهر، إلى ٦٨٥ ألف برميل يوميا حاليا)، لكنه عجز حتى اللحظة عن تحقيق الهدف الثالث المتمثل في توحيد البلاد.

ويكمن المعوق الأكبر الذي يحول دون التوحيد في إشكالية موقع حفتر في المشهد الموحد[٢٧]؛ فوجوده على رأس المؤسسة العسكرية يخيف الثوار من احتمال استنساخ المشهد المصري، بانقلابه على الحكومة الشرعية الجديدة.

عسكرياً:

- في ٥ مايو ٢٠١٦، أعلن المجلس الرئاسي تشكيل غرفة عمليات لإطلاق وقيادة عملية «البنيان المرصوص» لطرد داعش من المنطقة الواقعة بين مدينتيّ مصراتة في غربي البلاد وسرت وسطها، عبر ثلاثة محاور هي: أجدابيا/سرت، والجفرة/سرت، ومصراتة/سرت. وجاء ذلك ردا على تقدم داعش باتجاه مصراتة في بداية مايو/أيار، وتمكنت مؤخراً من استعادة سرت، بعد سبعة أشهر من المواجهات.

(٢٦) وصل إلى العاصمة طرابلس في ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١٦.
(٢٧) فضلا عن وجوب تعديل المادة الثامنة بما يسمح للمشير حفتر تولي منصب القائد الأعلى للجيش.

تحالف القوى الوطنية

تحالف سياسي ليبي تشكل بعد ثورة ١٧فبراير ٢٠١١؛ ليبرالي .. يدعو للوسطية، سلطت عليه الأضواء بعد فوزه في انتخابات المؤتمر الوطني العام (الجمعية التأسيسية) ٢٠١٢ أمام منافسيه الإسلاميين.

النشأة والتأسيس

تأسس تحالف القوى الوطنية في فبراير ٢٠١٢ من عشرات الأحزاب السياسية الصغيرة والمنظمات والجمعيات المدنية غير الحكومية والشخصيات المستقلة، يقوده محمود جبريل المسؤول السابق في المجلس الوطني الانتقالي.

التوجه الإديولوجي

يوصف التحالف بالتكتل الليبرالي والعلماني، لكن محمود جبريل رفض هذا الوصف، وقال في مؤتمر صحفي بطرابلس في ٨يوليو ٢٠١٢، إن الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية هو أحد مبادئه، وشدد على أن تحالف القوى الوطنية يضم «كل الأفكار»؛ وينادي بما يسميه الإسلام الوسطي المعتدل، و«الوسطية في كل الاتجاهات».

أكد التحالف على ثلاثة مبادئ هي: المواطنة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان.

المسار السياسي

- أظهر تحالف القوى الوطنية منذ إعلان تأسيسه العديد من المواقف، منها معارضته لأداء المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية.
- أعلن تأييده لإصدار قانون العزل السياسي في البلاد شريطة أن يتم العزل على أسس موضوعية ومنطقية (عزل السلوك وليس الأشخاص، دون ظلم أو إقصاء لشرائح واسعة من

المجتمع، وأن يتوافق حوله كل الليبيين).

- حقق التحالف نجاحاً مدوياً في الانتخابات العامة التي جرت في ٧ يوليو ٢٠١٢، بحصوله على ٣٩ مقعدا من أصل ٨٠ مقعدا.
- دعا في أبريل ٢٠١٣ إلى العودة لدستور ١٩٥١ للخروج من الأزمة السياسية والدستورية التي تعرفها البلاد.

ينظر كثيرون إلى محمود جبريل على أنه رجل الغرب، واتهم بـ«سرقة الثورة» الليبية.

رفض جبريل في أبريل ٢٠١٤ المشاركة في الحوار الوطني بين مختلف التيارات السياسية الليبية بتونس، وانتقد المبادرة واعتبر أن حضوره لو تم سيكون -حسب تعبيره- بمثابة وضع بصمته على ما فُرض بالقوة، متهما في الوقت نفسه «تيارات جماعات الإسلام السياسي» بممارسة الإقصاء لخشيتها من أن يصل تيار آخر للحكم فيُقصيها[٢٨].

(٢٨) اعتبر حزب العدالة والبناء الليبي، أن عدم استجابة تيار التحالف لدعوات الحوار، حال دون الخروج من الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا.

حزب الجبهة الوطنية [٢٩]

- أعلن عن تشكيل الحزب في طرابلس عام ٢٠١١ بعد الإطاحة بنظام القذافي، ويعود في جذوره إلى الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي تأسست في المنفى عام ١٩٨١ لإقامة بديل ديمقراطي لنظام العقيد، وحاولت الإطاحة به فعلا خلال معركة باب العزيزية عام ١٩٨٤.
- أطلقت الجبهة عام ١٩٩٠ مشروعا سياسيا عرف باسم مشروع أجدابيا، ونسق قادتها مع ضباط بالجيش في مسعى للإطاحة بالقذافي في الانتفاضة، وشكلت بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠ وحدات عسكرية عملت انطلاقا من أراضي تشاد عرفت باسم الجيش الوطني الليبي.
- حدد الحزب في مرحلة ما بعد الثورة هدفه بـ«فصل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية لدعم الاستقلالية من أجل تحقيق آمال الشعب الليبي بعد الإطاحة بنظام القذافي».
- أعلن التنظيم التزامه بما يقارب ١٦ مبدءا وهدفا، من بينها التزام مبادئ الديمقراطية والحرية والتعددية الحزبية وسيلة للتعبير عن تطلعات المواطنين والتداول السلمي للسلطة وضبط التمويل وفقا لأحكام قانون الأحزاب.
- ترأس الجبهة محمد المقريف الذي شغل منصب رئيس المؤتمر الوطني العام الليبي منذ ٢٠١٢ إلى أن قدم استقالته في مايو ٢٠١٣ امتثالا لقانون العزل السياسي.
- حصلت الجبهة على نتائج أقل من المتوقع في انتخابات المؤتمر الوطني، لكنها نجحت في الحصول على رئاسة المؤتمر العام، وكذلك على رئاسة الحكومة بعد تحالفها مع حزب العدالة والبناء.

(٢٩) المشهد الأمني والسياسي في ليبيا، الجزيرة.نت.

الإخوان المسلمون

- تأسس فرع ليبيا لجماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٤٩، لكنه على خلاف نظرائه في مصر وتونس لم يكن لديه –حسب مجلة «فورين بوليسي»– تاريخ في التعامل مع الجماهير. وتقول المجلة إن الفرص لم تتح للجماعة للعمل في الشارع أو في النقابات أو أي مؤسسات داخل ليبيا بحيث يتاح لها إنشاء شبكة خدمات اجتماعية موازية كما حدث في مصر وتونس.
- أعلن عن تأسيس حزب العدالة والبناء في ٣ مارس/آذار عام ٢٠١٢ برئاسة محمد صوان.

الأهداف:

- ✓ المساهمة في بناء نظام سياسي ديمقراطي فعال يستأصل جذور الاستبداد وحكم الفرد ويعزز المشاركة السياسية من خلال العمل السلمي، على أساس العدل والحرية والكرامة وإفساح المجال لكافة المواطنين بالمشاركة البناءة.
- ✓ بناء قضاء عادل ومستقل يضمن الحقوق والمساواة بين المواطنين.
- ✓ التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق اقتصاد حر تنافسي قائم على العدالة في توزيع الثروة ويصحح سوء توزيع الدخل عبر إرساء قواعد المساواة الاجتماعية من أجل التقليل من معدلات الفقر والبطالة إلى حدها الأدنى.
- ✓ بناء مؤسسات الدولة العامة على أساس اللامركزية الإدارية والرفع من كفاءة أدائها وبشكل متوازن في كافة المناطق، ويسعى إلى معالجة بؤر التوتر التي خلفها النظام السابق بتحقيق الإنصاف والمصالحة الوطنية.

- حصل حزب العدالة والبناء في أول انتخابات ديمقراطية على ١٧ مقعدا من أصل ثمانين خصصت للقوائم الحزبية، وفي انتخابات يونيو ٢٠١٤ حصلوا على ٢٣ مقعدا.

التيار الفيدرالي

ولد التيار الفدرالي في ليبيا من رحم الثورة على القذافي. وقد شارك رموزه وبينهم أحمد الزبير السنوسي وإبراهيم الجظران في المجلس الوطني الانتقالي وكتائب الثوار، لكن أداء حكومة علي زيدان و«المؤتمر الوطني العام» ساهما بإنضاجه.

وترى مناطق برقة وفزان -التي مثلت كيانين اتحاديين في العهد الملكي- إلى جانب جبل نفوسة أنها عانت من الإهمال إبان حكم القذافي، وأن الحكومة المركزية ملزمة بتوجيه موارد إضافية إليها لتصحيح أخطاء الماضي.

وأصبحت تلك المناطق أقل اقتناعاً بأن الأخيرة ستحمي مصالحها بعد مرور عام على سقوط نظام القذافي. فأعلن الضابط في العهد الملكي أحمد الزبير السنوسي مدعوما من بعض قبائل شرق ليبيا «مجلس إقليم برقة الاتحادي الفدرالي» خلال مؤتمر عقدوه في بنغازي.

واختير السنوسي رئيسا للمجلس»لإدارة شؤون الإقليم والدفاع عن حقوق سكانه في ظل مؤسسات السلطة الانتقالية المؤقتة القائمة حاليا واعتبارها رمزا لوحدة البلاد وممثلها الشرعي في المحافل الدولية» في حين شكل الجظران -الذي كانت مليشياته تسيطر على موانئ رئيسية لتصدير النفط- تنظيما يدعى «المكتب السياسي لإقليم برقة» وعرف إعلاميا بوصفه ممثلا للتيار الفدرالي المسلح.

ويتشارك فدراليو برقة بالمطالبة بإقليم يمتد من الوادي الأحمر شرقي مدينة سرت الساحلية إلى مدينة طبرق القريبة من الحدود المصرية في إشارة إلى الوضع الذي كان قائما في العهد الملكي عندما كانت ليبيا مكونة من ثلاثة أقاليم، هي برقة وفزان (جنوب) وطرابلس (غرب).

من جانبها رفضت حكومة مصطفى عبد الجليل في مارس/آذار ٢٠١٢ هذا التحرك معتبرة أن شكل نظام الحكم «سوف يقرره الليبيون من خلال الدستور». كما أكدت رفضها «المساس بوحدة الوطن وفاء لدماء الشهداء وأنها ستعمل على ترسيخ اللامركزية وتوفير الخدمات لكل المواطنين». لكن حكومة علي زيدان ما لبثت أن اضطرت للتفاوض مع ممثلي التيار الفدرالي

المسلح لإنهاء سيطرتها على الموانئ النفطية، إلى أن أطاحته أزمة تصدير النفط بصورة غير مشروعة بواسطة ناقلة كورية شمالية عبر ميناء السدرة.

إقليم برقة وفق التقسيم الاتحادي الذي كان سائدا في العهد الملكي

التبو

- مجموعة عرقية تقطن أساسا في شمالي وغربي تشاد وحول جبال تيبستي، وفي جنوبي ليبيا بواحاتها الجنوبية الشرقية والغربية وأقصى غربي السودان وكذلك أقصى شمالي النيجر. وتتكون من مجموعة قبائل من بدو الصحراء يصل عدد أفرادها إلى خمسة ملايين شخص موزعين على ٣٨ قبيلة يعملون في التجارة والزراعة ورعاية الماشية.
- انخرطت في معارضة القذافي منذ ٢٠٠٧ وهو تاريخ تأسيس «جبهة التبو لإنقاذ ليبيا» التي يتزعمها «عيسى عبد المجيد منصور»، وتعتبر أنها ليست قبلية أو عنصرية بل حركة سياسية وطنية ليبية.
- في فبراير ٢٠١١ أعلن زعيم التبو من بنغازي انضمامه إلى الكفاح المسلح ضد القذافي، وأعلن في ساحة التحرير إلغاء الجبهة والذهاب إلى حماية حقول النفط، بدلا من شغل مقعد مدينة الكفرة في المجلس الوطني.
- يقدر عدد قواته بـ ١٢٠٠ مقاتل، وتتبعه أغلب عائلات وقبائل التبو الليبيين (يبلغ تعدادهم حوالي ٤٠٠ ألف نسمة).
- اتهم عبد المجيد بالوقوف وراء الصدامات القبلية (يناير ٢٠١٤) في الجنوب مع قبيلة أولاد سليمان[٣٠].
- كما اتهم بالتعاون مع فرنسا لترتيب أوضاع جنوبي ليبيا[٣١].

(٣٠) نفى عبد المجيد الاتهام بالوقوف وراء الصدامات القبلية التي قتل فيها العشرات.
(٣١) وهو ما نفاه أيضا مؤكدا في مايو الماضي اعتزاله العمل السياسي بدون أن يحدد خليفة له.

قوات فجر ليبيا

وتتكون من أربع مجموعات رئيسية هي:

١) «درع ليبيا»[٣٢].

٢) «غرفة عمليات ثوار ليبيا»[٣٣].

٣) كتيبة ثوار طرابلس[٣٤].

٤) مجلس شورى ثوار بنغازي[٣٥].. ويضم كلا من:

- كتيبة ١٧ فبراير[٣٦].
- سرايا السحاتي[٣٧].
- جماعة أنصار الشريعة[٣٨].
- ميليشيا درع ليبيا الأولى[٣٩].

(٣٢) ميليشيا مكونة من ثلاث ألوية (المنطقة الوسطى، الشرقية ، الغربية) وهي محسوبة على مدينة مصراتة ومقربة من الإخوان المسلمين.

(٣٣) وهي ميليشيا إسلامية مسلحة تنشط شرق ليبيا وتعمل كقوة شرطة. نشأت بعد معركة تحرير طرابلس أواسط عام ٢٠١٣ عن دمج مجموعة ميليشيات صغيرة.

(٣٤) ميليشيا ذات توجهات إسلامية مقربة من حزب الوطن والأمير السابق في الجماعة الليبية المقاتلة (عبد الحكيم بلحاج) أسسها العضو السابق في الجماعة الليبية المقاتلة المهدي الحاراتي الذي أسس في وقت سابق « جيش الأمة « إحدى الكتائب الجهادية المقاتلة في سوريا وانتخب مؤخرا عمدة للعاصمة.

(٣٥) تشكل في ٢٠ يونيو / حزيران ٢٠١٤ كجبهة لمجموعة فصائل جهادية مسلحة لمواجهة اللواء خليفة حفتر و«فصيل الصاعقة» التابعة للقوات المسلحة الليبية

(٣٦) تعد من أكبر الكتائب المحسوبة على الإخوان المسلمين من حيث عدد المقاتلين والتجهيز العسكري ويتركز نشاطها في مدينة بنغازي.

(٣٧) ميليشيا يتركز نشاطها في مدينة بنغازي. وعلى الرغم من إعلان انضمامها إلى الجيش الليبي في وقت سابق إلا أنها احتفظت بمعسكراتها وسلاحها وكانت أولى الكتائب التي اشتبكت مع قوات حفتر في بداية عملية « كرامة ليبيا» في مايو/ أيار الماضي ببنغازي.

(٣٨) تعتبر كبرى الجماعات المسلحة ذات التوجه الجهادي في ليبيا وتضم داخلها إلى جانب العناصر الليبية بضعة آلاف من المقاتلين الأجانب من جنسيات تونسية وجزائرية ودول إفريقيا جنوب الصحراء. وهي مدرجة على لائحة الإرهاب الأميركية.

(٣٩) يتركز نشاطها في بنغازي وقد دخلت في الآونة الأخيرة في تحالف مع جماعة أنصار الشريعة في المعارك التي تخوضها ضد قوات الصاعقة في بنغازي.

قوات مصراته

تضم الفصائل الأكثر تسليحا في البلاد، إذ تملك طائرات حربية ومروحيات قتالية.

قوات كرامة ليبيا

- تتمركز في عدة مناطق ليبية، ويصفها خصومها بأنها تشكل في عمومها الأذرع العسكرية للجهات التي تشجع على الثورة المضادة، ويمكن تعداد سبع مجموعات أساسية هي:

١) قوات الجيش الوطني الليبي[٤٠].
٢) قوات الصاعقة[٤١].
٣) كتيبة الصواعق [٤٢].
٤) كتيبة القعقاع[٤٣].
٥) لواء ورشفانة[٤٤].
٦) لواء مجلس القبائل الليبية[٤٥].
٧) قوات قبيلة التبو[٤٦].

(٤٠) تتكون من ثلة من جنود وضباط المؤسسة العسكرية الليبية يقودها حفتر.
(٤١) إحدى الأذرع القتالية ذات الطبيعة الخاصة (يقودها العقيد ونيس بو حمادة).
(٤٢) تابعة لقبيلة الزنتان، وهي ميليشيا مسلحة ومنظمة تنظيما جيدا، اشتركت في الهجوم على طرابلس في سبتمبر ٢٠١١ ضمن ما سمي عملية «فجر الأوديسا»، تشبه إلى حد بعيد الشركات الأمنية الخاصة؛ يقودها عماد مصطفى الطرابلسي؛ لها علاقة وثيقة مع محمود جبريل والإمارات.
(٤٣) ميليشيا كونها ثوار من «الزنتان» عام ٢٠١١ أثناء المعارك التي خاضتها المدينة ضد نظام القذافي؛آمر الكتيبة هو عثمان مليقطة؛ لها علاقة وثيقة مع محمود جبريل والإمارات.
(٤٤) ميليشيا مسلحة تابعة لقبيلة ورشفانة الموالية للقذافي؛ يتركز نشاطها في مضارب القبيلة بالقرب من طرابلس.
(٤٥) مكون من قوات ورشفانة والقبائل المتحالفة معها والتي تحسب على النظام السابق، ويتداخل في مهامه وعمله مع لواء ورشفانه.
(٤٦) تنتشر في مدن مرزق والكفرة في أقصى الجنوب الليبي.

- حصل حفتر على دعم قطاعات من الحكومة والجيش، عوضا عن مساندته من التيار العلماني في ليبيا، كما اتهم خصوم حفتر تحالف القوى الوطنية بقيادة السياسي محمود جبريل بدعم عملية الكرامة.
- أعلن رئيس الوزراء الأسبق علي زيدان لاحقا تأييده لحفتر بعد أن كان يعتبره مارقا ومتمردا على الشرعية.

نتائج «الكرامة»

أدت عملية الكرامة إلى زيادة حدة الصراع الدموي والانقسام السياسي في ليبيا.

لكن، لم تتمكن قوات حفتر (حتى مارس/آذار ٢٠١٥) من بسط نفوذها على أي من المناطق التي تواجه فيها «فجر ليبيا».

تحليل المشهد الليبي

كرس اتفاق صخيرات، بعد عام من توقيعه، واقعاً سياسياً متشظياً. فقد أضاف إلى المشهد المنقسم جغرافياً انقساماً ثالثاً في هرم السلطة الرسمي؛ تمثل بتشكيل حكومة وحدة وطنية، لتنضاف إلى الحكومتين الأخريين. فضلاً عن تكريسه قوة عسكرية ثالثة كبرى: قوات عملية «البنيان المرصوص» التي شُكلت لدحر تنظيم الدولة، بدعم أمريكي-أوروبي.

ولا بد لتفسير ما حدث من تحليل تاريخي للأزمة وتحليل اتفاق صخيرات وبيان أهم إشكالياته.

أ - جذور الأزمة

العامل القبلي و رجالات نظام القذافي

رأس النظام سقط لكن بعض رموز نظامه حافظت على حضورها في المشهد السلطوي الليبي:

- رئيس المجلس الانتقالي كان وزير العدل في حكومة القذافي.
- رئيس الحكومة أو المكتب التنفيذي كان أمين مجلس التخطيط في نظامه
- نائب رئيس الأركان كان أحد رموز مواجهة احتجاجات الطلاب في سبعينيات القرن الماضي..

استمرار حضور حكومة القذافي في حكومة الثوار خلق تشكيلاً متنافراً للسلطة ظل عاجزا عن احتواء النفس الثوري، خصوصا في المنطقة الشرقية التي ظل ضباط القذافي يتحكمون في إدارة أجهزتها.

العامل الإقليمي (الدور الإماراتي)

أدى رفض استيعاب الثوار لظهور المجموعات القبلية المسلحة، خاصة في منطقة الجبل الغربي التي برزت فيها قبائل الزنتان، وهو ما رصدته أجهزة الاستخبارات التي مدت جسور الاتصال بين الزنتان وبعض الدول النشطة في ليبيا (فرنسا والإمارات).

وإذ تنامى حضور القبائل فإنها حاولت أن تعقد مؤتمرا لها في بريطانيا، ولما لم يرحب بها طرحت الفكرة على إيطاليا التي اعتذرت بدورها، وانتهى الأمر بعقد المؤتمر في دولة الإمارات؛ ومنذ ذلك الحين تحولت قبائل الزنتان إلى رأس حربة في الاشتباك مع الثوار، وبدأت ملامح التجاذب بين أنصار النظام السابق الذين تحالفوا مع الرموز الرافضة للتوجه الإسلامي الذى برز في محيط الثوار، وبدا التنافس بين المجموعتين حول إدارة شؤون البلاد.

كان التنافس سياسيا في بداية التجاذب، إلا أن المجموعة الأولى التي قدمت نفسها بحسبانها تيارا مدنيا ووجها ليبراليا لم تنجح في تحقيق طموحها، فدخل اللواء خليفة حفتر وفريقه على الخط بحيث تحول التجاذب السياسي إلى صراع مسلح، استعان فيه حفتر بالقوى الخارجية التي ساندته عسكريا بعدما تحصن في طبرق، التي كان تمويلها بالعتاد ميسورا عن طريق البحر.

المُتغيّر المصري

التطورات التي حدثت في مصر كان لها صداها القوي في ليبيا.

فقد سوّق اللواء حفتر انقلابه باتهام المجموعات الثورية الأخرى بأنهم متشددون وإرهابيون، ورفع شعار الدعوة إلى تطهير ليبيا من الإرهابيين. لكن امتلاك الثوار لكيانات نشطة ميدانياً اكتسبت خبرة واسعة طوال فترة الصراع أحبط مساعي حفتر الرامية لاستنساخ الحالة المصرية.

سيطر الثوار على طرابلس وأفشلوا محاولة قوات حفتر في السيطرة على بنغازي.

منطقة الهلال النفطي كانت تحت سيطرة قوات محايدة لم تشترك في المعارك، قبل أن يسيطر عليها حفتر مؤخراً.

أما سرت، فقد سيطرت عليها داعش قبل أن تعلن حكومة الوفاق الوطني بدء عملية «البنيان المرصوص» التي تمكنت من استعادتها مؤخراً (بدعم جوي أمريكي).

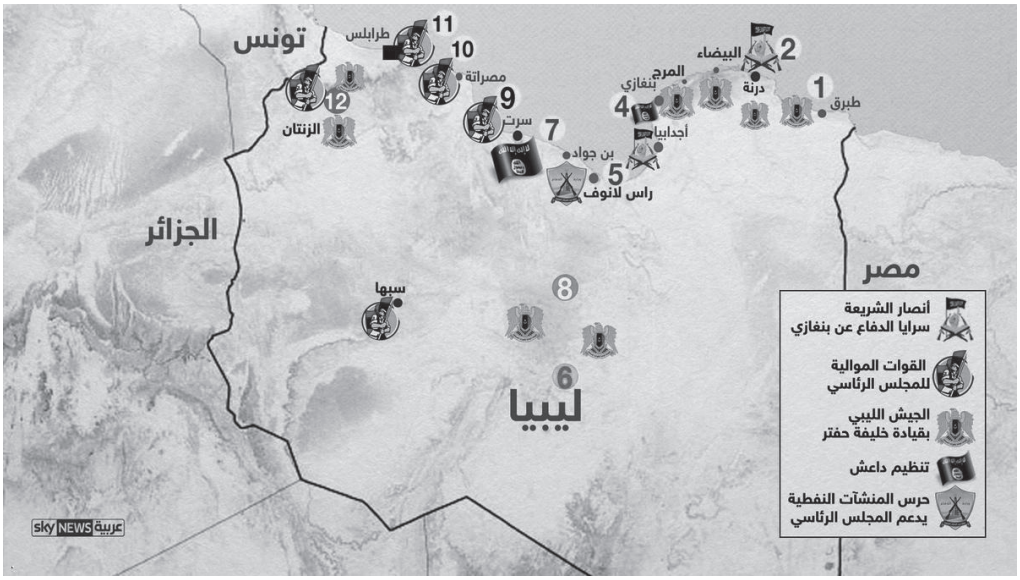

خريطة انتشار القوات والمسلحين في ليبيا حتى ١٩ يونيو ٢٠١٦

ب - اتفاق صخيرات

جاء الاتفاق وفي ليبيا مجموعة من الأجسام السيادية، وهي:

- سلطتان تشريعيتان متنازعتان:

١) مجلس طُبرق (مجلس نواب منتخب)، نال شرعية دبلوماسية، ولكنه لم يتمكن من السيطرة على المؤسسات السيادية[٤٧].

٢) المؤتمر الوطني، وهو سلطة تشريعية تستند في شرعيتها على ركيزة قانونية أساسية هي السلطة القضائية.

- هناك سلطتان قضائيتان تنفيذيتان، إحداهما تتبع المؤتمر والأخرى تتبع مجلس النواب.
- بقيت السلطة القضائية متحدة (قمتها باقية في المنطقة الغربية).

أما أبرز حدث في الظروف الإقليمية فهو التحول السياسي الذي حدث في مصر (انقلاب السيسي على مرسي) مع كل ما تبعه من هزات ارتدادية. أما دولياً، فقد جاء اتفاق الأطراف الليبية والعالم يشهد طغيانا للنزعات الانفصالية وتقسيم العالم على أساس العرق والدين من جهة والميل للتكتلات الاقتصادية والإثنية من جهة أخرى؛ تقود هذه التحولات شركات ولوبيات وتيارات متطرفة عنصرية ودينية.

مفاتيح لفهم الاتفاق

- الإعلان الدستوري هو دستور مؤقت ومختصر يعطي الحق للسلطة الحاكمة بأن تحكم وفقه وأن تصدر القوانين استنادا إليه؛ أما الاتفاق فهو توافق إرادتين أو أكثر لإحداث أثر قانوني بإنشاء التزام أو تعديله أو إنهائه.
- نصت المادة ٦٥ من الاتفاق على تعديل الإعلان الدستوري وفقا للملحق ٤ الذي يعتبر الاتفاق جزءا من الإعلان الدستوري. فكل ما يخالف الاتفاق من الإعلان الدستوري يعتبر باطلا.

٤٧ وهي مؤسسات يحتاجها البرلمان والحكومة وبقيت هذه المؤسسات على الحياد.

هيكل الاتفاق ومكوناته

يتكون الاتفاق من مقدمة وديباجة ومبادئ حاكمة وسبع وستين مادة وأحكام إضافية وستة ملاحق.

- تورد المقدمة أربعة مبادئ:

١) ضمان حقوق الشعب الليبي الديمقراطية.

٢) الحاجة لحكومة توافقية قائمة بطبيعتها على الفصل بين السلطات (الضامن للتوازن فيما بينها).

٣) ضرورة تمكين مؤسسات الدولة كالحكومة لمعالجة التحديات.

٤) احترام القضاء واستقلاله.

وتسرد بعض الوقائع التي تقدم لهذا الاتفاق، فتذكر من شارك في الحوار بمساريه:

المسار الرئيسي: المؤتمر الوطني - مجلس النواب - المجلس الوطني الانتقالي - شخصيات مستقلة.

المسارات الموازية: تشكيلات عسكرية - مجالس بلدية - أحزاب سياسية - قادة وشيوخ قبائل - منظمات نسائية.

- وتنص الديباجة على جملة من المبادئ منها:

١) اعتماد الحل السلمي في النزاعات.

٢) التزام بناء مؤسسات الدولة.

٣) اعتماد المصالحة الوطنية.

٤) إتاحة فرصة المشاركة لجميع الليبيين.

٥) احترام الحريات المنصوص عليها في الإعلان الدستوري.

٦) رفض الاستبداد ومنع عودته بأي شكل من الأشكال.

٧) احترام مبدأ التداول السلمي على السلطة.

٨) رفض كل أشكال الانقلابات.

- أما المبادئ الحاكمة فهي الأصول العامة التي يجب الأخذ بها عند النزاع القانوني، ويُحتكم إليها في هذا الاتفاق في تنفيذه وتفسيره. ومنها(٤٨):

١) الالتزام الكامل بالإعلان الدستوري في العملية السياسية.
٢) الالتزام بأن الشريعة الإسلامية هي مصدر كل تشريع وكل ما يخالفها يعد باطلا.
٣) التزام احترام أحكام القضاء.
٤) الالتزام بكون مجلس النواب هو السلطة التشريعية الوحيدة وبالذات خلال الفترة الانتقالية.
٥) إدانة الإرهاب وأن مسؤولية الدولة في محاربته حصرية.
٦) احتكار الدولة للقوة.
٧) تفعيل المؤسسات العسكرية والأمنية.
٨) حظر الاشتغال بالسياسة على الضباط وضباط الصف والجنود.
٩) الملاحقة القانونية لمن يرتكب جرائم ضد الإنسانية.

بنود الاتفاق

تحتوي الوثيقة على ٦٧ مادة، تتناول الحكومة ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وتدابير بناء الثقة والترتيبات الأمنية والعملية الدستورية والهيئات والمجالس المختصة والدعم الدولي والأحكام الختامية.

مجلس رئاسي

رئيس حكومة الوحدة الوطنية[٤٩] يرأس كذلك المجلس الرئاسي، الذي يضم خمسة أعضاء آخرين يمثلون جميع الأطراف الليبية، وثلاثة وزراء كبار يقومون بتسمية الوزراء، على أن يكون مقر الحكومة في طرابلس.

السلطة التشريعية ستكون ممثلة في مجلس النواب المنعقد بطبرق شرقي البلاد، أما المؤتمر الوطني العام المنعقد في طرابلس فسوف يشكل المجلس الأعلى للدولة، وهو مجلس استشاري[٥٠]

(٤٨) يبلغ عدد المبادئ الحاكمة في الاتفاق ٣٢ مبدءا.
(٤٩) ترأس فايز السراج أول حكومة وطنية بعد الاتفاق.
(٥٠) وهو أعلى جهاز استشاري، يقوم بعمله باستقلالية، ويتولى إبداء الرأي الملزم بأغلبية في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية التي تعتزم الحكومة إحالتها إلى مجلس النواب، ويتشكل هذا المجلس من ١٢٠ عضوا.

للحكومة التي ستكون مدتها عاما واحدا قابلا للتمديد، علما أن الحكومة ملزمة بإصدار مشروع دستور جديد يعرض للاستفتاء.

اختصاصات

من اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي، وتعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب، وذلك إلى جانب تعيين وإعفاء السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية وفقا للتشريعات الليبية النافذة. كما يختص أيضا بتعيين كبار الموظفين وإعفائهم من مهامهم، وإعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم، واتخاذ التدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن القومي، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب.

آلية اتخاذ القرار

يتطلب قيام مجلس الوزراء باتخاذ أي قرار إجماع رئيس مجلس الوزراء ونوابه، وهو ما يعني أن لرئيس الحكومة ونوابه حق الاعتراض على أي قرار. كما يتطلب اختيار وزراء حكومة التوافق إجماع رئيس الوزراء ونوابه بعد التشاور مع أعضاء الحوار السياسي الليبي. وإذا تعذر الإجماع في التصويتين الأول والثاني يتخذ القرار في التصويت الثالث بأغلبية أعضاء مجلس رئاسة الوزراء على أن يكون رئيس مجلس رئاسة الوزراء من بينهم.

الملاحق الستة:

١) يضم أسماء المرشحين لنيل عضوية المجلس الرئاسي.
٢) يحتوي أولويات الحكومة.
٣) ينص على قواعد مجلس الدولة.
٤) التعديل الدستوري.
٥) السياسة المالية وإدارة الأصول الوطنية.
٦) الترتيبات الأمنية.

ج - نقاط الضعف الكبرى في الاتفاق

يواجه اتفاق الصخيرات والهيئات المنبثقة عنه عدداً من التحديات والمعضلات[٥١]، نذكر منها:

- المعضلة الدستورية[٥٢].
- المعضلة القانونية:

يقوم الاتفاق على جملة من المصطلحات والحدود تحتاج إلى تعريف بدونه ستخلق كثيرا من الإشكالات والنزاعات من ذلك مثلا لا حصرا: الاتفاق[٥٣]، الفترة الانتقالية[٥٤]، الأغلبية[٥٥]، الأغلبية المطلقة[٥٦]، التوافق[٥٧]،. الإجماع[٥٨]. فلكل حدٍّ وارد في نص الاتفاق جذره الأصلي الذي يأخذ منه جزءا من معناه وموضعه في بنية الاتفاق الذي يؤطره واستخدامه الخاص في نص الاتفاق الذي يكمل بناء مفهومه؛ وفي كل ذلك مزالق خطيرة.

- المعضلة الإدارية:

(٥١) ندوة: «واقع الاتفاق السياسي الليبي بين المأمول والممكن»، ٨يناير ٢٠١٦، اسطنبول، تنظيم: «اللجنة الليبية للسياسات والاستراتيجيات».

(٥٢) إذا كانت الحكومة الوطنية مبنية على اتفاق وليس على واقع دستوري فوجودها في الخارج لن يكتسب الشرعية إلا بالاستفتاء على الإعلان الدستوري. فكيف يتم تعديل الإعلان الدستوري؟
إذا قام مجلس النواب بذلك فهذه واقعة سياسية وأمر واقع. ولكن الأصح أن يقوم المؤتمر الوطني بتعديل الإعلان الدستوري ويحل نفسه ويصبح مجلساً أعلى للدولة. فإن لم يتأت هذا الأمر فيمكن تعديل الإعلان الدستوري بأي عدد من أعضاء المؤتمر ولكن شرعيته ستبقى ناقصة. ولكن الواقع السياسي سيجعل من هذه الوقائع وقائع مادية وستنظر إليها المحكمة العليا لا شك بنظرة سياسية وليس باعتبارات حرفية أو شكلية.

(٥٣) ثارت خلافات حول دخول الديباجة في اتفاق الصخيرات طارحة بذلك إشكال تعريف الاتفاق. وقد نصت المادة ٦٦ على أن الاتفاق يشمل الملاحق دون ذكر المقدمة والديباجة، فيكون الاتفاق هو ما يشمل المبادئ الحاكمة و ٦٧ مادة والأحكام الإضافية والملاحق الستة.

(٥٤) يمكن تلمسها باعتبارها فترة بقاء مجلس النواب الذي نص الاتفاق على بقائه إلى حين انتخاب مجلس نواب جديد.

(٥٥) ذكرت عند الحديث عن اعتماد الوزراء من المجلس الرئاسي. حيث نص على أن يتم التصويت على مراحل. وفي التصويت الثالث يجاز الوزير بالأغلبية. لكن للأغلبية هنا التي تعني في العادة النصف زائد واحد بجبر الكسر شرط هو أن يكون الرئيس من بين المصوتين.

(٥٦) ذكرت في تعريف التوافق، في مجلس الدولة الأعلى الذي يضم ١٤٥ عضوا تكون أغلبيتها ٧٣ (النصف+١)، بخلاف ما هو معهود من أن الأغلبية المطلقة هي الثلثان ونحوهما.

(٥٧) ذكر التوافق في عدة مواطن أهمها مجلس الدولة الأعلى ومجلس النواب وعرف باشتراط الأغلبية المطلقة كما مر سابقا، وهو مرتبط بعدد المقاعد وليس بعدد الحضور.

(٥٨) ورد في إجماع الرئيس ونوابه، واشترط فيه إجماع الرئيس مع جميع نوابه حال التصويت على إقالة أحد الوزراء.

تواجه الحكومة والهيئات المنبثقة عن الاتفاق معضلة إدارية حقيقية وكبرى وهي تعدد الأجسام التي تشكل بنيتها الرئيسة والفرعية، بما يحدثه ذلك من تضارب في المهام والصلاحيات وما يستلزمه من إدارة وتسيير[٥٩]. والخطير في الأمر هو ما يخفيه هذا التعدد من قضايا لم تحسم وتشكل لها لجان لتأجيلها حتى لا تعرقل الاتفاق؛ ولكنها إذا انفجرت لاحقا قد تنسفه.

(٥٩) فالرئيسية منها: حكومة الوفاق – ومجلس النواب – والمجلس الأعلى للدولة – والهيئة التأسيسية لصياغة الدستور.
والفرعية منها: مجلس الدفاع والأمن القومي – والمجلس الأعلى للإدارة المحلية – وهيئة إعادة الإعمار – ولجنة الاستفتاء والانتخابات – ووحدة دعم وتمكين المرأة – ولجنة الترتيبات الأمنية – ولجنة معالجة الوضع الأمني ببنغازي – ولجنة المفقودين – ولجنة الدعم الفني..

السيناريوهات المتوقعة

السيناريو الأول: التوافق (الاتفاق المرضي للأطراف الشرعية)

التوصيف:

تحقيق التوافق على أرضية اتفاق الصخيرات، لاستئناف مشروع بناء الدولة الليبية بعد توحيد البلاد.

شروط التحقق:

١- قناعة الأطراف المتصارعة (بامتداداتها الإقليمية والدولية) بعدم إمكانية حسم الصراع عسكريا.

٢- قناعة الأطراف المتصارعة بخطورة استمرار الوضع الانقسامي (محلياً وإقليمياً).

٣- استعداد الأطراف المتصارعة لمنح الأولوية لتحقيق المصالح الوطنية على المصالح الخاصة.

٤- رضى الأطراف المتصارعة عن مصالحها التي تتحقق بفضل الاتفاق.

٥- تغليب الأطراف المتصارعة المصالح الوطنية على المصالح الخاصة.

٦- استيعاب الميليشيات المسلحة (ذات الامتدادات الإقليمية) في الجيش الليبي الوطني الموحد.

٧- تحرير ما تبقى من المناطق التي تُسيطر عليها داعش.

- قد تقتضي بعض الترتيبات النهائية للخيار تعديل بند أو أكثر من اتفاق الصخيرات.

النتائج المتوقعة لنجاحه:

١- إعادة توحيد الدولة وتأسيسها وفق صيغة تعاقدية جديدة على أرضية اتفاق صخيرات.

٢- استئناف المسار الديمقراطي لبناء الدولة، بدءا بتشكيل حكومة توافق وطني.

٣- تحقيق الأمن والأمان.

٤- إيقاف الاستنزاف، وتحسن الأوضاع الاقتصادية.

٥- التفرغ لمحاربة داعش (التي استثمرت حالة الفوضى طوال فترة الانقسام).

٦- وقف التدخلات الإقليمية والدولية.

٧- الاسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي:

أ- تحجيم الأخطار (داعش) والانعكاسات السلبية (الهجرات) على دول الجوار، وبخاصة تونس).

ب- تعزُّز فرص الخيار التوافقي في حسم الأزمات (في دول عربية تخضع للتجاذبات الإقليمية والدولية).

السيناريو الثاني: استمرار الوضع القائم

التوصيف:

استمرار حالة الانقسام والفوضى (السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية) والانعكاسات والتدخلات الإقليمية والدولية.

شروط التحقق:

١) ثبات نسبي في المعادلات السياسية الليبية دون حدوث تحول جذري.
٢) ثبات نسبي في المعادلات السياسية الإقليمية والدولية دون حدوث تحول جذري.
٣) عدم قدرة أي من الأطراف على الحسم عسكرياً.
٤) عدم قناعة طرف أو أكثر بجدوى الحلول السياسية.
٥) قدرة الأطراف على تحمل نتائج السيناريو.

النتائج المتوقعة للسيناريو:

١) استمرار الانقسام في المشهد السياسي-العسكري-الميداني:

أ- بين القوى السياسية الفاعلة على الأرض التي تحظى بشرعية جزئية/مؤقتة (تغليب الأطراف المتصارعة للمصالح الخاصة على المصالح الوطنية، في ظل تخوين كل طرف للطرف الآخر).

ب- بين التكتلات السياسية المكونة للقوى الفاعلة (الخلافات الحادة في وجهات النظر).

١) استمرار المناوشات العسكرية وبخاصة في المناطق التي تتعلق بالنفط والغاز (إنتاجاً وتصديراً)، مع عدم تمكن أي طرف من السيطرة الكاملة على الأرض.
٢) استمرار الاستنزاف الاقتصادي (وبخاصة: مصادر الطاقة)، بانعكاساته على الأوضاع الاجتماعية.
٣) الانقسام الاجتماعي (على أرضيات متعددة: فكرية، سياسية، عرقية، قبلية..).

٤) استمرار حالة الفوضى، بانفتاحها على احتمالات عواقبها قد تكون وخيمة (تحاشد وتقاطر «الدواعش»).
٥) مراوحة الحراك السياسي (الساعي لتكريس اتفاق الصخيرات على الأرض) في مربعاته الحالية دون حسم.
٦) غياب الأمن والأمان، وارتفاع مفاعيل الإحباط.
٧) استمرار المخاطر والانعكاسات السلبية على دول الجوار..
٨) إتاحة فرصة أكبر للتدخل الإقليمي والدولي.

السيناريو الثالث: عسكرة الدولة

التوصيف:

حسم الاقتتال عسكريا لصالح أيٍّ من الطرفين المتنازعين، وإحكام السيطرة على المؤسسات السيادية.

شروط التحقق:

١) فشل الجهود السياسية في تحقيق التوافق الوطني.
٢) امتلاك أحد الفريقين القدرة على الحسم العسكري.
٣) توفر الإرادة الإقليمية والدولية.
٤) قدرة الأطراف على تحمل نتائج السيناريو.

النتائج المتوقعة لنجاحه:

- إقصاء الطرف الخاسر من المشهد السياسي.
- تجذّر القطيعة بين التيارات الفكرية.
- تكريس الاستبداد.
- الحفاظ على وحدة الدولة.
- توفير الفرصة المواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية داخل الأراضي الليبية.
- التدخل الإقليمي والدولي في إدارة الدولة (وبالأخص: مصر والإمارات وفرنسا).
- تعزُّز فرص الخيار العسكري في حسم الأزمات (في دول عربية تخضع للتجاذبات الإقليمية والدولية).

السيناريو الرابع: التقسيم

التوصيف:

إنهاء وحدة الدولة، وانقسامها جغرافيا وفق أساس أو أكثر (سياسي، اجتماعي..).

شروط التحقق:

١) انسداد الأفق السياسي.
٢) قناعة الأطراف المتصارعة باستحالة الحسم العسكري.
٣) عدم قدرة أي طرف على إيقاف الخيار.
٤) قناعة الأطراف المتصارعة (أو بعضها) بالمصالح المترتبة على الانقسام.
٥) قناعة اللاعبين الإقليميين والدوليين بالمصالح التي تترتب على الخيار.

النتائج المتوقعة لنجاحه:

١) التراجع الاقتصادي لأحد الكيانين أو كليهما).
٢) الانقسام الاجتماعي.
٣) إتاحة فرصة أكبر للتدخل الإقليمي والدولي.
٤) عدم الاستقرار استراتيجياً (حال اعتقاد أي من الطرفين بالغبن السياسي)، مما يبقي احتمال تجدد الاقتتال في المنظور البعيد قائماً.

الترجيح بين السيناريوهات

في المنظور القريب نسبياً:-أشهر-

لا يُتوقع حدوث أي مستجدات ضمن الأشهر القادمة تشي بترجيح سيناريو الحل السياسي على أقرب السيناريوهات المرجحة في المنظور القريب: سيناريو استمرار الوضع القائم، وبخاصة في ظل التطورات العسكرية الأخيرة، التي دفعت بعض المحللين لتوقع سعي حفتر لاستنساخ حالة حلب في طرابلس بتخاذل (أو تواطؤ) دولي مماثل.

في المنظور البعيد نسبياً:-سنة أو أكثر-

يُتوقع أن تتولد القناعة لدى الأطراف المتصارعة بجدوى التوافق السياسي (كما الحالة السورية)، لعدم قدرتها على تحمل حالة الاستنزاف على جميع الأصعدة، ونظراً لمخاض التحولات في التحالفات الإقليمية، الذي يُتوقع أن تلوح تباشيره الأولى في آفاق المنطقة في غضون النصف الثاني من العام الحالي؛ في ظل الاحتمالات المتوقعة في اكتساب روسيا قدرة أكبر على التأثير في المشهد العربي (أو ارتفاع مستوى تفاهمها مع القطب الأمريكي الراغب بالانكفاء عن التدخل في الأزمات الدولية).

الأزمة المصرية

مِلخّـص الأزمة

ما زال السيسي (والمؤسسة العسكرية) متشبثاً بالسلطة، مستأثراً بالقرار والحكم والإدارة والسيطرة على مفاصل الدولة الأساسية، مفضلاً إحكام قبضته الأمنية بأدوات قمعية يُفرط في استعمالها لإفشال التحركات الشعبية في الشارع في إطار استراتيجيته الأمنية الرامية لتوطيد دعائم النظام؛ في ظل استمرار حركة الشارع الرافض لنظامه، حركةٍ تهدأ في فترات وتنشط في أخرى، واستمرار التحدي الأمني المتمثل في استهداف قوات الأمن، وفي وضع متفجر في سيناء.

وما فَتِئَت فسيفساءُ المعارضة ترتسم في فضاءات مكانية داخلية وخارجية، دون تحالف حقيقي جامع يرفع من سقف التوقعات باحتمال تشكيل بديل حقيقي لنظام السيسي يملك أوراقاً جوهرية للضغط والاستنزاف تمهيداً للإسقاط باستثمار المعادلات المحلية والإقليمية والدولية.

لم يطرأ تغيّر جوهريّ يؤثر في خيارات المعارضة في مواجهة السيسي، لتبقى مفتوحة على احتمالات أحلاها علقم لا تفتأ تتجرعه الأطراف المصرية الوطنية.

ويبقى الخاسر الأكبر هو ذاته الذي يحترق في أتون جميع الأزمات.

كما الرابح الأكبر ..!!

أ - المتغيرات

المُتغيِّر السياسي

انفتاح إشكالي

اكتسب النظام مزيداً من الشرعية الإقليمية والدولية على صعيد تبادل الزيارات والحضور في المؤسسات، وانفتاح أمريكي وأوروبي في العلاقات مع النظام؛ وعلى الرغم من الهزة التي تعرضت لها العلاقة مع روسيا نتيجة سقوط طائرة روسية مدنية عقب مغادرتها مطار مصر الدولي، فإن العلاقات استؤنفت بوتيرة مشابهة لما كانت عليه[٦٠]؛ وقد تعززت علاقة النظام بإيران ومحورها في المنطقة، إلى حد اشتراط إيران حضور وزيري الخارجية المصري والعراقي لمباحثات حول الأزمة السورية عُقدت في لوزان السويسرية في أكتوبر ٢٠١٦. فحسب «الجارديان»، تنظر طهران إلى مصر باعتبارها عامل توازن في مواجهة العداء السعودي بشأن مستقبل سورية، وقد بات السؤال الآن هو: متى يتم إحياء العلاقات بين طهران والقاهرة وليس إذا ما كان سيتم إحياؤها[٦١]. وتعبر هذه المبادرة عن استراتيجية تسعى من خلالها القيادة المصرية، عبر محاولة اللعب على التناقضات العربية، لاستجلاب مزيد من الدعم السياسي الإقليمي (إيران والنظام السوري وحزب الله) وتعزيز الدعم الدولي (روسيا)، مع تحسُّن في العلاقة مع حماس (بعد أن كانت خياره الأبرز في تصدير الأزمات الداخلية) نكاية في محمود عباس، فيما لا يزال الرهان مستمراً على استثمار الحليف الإسرائيلي دولياً، والإمارات عربياً.

وقد أدت سياسة النظام في الانفتاح على إيران إلى تراجع علاقته مع السعودية حتى انقطاعها؛

(٦٠) العلاقة لم تطبع بالكامل بعد، فروسيا لم ترفع الحظر المفروض على مواطنيها للسياحة في مصر.

(٦١) حاولت مصر أن تلتف على المعارضة السورية الشرعية بُغية شقّ صفها، بمحاولة تشكيل إطار بديل لمعارضة مفصلة على مقاس نظام بشار، على أن يكتسب الشرعية فور الانسحاب المتوقع للمعارضة السورية من مفاوضات جنيف اعتراضاً على مماطلة النظام السوري وعدم جديته تجاه الحل السياسي، وقد أفشل الائتلاف السوري تلك المحاولة الالتفافية.

إثر تصويت مصر لصالح الرؤية الروسية في مجلس الأمن بخصوص الأزمة السورية[٦٢].

الوضع الميداني

تضاعف المتوسط اليومي لعدد الاحتجاجات ثلاث مرات تقريباً منذ عزل مرسي[٦٣].

وقد شهدت الأشهر الخمسة الأولى إبان الانقلاب على مرسي، المستوى الأعلى من الاحتجاجات: ١٠٧,٥ احتجاجات في اليوم (منذ انتفاضة ٢٠١١ التي أدّت إلى إسقاط مبارك).

في المقابل، خلال العام الذي أمضاه مرسي في السلطة، بلغ متوسط عدد الاحتجاجات في اليوم الواحد ٣٨,٦.

لم يسجّل الحراك الاحتجاجي تراجعاً ملحوظاً إلا بعدما أقرّ الرئيس المؤقّت عدلي منصور قانون التظاهر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ما أدّى إلى تراجع بنسبة ٢٥ في المئة في مجموع الاحتجاجات[٦٤].

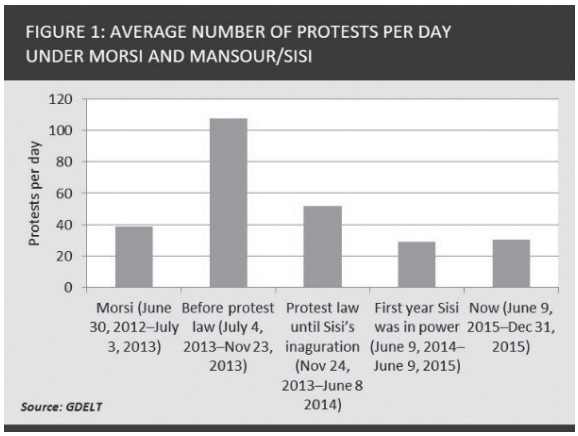

متوسط عدد الاحتجاجات في اليوم في عهد مرسي وعهد منصور/السيسي

(٦٢) يأتي مؤتمر جروزني الذي حضره ٢٠٠ عالم سني من مختلف الدول العربية والإسلامية وتم تنظيمه في الشيشان، ضمن معطيات الأزمة؛ خاصة بعدما أثار غضب السعودية بسبب استثناء علمائها منه، فضلاً عن الموقف المصري الفاتر والمتأخر من قانون جاستا، وتسريبات «الرز»، ومماطلة السعودية تجاه المقرح المصري بتشكيل «القوة العربية المشتركة» ثم إعلانها تشكيل «التحالف الإسلامي»، وتقوية السعودية لعلاقاتها بتركيا وقطر، واستعانتها بالتيار الإسلامي اليمني في مواجهة الحوثيين وصالح، والتقارب المصري-العراقي والمصري-الإيراني، وتباين المواقف من «حفتر»، وتعطل تسليم جزيرتي تيران وصنافير..

(٦٣) حسب رواية السيسي في تبرير الانقلاب، توجب إنهاء حكم مرسي لأن البلاد كانت في وضع مزرٍ بسبب العدد القياسي من الاحتجاجات.

(٦٤) اعتبر جمال عيد، المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، أن القانون أكثر قمعاً من قانون التظاهر السابق الذي أقرّه المسؤولون الاستعماريون في العام ١٩١٤ عندما كانت مصر لا تزال محميّة خاضعة لوصاية الإمبراطورية البريطانية.

منذ انطلاقة الاحتجاجات الحاشدة ضد مرسي في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، سجّلت «قاعدة البيانات العالمية للأحداث واللغة واللهجة (GDELT)» اندلاع ٥٤٦٧٧ تظاهرة احتجاجية في مصر.

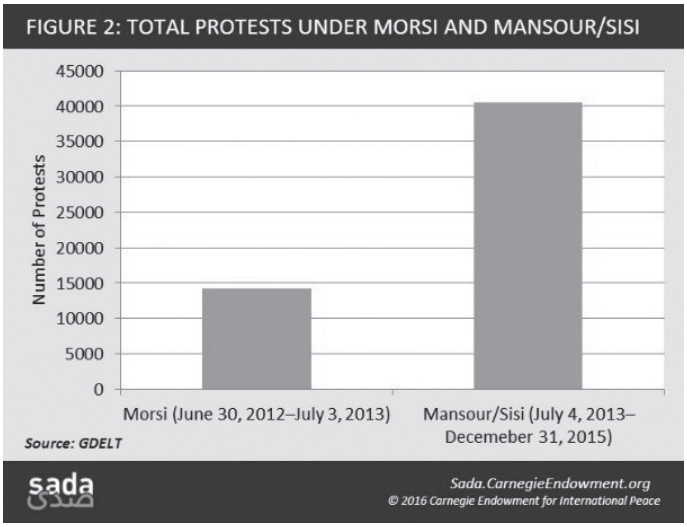

إجمالي عدد الاحتجاجات خلال عهد مرسي وعهد منصور/السيسي

لم تكن التظاهرات في عهد السيسي كبيرة بحجم الاحتجاجات في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣؛ بيد أن السمة التي تُميّز الاحتجاجات في عهد السيسي تتمثّل في إصرارها واستمرارها بلا هوادة؛ ولا يزال عدد التظاهرات التي اندلعت منذ انتخاب السيسي مرتفعاً في شكل ملحوظ: فهو يساوي نحو خمسة أضعاف متوسط عدد التظاهرات في الأعوام الأخيرة من حكم مبارك، على الرغم من القمع غير المسبوق والرقابة على الإعلام؛ فضلاً عن الاعتصامات الضخمة في رابعة والنهضة. لكنّ، يبدو أنه لا القمع ولا الرقابة على الإعلام نجحا في وضع حدٍّ للاحتجاجات في مصر، ولا في تحقيق الاستقرار الذي وعد به السيسي؛ وربما تكشف لنا البيانات الكبرى أكثر مما يكشفه فراغ ميدان كان الناس يحتلّونه من قبل.

ولقد دفع هذا القمع عدداً كبيراً من المراقبين إلى الاعتقاد بأن التهديد الأكبر للسيسي لا ينبع من الاحتجاجات .. وإنما من داخل نظامه.

أجنحة الدولة العميقة و تضارب المصالح

استمرت حالة الانسداد السياسي وغياب مؤشرات جدية لاحتمالات فتح مسار سياسي ينهي الأزمة، بالتزامن مع توظيف النظام وسائل الإعلام العامة والخاصة[٦٥] لتشويه صورة القوى الثورية ووصمها بالإرهاب وتحريض المجتمع ضدها وعزلها شعبياً. لكن درجة انسجام الإعلام في دعم نظام السيسي قد طرأ عليها تغير نوعي؛ يعبر عن أزمة بينه وبين أجنحة من الدولة العميقة[٦٦].

ويبدو أن السيسي، الذي حظي بتأييد واسع النطاق بعد إطاحته حكم الإخوان أثناء توليه منصب وزير الدفاع في الثالث من يوليو ٢٠١٣، بدأت تتخلى عنه عدة جهات في الدولة منذ عام تقريباً؛ حيث يرى مراقبون أن هناك اتجاهًا للبحث عن بديل للسيسي لتولى البلاد بعد انتهاء فترة حكمه.

- **القوة الأولى: «رجال الرئيس الأسبق حسني مبارك»**

فقد بدأت منذ فترة حرب خفية تدور في الأفق بين أتباع مبارك والسيسي، وتولت الحرب عدة جهات إعلامية وسيطرت نبرة حادة من قبل هذه الوسائل تُحمّل السيسي مسئولية الفشل

(٦٥) يسيطر النظام المصري على أغلب الوسائل الإعلامية الخاصة عبر التمويل (شركات التسويق الإعلامي: «وكالة طارق نور»، «ميديا لاين»، «سوفت بلازما، برومو ميديا..؛ التي تسيطر على المحتوى الإعلامي لعدد كبير من الفضائيات المصرية) والاختراق (الأقلام والأصوات المأجورة).

وقد نقل طارق نور فكرة التسويق السياسي إلى مصر، وشنّ عدداً من الحملات الأكثر أهمية في العقد الأخير:

حملة ترشيح «مبارك» في انتخابات ٢٠٠٥ (التي صبغ عليها الصبغة الأمريكية حيث تخلى «مبارك» عن البدلة التقليدية وظهر بقميص وربطة عنق مُحاطاً بمجموعة من الشباب). حملة وزير المالية الأسبق بطرس غالي للتسويق لقانون الضرائب الجديد: «الضرايب مصلحتك أولا» وقد حققت نتائج مذهلة. الحملة الدعائية للسياحة في مصر: «نورت مصر».

كان المسئول الإعلاني لحملة أحمد شفيق (التي حققت نتائج مبهرة على الرغم من فشله؛ فقد حُسمت الانتخابات بأغلبية ضئيلة للغاية).

(٦٦) «الدولة العميقة» في مصر -بحسب فورين بوليسي- هي «تحالف فضفاض من مراكز قوى تشمل أجهزة دولة كالقوات المسلحة والمخابرات والشرطة والقضاء» وهي ليس كما تبدو كأنها كيان «موحد ومطلق النفوذ»، حسبما يرى محللون. والدولة العميقة تشمل أيضا كيانات غير رسمية مثل: «عشائر دلتا النيل القوية، وقبائل صعيد مصر ووسائل الإعلام الخاصة ومجتمع رجال الأعمال». ومع أن مراكز القوى هذه تتنافس فيما بينها على المصالح في أغلب الأحيان، فإنها توحدت عندما أطاح السيسي بالرئيس المنتخب محمد مرسي لأنها ترى أن جماعة الإخوان المسلمين تشكل تهديدا لمصالحها.

الذي تعاني منه البلاد (فقد أقرَّ السيسي أثناء إحدى لقاءاته أن «مؤسسات الدولة الآن عبارة عن «خرابة» وأن مبارك «جابها الأرض»).

- **القوة الثانية: القوى الشبابية**

مثَّلت هذه القوى الخزان البشري والعصب الثوري للسيسي إبان الفترة الأولى للانقلاب، بعد الجهود التعبوية المذهلة بفعل الماكنة الإعلامية المهيمنة التي دارت عجلة تشويهها لفترة حكم الرئيس المصري المعزول طوال لثلاثة أشهر (قبل الانقلاب) بشكل مركَّز؛ ويأتي على رأس هذه القوى حركة «تمرُّد».

خرجت هذه القوى الشبابية أيضًا من عباءة السيسي، خاصة بعد الزجّ بعشرات الشباب الثوري إلى السجون على خلفية قانون التظاهر والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في مصر من قبل الذراع الأمنية للدولة، مما أدى لنشوب عداء كبير بين الفئة الشبابية (بغالب توجُّهاتها) ونظام السيسي، وهو ما ظهر جليًا، في العزوف عن انتخابات تشريعية كادت أن تقتصر على فئة كبار السن.

- **القوة الثالثة: التيار المسيّس في مؤسسة العدالة**

وتنقسم المؤسسات القانونيةفي مصر إلى: المحاكم (المحكمة الدستورية، مجلس الدولة، محكمة النقض، القضاء الإداري، مجلس القضاء الأعلى..)، والنيابة العامة، والهيئات الرقابية، والأندية القضائية. وتتمايز مواقف بعض الأجنحة القانونية من مواقف نظام السيسي (ولاسيما في محاكمات قيادات الإخوان).

- **القوة الرابعة: التيار المدني (أهم رموزه: حمدين صباحي، البرادعي)**

أصبح التيار المدني بغالب أطيافه ضدَّ السيسي، ومعه مؤسسات المجتمع المدني[٦٧] وفي مقدمتها الجمعيات الحقوقية.

فمراكز القوى التي اعتمد عليها السيسي في البداية أصحاب مصالح، ومن الطبيعي أن

(٦٧) ويوجب القرار ضرورة حصول تلك المنظمات (التي ستخضع لوزارة التضامن الاجتماعي المصرية) على رخصة خاصة لممارسة أنشطتها (مع دفع المنظمات الأجنبية رسماً للترخيص يبلغ ٢٠٠٠٠ $ ليُسمح لها بالعمل داخل مصر)، ويوقع عقوبات صارمة على من يخالف بنود القانون (يمكن أن تؤدي إلى عقوبة السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وغرامات تدنو من ٦٥ ألف دولار)؛ ويُتيح القانون للحكومة الاطلاع المسبق على تلك الأنشطة وإمكانية حظرها؛ وهو يُعد القرار الأسوأ بعد قانون التظاهر (٢٠١٣).

يتخلوا عنه في أي وقت. وقد لعبت سياسة السيسي في إحداث تغيرات عديدة في ذوي النفوذ من رجال الإعلام والساسة ورجال الأعمال دوراً بارزاً في إثارة حفيظة «المنكوبين»، ولا يُعرف لسياسته هذه أي استراتيجية واضحة سوى الهوى الشخصي والمصالح المؤقتة والشكّ المَرَضي.

إن مسلسل قمع السيسي للتيار المدني ما زال مستمراً، ويمثل القرار الخاص بإخضاع المنظمات غير الحكومية (المحلية والأجنبية) للرقابة الحكومية (المُزمع إقراره بعد تمريره في مجلس الشعب) الشعرة التي ستقصم ظهر العلاقة بينهما، للأدوار الجوهرية لهذه المنظمات[٦٨] التي تلعبها في حماية المجتمع المدني المستقل في مصر (فضلاً عن دورها في ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية).

ومما لا شك فيه أن عدداً مؤثراً من أجنحة الدولة العميقة قد انحسر دعمها للرئيس عبدالفتاح السيسي، لكنها في الوقت ذاته لم تتخلَّ عنه بشكل حاسم، فما زال يحظى بدعم مؤسسات قوية في الدولة مثل: الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة والشرطة و غالب المؤسسات القضائية.

المتغير القضائي:

تمثل مشكلة وزير العدل السابق المستشار الزند مع السيسي أزمة حقيقية، لا تقلّ أهمية عن أزمة اغتيال النائب العام هشام بركات التي وصفت بالضربة الموجعة للنظام. كما أدى قرار السيسي عزل المستشار هشام جنينة الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات لردود فعل تباينت بين ارتياح جهات كانت تخشى من القصاص لتورطها في قضايا فساد كبرى، وبين الإنكار الشديد من جهات كانت ترى فيه رجلاً وطنياً يسعى لوضع حدّ لقاطرة الفساد المتنامي في الدولة، والتي بلغت فاتورة حسابها (حسب جنينة): ٦٠٠ مليار جنيه؛ ولعل آخر فضائح الرشاوى التي انتحر أهم شخوصها: المستشار وائل شلبي (الأمين العام لمجلس الدولة السابق) في السجن، أهمّ دليل على تواضع تقديرات المستشار المعزول لحجم الفساد.

(٦٨) البالغ عددها نحو ٤٠٠٠٠ منظمة.

المتغير الاقتصادي:

العامل الاقتصادي من أكثر العوامل المباشرة للتأثير على المزاج العام وعلى رغبات الجماهير، وهو ميزان حكمهم المباشر على النظام السياسي، إلا أن تردي الأوضاع الاقتصادية وإن كان عاملا سلبياً على النظام إلا أنه عامل استاتيكي ساكن، لا يستفاد منه إلا إذا تحول إلى عامل ديناميكي نشط لدى توظيفه في معادلة حركية متكاملة.

وتنبع إشكالية النظام الاقتصادي في مصر من سيطرة المؤسسة العسكرية على ما نسبته التقديرية ٤٠٪ من حجم الاقتصاد (وبخاصة في المشاريع ذات الميزانيات الكبرى).

وما يزال التحدّي الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه نظام السيسي لتحقيق الاستقرار وتثبيت أركانه وتسويق نفسه داخلياً. وتكشف المؤشرات الاقتصادية خطورة الأوضاع الاقتصادية في مصر، لكنّ مؤشر الخطورة لم يرق بعد لاندلاع ثورة جياع؛ للأسباب التالية:

١- القبضة الأمنية واستمرار الممارسات العنفية (منذ مجزرة رابعة التي أخمد بها السيسي -سيكولوجياً- مفاعيل الثورة[٦٩] لدى الشرائح الشعبية الأقل وعياً).

٢- الاقتصاد الموازي «السوق السوداء» (التي تُعادل أنبوب التنفس للمريض)؛ ويعتقد بعض المحللين الاقتصاديين بأن حجمها يوازي حجم الاقتصاد الرسمي.

٣- غياب البديل الأنسب لدى تلك الشرائح الاجتماعية، بسبب:

- **سقوط الخيار العسكري:** بعدما انطلت عليها خدعة العسكر مرات عديدة: حقبة ناصر والسادات ومبارك، المجلس العسكري، السيسي).

(٦٩) يستدعي السياق العنفي في مصر سياقين مشابهين:
الحالة الحموية (إبان حقبة حافظ الأسد)، ولم يضطر النظام لتكرار المجازر إلا بعد ٣٠ عاماً!! وبلغت خشية الناس من الانتقام الأمني حدّ الصمت عن انتقاد النظام في المنازل لعشرات السنين: (لا تنطقوا، إنّ الجدار له أذن).
الحالة الفلسطينية (مجزرة جنين): بعد عشرين عاماً على مجزرتي صبرا وشاتيلا في لبنان، هدم الجزار مخيم جنين على رؤوس ساكنيه، طوال ١٢ يوماً، قاتلاً فاستشهد ٥٠٠ فلسطيني في ملحمة إنسانية سعت عبرها إسرائيل لاستئصال الفعل الثوري من نفوس الفلسطينيين؛ وفق النصائح التي قدمها الخبير الاستراتيجي العسكري مارتن كيرفيلد (صاحب نظرية سور الفصل العنصري) للقيادة الإسرائيلية؛ فالمجازر الدامية -على حد وصفه- تبقى في لاوعي الضحايا وذويهم تتوارثها الأجيال القادمة!! وهو ذات التكتيك الذي اتبعه الكيان الصهيوني منذ تأسيسه لتهجير الأرض من ساكنيها عبر سلسلة مجازر متقاربة زمانياً ومكانياً.

- **سقوط الخيار المدني:** تجربة الإخوان، ووقوع التيار المدني في أحابيل السيسي (فضلاً عن تشظي التيار المدني في فسيفساء الفكر والمصالح الذاتية).

وقد مثل الدعم الخليجي شريان الحياة الاقتصادي للسيسي في العامين الأولين عقب الانقلاب، فقد بلغت المساعدات عامي: ٢٠١٣ و٢٠١٤ أكثر من ٥٠ مليار دولار، في حين تراجع ذلك الدعم لأقل من عشرة مليار دولار عام ٢٠١٥.

أما العام ٢٠١٦ فهو الأكثر مأساوية من حيث الدعم الخليجي، بعد توقف الدعم السعودي إثر الأزمة الأخيرة[٧٠].

وقد وضع السيسي خطة للإصلاح الاقتصادي تعتمد على الاقتراض من صندوق النقد الدولي[٧١]؛ رافقها تعويم الجنيه وانفجار معدلات التضخم بشكل غير مسبوق.

أما بالنسبة لعلاقة السيسي بمجتمع الأعمال، فيمثل اعتقال إمبراطور الطاقة صلاح دياب أوائل نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ منعطفاً مهماً في تدهور تلك العلاقات مع ذلك المجتمع الذي انتابه الرعب.

(٧٠) تلوح في الأفق بوادر استئناف المساعدات النفطية السعودية حسب «الفايننشيال تايمز»، وقد صرح وزير البترول المصري طارق الملا أن الشحنات يتوقع استئنافها أواخر مارس (أو أوائل أبريل) ٢٠١٧.

(٧١) ما يعني ارتهان القرار المصري الاقتصادي بشروط الصندوق (التي تمثل «حبل المشنقة» لاستقلال القرار المصري).

المتغير العسكري والأمني:

تمثل المؤسسات الأمنية والعسكرية العامل الأهم في تثبيت دعائم نظام السيسي والسر الجوهري في بقائه حتى اللحظة، على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي شكلت خطورة بالغة التعقيد. وتنبع أهميتها الحيوية للسيسي من رهاناته الاستراتيجية على أدوارها في المشهد المصري[٧٢].

وتواجه هذه المؤسسات خطرين حقيقيين (يُسهمان بدورهما في توحّد هذه المؤسسات خلف مصالحها المشتركة):

١. الاحتجاجات الميدانية ذات الطابع الأمني.
٢. العمليات العسكرية في سيناء.

وقد اضطر السيسي لتغيير قياداته الأمنية والعسكرية (طوال فترة حكمه) نظراً للفشل الذريع في اجتثاث هذين الخطرين؛ لامتصاص مفاعيل الفشل على المستوى الشعبي.

العمليات الأمنية:

اتخذت العمليات «الإرهابية»[٧٣] خلال الأعوام الأربعة الماضية أشكالاً متنوعة على الأرض، يمكن رصد أهمها في التالي:

١. استهداف بنية الدولة متمثلة في شبكات الكهرباء والاتصالات والسكة الحديد والمواصلات العامة.
٢. استهداف متزايد لقوات الامن سواء كانت قوات شرطية او قوات الجيش.
٣. استهداف متزايد للرجال القضاء.

(٧٢) طوال بضع وستين عاماً، توارى الحكم العسكري عن المسرح الظاهري عاماً واحداً (في فترة حكم مرسي)، ليعود أشد شراسة مما كان عليه، موظفاً تجذره في أجنحة الدولة العميقة المصرية، ومستثمراً التناقضات في المشهد الفكري والسياسي والديني، بمظلة إقليمية ودولية.

(٧٣) الأرقام والنسب استُقِيت من الدراسة: «رصد العمليات الإرهابية في مصر خلال عام ٢٠١٦»، أحمد البحيري، مركز الأهرام للدراسات.

٤. ارتفاع معدلات العمليات الارهابية الموجهه ضد الشركات الاقتصادية (شركات الاتصالات، المطاعم الكبرى).

٥. ارتفاع معدلات استخدام العبوات الناسفة كوسيلة في العمليات الارهابية.

٦. وهذا يعني تغيير في التكتيكات بجانب الاستخدام العالي للتكنولوجيا سواء في تنفيذ العمليات أو في عملية الاستقطاب والاعلان كما يتضح فيما يلي:

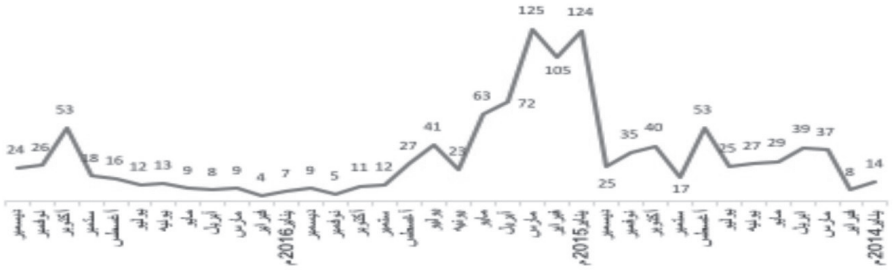

جدول بالعمليات التي استدفت الأمن في مصر (عددها ١١٦٥عملية) خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة

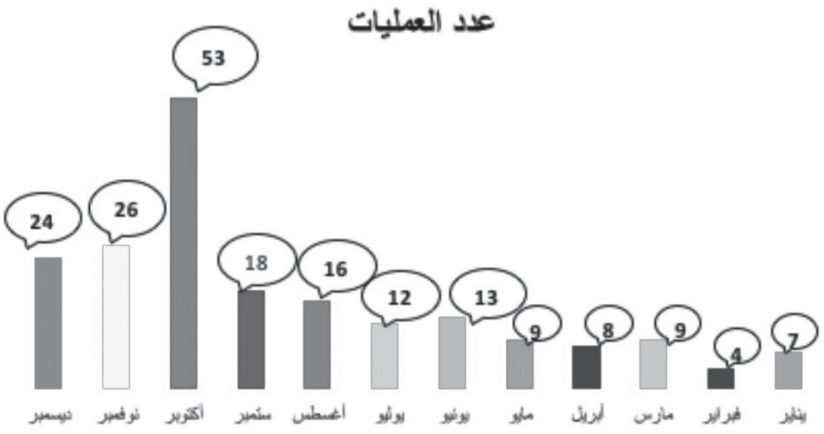

جدول يبرز توزع العمليات على الأشهر في العام ٢٠١٦ (١٩٩ عملية)

يوضح الشكل السابق أهم المحافظات التي شهدت عمليات خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٦

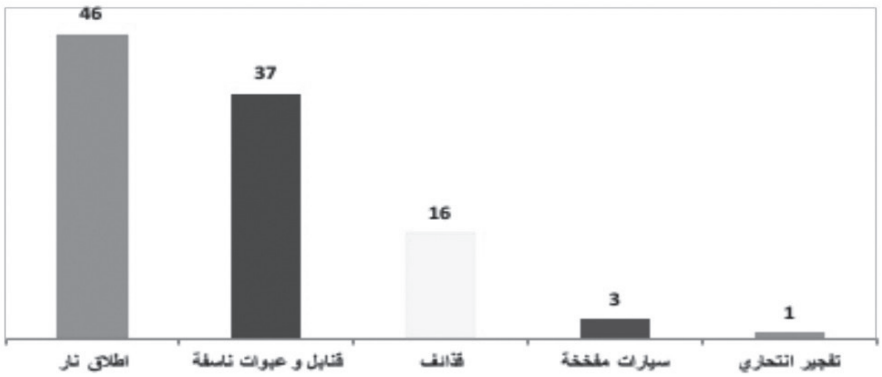

شكل يوضح الأدوات المستخدمة في العمليات في مصر خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ موزعة حسب النوع

وقد استحوذ تنظيم (أنصار بيت المقدس)، بسيناء بالعدد الأكبر من العمليات خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ حيث قام بنحو ٨٩٪ منها، مقابل ١١٪ قامت بها تنظيمات عشوائية واقتصرت على محافظات الوادي والدلتا.

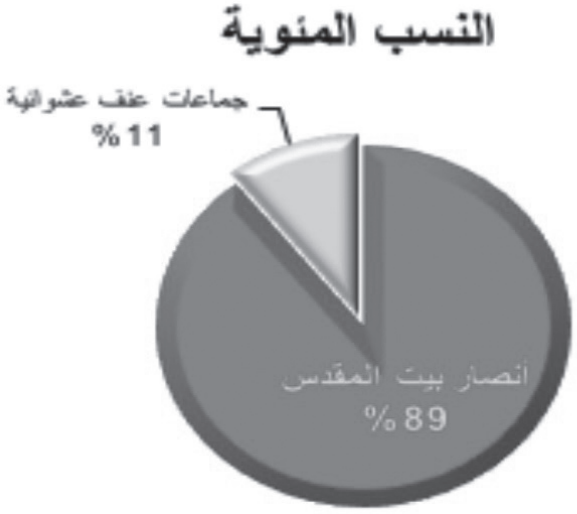

وقد احتلت المحافظات الثلاثة (القاهرة، وسيناء، والجيزة) موقع الصدارة من حيث عدد أعمال العنف المسلح خلال عامي ٢٠١٥/ ٢٠١٦، حتى أنه يمكن وصف هذه المحافظات بوصفها المحافظات الأكثر اضطرابا خلال العام، ولعل تصدر القاهرة جاء انعكاسا لموقعها بوصفها عاصمة لمصر تشهد كثافة سكانية عالية، وكذلك الجيزة، والتي تعد موقع تمركز للوافدين من محافظات الجمهورية المختلفة، وفي هذه المحافظات يتسنى لأعضاء التنظيمات الإرهابية التخفي وتنفيذ العمليات بسهولة أكبر مع صعوبة التتبع، فضلا عن الرسالة السياسية التي تسعى التنظيمات الإرهابية لتوصليها بأنها قادرة على استهداف العمق المصري وخاصة العاصمة.

ب - الموقف الإقليمي والدولي

حاولت السعودية احتواء النظام المصري ضمن المحيط السياسي العربي، بعد التقارب الذي نشأ بين النظام المصري ودول المحور الإيراني في المنطقة؛ إلا أن تصويت مصر لصالح روسيا في مجلس الأمن (بشأن حلب) بشكل يتناقض مع الرؤية الخليجية أدى لقطيعة بين مصر والسعودية[٧٤]. وقد حافظت الإمارات على دفء العلاقة مع السيسي، وإن تراجع الدعم الإماراتي لمصر على خلفية الاستنزاف المستمر خليجياً بسبب الأزمة اليمنية.

وما يزال السيسي يحظى بعلاقات وطيدة مع الكيان الصهيوني، على الرغم من المشروع المصري المقدم لمجلس الأمن الخاص بالاستيطان (الذي اضطرت لسحبه بضغط من ترامب).

أما أزمته مع تركيا فما زالت تُراوح مكانها، خصوصاً بعد استبشار الإعلام المصري بالمحاولة الانقلابية في تركيا (قبل انكشاف فشلها)، فضلاً عن الدور المصري في الأزمة السورية الداعم لبقاء نظام بشار بما يتناقض مع المصالح التركية ورهاناتها السياسية.

وقد تمتنت علاقة السيسي بالنظام العراقي[٧٥]، بما يشي باحتمال تجدُّد حلف القاهرة-بغداد (في اعتقاد بعض المحللين)؛ لمواجهة الحلف الخليجي في إطار التنافس على السلطة في المنطقة. ويفترض هذا الاعتقاد نزوع الحلف الجديد لتصفير أزمات المنطقة (سوريا، ليبيا، اليمن) بحلول سياسية تكفل انضمام الأنظمة الجديدة في تلك الدول للحلف الجديد؛ مع إمكانية استيعاب أنظمة عربية أخرى فيه (الجزائر وتونس ولبنان).

(٧٤) يرجح أن تكون القطيعة بينهما مؤقتة. في حين تبالغ بعض التقديرات بخصوص العلاقات بين مصر ودول الخليج، بافتراض وصولها إلى طريق مسدود بعد البيان الصادر عن مجلس التعاون الخليجي قبل أسبوعين (الذي تضامن مع قطر في مواجهة الاتهامات المصرية لها بالضلوع في تفجير الكنيسة البطرسية بالقاهرة)، وما تبعه من زيارة مسؤولين سعوديين وقطريين لإثيوبيا والتقاطهم صورا تذكارية بجوار سد النهضة في رسالة واضحة للنظام المصري.

(٧٥) أعلن وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري، في زيارته للقاهرة مؤخراً، أن العراق مستعد للوساطة بين مصر وايران لتقريب وجهات النظر بين البلدين، وأن بلاده ترغب في تطوير العلاقات الاستراتيجية مع مصر على كل المستويات، مشددا على التعاون بين البلدين في مواجهة التنظيمات الإرهابية، مؤكدا أن اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعراق ستنعقد خلال شهرين لتحقيق مصالح البلدين.

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن مصر قد لجأت لاستيراد النفط العراقي بعد توقف السعودية عن دعمها النفطي لمصر.

أما العلاقات الأمريكية المصرية فمرشحة لاستعادة أَلَقِها السابق قبل الانقلاب، وفق توجهات ترامب المعلنة في سياسته الخارجية.

وتشهد علاقة مصر بالقطب الروسي تقارباً جديداً يشي بقرب انتهاء مفاعيل أزمة سقوط الطائرة الروسية فوق سيناء، بما يضيف مؤشراً جديداً على تمكن السيسي من اللعب على التناقضات الدولية شأن تمكنه منها محلياً وإقليمياً.

ويؤشر الحراك الدبلوماسي لمصر في تَوجُّهها نحو تصفير أزمتها الدبلوماسية مع إيطاليا على ذروة انفتاحها أوروبياً.

ج - انعكاسات الأزمة وتداعياتها

١) استمرار الانقلاب واكتسابه مزيدا من الشرعية الإقليمية والدولية انعكس بصورة سلبية على الربيع العربي، وعزز دور محور الثورة المضادة؛ إذ لعب نظام السيسي دورا سلبياً لإفشال ثورات الربيع العربي في سوريا وليبيا واليمن.

٢) مواقف النظام تجاه القضية الفلسطينية اتصفت بالإشكالية؛ فقد حرّضت سياساته على شن العدوان الصهيوني على قطاع غزة، ثم لم يجد النظام مناصاً من التعاطي مع حركة حماس بعد فشل العدوان فاضطر للتعامل معها كأمر واقع، إلا أنه عاد واتهمها بالتورط في حادثة اغتيال النائب العام المصري، ثم فشل في تسويق ملف دحلان مما وتّر علاقاته بمحمود عباس، بالتزامن مع انفتاحه على حماس!!

٣) سياسة الانفتاح على المحور الإيراني في المنطقة أسهمت في تراجع منحنى علاقته مع السعودية حتى انقطاعها.

٤) تشهد الأزمة الليبية تصعيداً بفعل الدعم المصري والروسي لحفتر، الذي تتبادل قواته السيطرة على ميناء رأس لانوف مع حكومة السراج.

د - الأطراف الفاعلة و تأثيرها في المعادلة

1- مؤسسات الدولة - تماسك بنية النظام و مراكز القوى (الدولة العميقة)

- **الجيش**

هو الذراع الأقوى للنظام، وهو المؤسسة الفعلية الحاكمة، التي تحظى بالصلاحيات والسلطة المطلقة.

تتوزع المواقف داخل الجيش تجاه السيسي وسياسات نظامه في أربعة توجهات:

١) ذوو الرتب العالية ممن ترتبط مصالحهم المادية ببقاء النظام العسكري (الأكثر حصولا على الامتيازات).

٢) الضباط المؤيدون للسيسي.

٣) ضباط يؤيدون النظام العسكري ويعارضون السيسي، وهم قطاعان:

- قطاع نشط عريض نسبياً (ويستدل على ذلك بعدد محاولات الاغتيال التي خطط لها بعض هؤلاء الضباط، وتسريح عدد كبير من القيادات العليا).
- قطاع في حالة سكون وترقب.

٤) ضباط يلتزمون بالدور العسكري للجيش في الدفاع عن الحدود، وهم قطاع محدود يرى فصل الجيش عن السياسة، فلا يؤيدون النظام العسكري ولا السيسي، وغالبيتهم العظمى تعتقد بضرورة إجراء هذا الانفصال بشكل سلمي.

وفي المجمل، فإن الجيش كطرف، حتى اللحظة الراهنة، يتموضع في خانة نظام السيسي، وبخاصة في ظل:

- ✓ سياسة إغداق المنح والعطايا والمزايا.
- ✓ الرقابة الشديدة من المخابرات العسكرية.

✓ ارتباط قادة الجيش والدرجات المتوسطة منه بارتباطات خارجية (وبخاصة مع أمريكا).

- **الأجهزة الأمنية:**

تتفاوت قبضة السيسي على الأجهزة الأمنية التي تدور مناورات تنافسية فيما بينها على المال والنفوذ السياسي. وهذه الأجهزة هي:

○ **المخابرات العامة**

وهي أقل الأجهزة الأمنية ارتباطا بشخص السيسي، لكنه يؤيد نظام الحكم العسكري بشكل حاسم؛ أما عدم الاقتناع بشخص السيسي فلا يعدو أن يكون موقفا يتعذر تفعيله، في ظل إحالة أكثر قادته على المعاش بعد ٣٠ يونيو، وتعيين التهامي (الذي أقيل فيما بعد) رئيسا له؛ ومما يجدر ذكره أن ابن السيسي ضابط بارز في هذا الجهاز.

وثمة مظاهر لتوترات بين السيسي وأجهزة استخباراته العامة[٧٦] التي تضطلع بنفوذ كبير في شبكات الإعلام الخاصة، وهي التي سمحت على الأرجح -إنْ لم تُشجع- نبرة الانتقادات العالية المفاجئة التي تعرض لها السيسي في الأشهر الأخيرة»[٧٧].

○ **المخابرات العسكرية**

جهاز يسيطر عليه السيسي شخصيا من خلال مساعديه، وأبرزهم عباس كامل؛ وهو الجهاز الأمني الأقوى ارتباطا بالسيسي، ويكتسب نفوذه فيه أهمية خاصة في الحالة المصرية؛ لما له من أدوار حيوية في التحكم والتأثير في المشهد السلطوي:

✓ فهو المكلف بمتابعة القضايا المتصلة بالأمن القومي من الناحية العسكرية[٧٨].

✓ تقاطع مهمة متابعة القضايا الأمنية (أعلاه) -منذ عهد عبد الناصر- مع ملفات داخلية خطيرة، منها:

---

(٧٦) ثمة تنافس قديم بين المخابرات العامة والمخابرات الحربية يرقى لمستوى انتقاص كل طرف من قدرة الطرف الآخر، وقد عمد السيسي -فور انقلابه على مرسي- إلى تعيين الفريق محمد فريد التهامي رئيساً لجهاز المخابرات العامة (وهو رئيس المخابرات الحربية منذ ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٤) لضمان إحكام سيطرته الأمنية.

(٧٧) أجرى السيسي الكثير من التغييرات على المخابرات العامة وعزل العشرات من القيادات، مما جعلها الآن تدين -في مجملها- بالولاء له.

(٧٨) من تلك القضايا على سبيل المثال لا الحصر: متابعة وقراءة واستطلاع تحركات العدو، وجمع المعلومات الخاصة بتشكيلاته القتالية واستعداداته في حالة السلم والحرب، ومسح الواقع الميداني للعمليات العسكرية بما فيها المسح الجغرافي ومطابقتها مع الخرائط العسكرية التفصيلية وتقديم هذه المعلومات إلى القيادة العسكرية والسياسية لتقدير الموقف على الأرض.

- ✓ متابعة التيارات السياسية المناهضة الموجودة داخل الجيش.
- ✓ متابعة القضايا المدنية الأخرى التي ترتبط بشكل غير مباشر بالأمن العسكري والقوات المسلحة.
- ✓ التخطيط والتنسيق مع الشرطة العسكرية لضمان أمن المنشآت العسكرية والثكنات.
- ✓ مراقبة مستوى الأمن في المنشآت العسكرية (بما في ذلك أمن الوثائق والأفراد والأسلحة وغيره).
- ✓ التأكد من حسن انضباط وولاء الضباط والأفراد..

لذلك، يُعدُّ عملها حاسماً في تقدير الموقف الاستراتيجي، وحاسماً في الترقيات العسكرية، ناهيك عن المعلومات السرية التي بإمكانها الاطلاع عليها، وقد ترأس السيسي هذا الجهاز لعامين (٢٠١٠-٢٠١٢) كانا كفيلين بامتلاك مفاتيح مؤثرة في المشهد العسكري والأمني والمدني؛ وهو المتغير الأكثر أهمية في استقرار نظامه، على الرغم من تحالف قطاع عريض من أجنحة الدولة العميقة المصرية ضد سياسات السيسي الإقصائية.

- **الداخلية و أمن الدولة**

جهاز داعم للنظام على خلفيات وعقيدة مختلفة عن خلفيات المؤسسة العسكرية، فما يعنيه في المقام الأول عدم خسارة هيبته ومصالحه مجدداً (كالوضع الذي اختبره إبان ثورة يناير).

وهم -أفراداً وأجهزةً- ليس لديهم سمة المبادرة، مما يجعلهم أداة فعالة في يد النظام؛ غير أن تجاوزاتهم في حق المواطنين تثير غضبا جماهيريا عريضا، تتجلى انعكاساته في:

الأول:- استغلال النظام لهذا الوضع لاستمرار الضغط عليهم من جانب النظام.

الثاني:- قدرة المعارضة على استهداف هذا الجهاز تضيف زخماً للأرضية الخطابية للنظام في حربه ضد «الإرهاب».

- **القضاء**

مؤسسة داعمة للاستقرار في المقام الأول، لديها ملمحان رئيسيان:-

- الهاجس من الإسلاميين وخاصة الإخوان المسلمين.

- عدم ارتباطها بشخص السيسي، ولديها ارتباط أقوى مع المؤسسة العسكرية، إلا أنه يظل ارتباطا أقل قوة من الأجهزة الأمنية.

- **المؤسسات الحكومية**

هي أدوات في يد النظام تخضع لسياسات العصا والجزرة، وهي أقل تأثيراً في الحالة الصلبة وأكثر تأثيراً في الحالة السائلة.

- **المؤسسات الدينية (الأزهر- الكنيسة)**

المؤسسات الدينية في مصر هي مؤسسات مخترقة أمنياً منذ ١٩٥٢، ومهمشة إلا من خلال الدور الذي يرتئيه لها النظام كواجهة شعبية ودولية. إلا أن الكنيسة أكثر فاعلية وتأثيرا في الجماهير القبطية أكثر من تأثير الأزهر في المصريين المسلمين.

ولا بد هما من التأكيد على جملة من الاعتبارات المتعلقة بالكنيسة القبطية:

- كونها تمثل القيادة الروحية لأقلية دينية تعيش وسط أغلبية، في ظل شعور بـ:

✓ عدم الارتياح مصدره النظام ذاته، وخاصة بعد ثبوت تورط النظام بتفجير الكنائس مما أدى إلى إحلال الكنيسة محل الدولة لدى المواطن المسيحي من حيث الانتماء.

✓ الخشية من سيطرة الإسلاميين السلفيين.

- كونها تُوظّف من النظام في صورة الضحية المستهدفة من قوى الإرهاب بإزاء صورته كحامي الحمى المسيحي.

رجال الأعمال – نقاط إرتكاز و دعم النظام

يشكل تكتل مصالح رجال الأعمال نقطة دعم وارتكاز لصالح النظام للأسباب التالية:

- تجنيب النظام رجال الأعمال من تحمل أعباء سياساته الاقتصادية الصادمة مما يجعلهم أقل المتضررين من تبعاتها.
- تحكم رجال الأعمال بقطاع الإعلام وهو الأداة الرئيسية للنظام في توجيه القاعدة العريضة من البسطاء.
- امتلاك رجال الأعمال وإدارتهم لأهم المحاور الاقتصادية اليومية اللازمة لحياة الناس.

الإعلام – أداة النظام في السيطرة على الجماهير

أداة السيطرة على البسطاء وتوجيههم بشكل مباشر أو غير مباشر، وهم طرف فعال يقوده إعلاميون لهم ارتباطات أمنية تحت سيطرة رجال الأعمال.

المؤشرات الإعلامية:

- فقدان الوجوه الإعلامية مصداقيتها في الشارع بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية وظهور تدليسهم وكذبهم.
- استمرار فعالية القنوات الإعلامية ووسائل الإعلام لدى الناس على الرغم من فقدان ثقتهم بالرموز الإعلامية.
- استمرار توظيف تلك القنوات والوسائل كأداة فعالة في يد النظام (على الرغم من حاجتها الماسة لتطوير خطابها).
- انقسام المؤسسات الإعلامية المصرية بين منتقد للسيسي ومدافع عنه.

المعارضة - القوى والأحزاب السياسية - الحراك الثوري و المعارض

• الإخوان المسلمون

الطرف المعارض الأقوى والأكثر حضورا وحظوظا وفاعلية في المعادلة المصرية، إلا أن هناك مجموعة من الأسباب تعيق حركتة وتوقف تقدمه وظهوره:

- جمود التنظيم وتكلّسه و ترهُّله.
- الخلافات بين قيادتيه في الخارج والداخل[٧٩] أو بين تيار التغيير والتجديد، وتيار القيادات الكلاسيكية.
- تغييب قسم كبير من قياداته يعيق حركيته (وهو ما يكشف ترهل التنظيم).
- الاختراقات الأمنية.
- ضعف الكفاءة الأمنية لدى أعضاء التنظيم وقادته.
- ضعف استثماره للتنظيم العالمي وعلاقاته الإقليمية والدولية، وتوظيفها في إدارة الصراع.
- استسلام قياداته لتوجُّهات قواعده بشكل يعيق المناورة ويُقيِّد التحرُّك.
- عدم الرغبة أو ضعف القدرة على اتباع سياسات تجميع المعارضة وتمييز الخصوم السياسيين عن أعداء الصراع.
- عدم تنسيق الخطاب الإعلامي.

(٧٩) استقالت قيادة مكتب الخارج عقب انتخابات وُصفت بالشاملة، وقرارات صدرت مع نهاية ٢٠١٦، مقدماً كشف حساب شاملاً بأعماله المختلفة. وأفرزت تلك الانتخابات –الّتي قام بها ما يعرف بتيار الّتغيير داخل الإخوان في مواجهة التيار الآخر المعروف إعلاميا بالقيادة التاريخية– مجلس شورى عاما جديدا، ومكتب إرشاد مؤقتا تحت مسمى «المكتب العام للإخوان»، وأعقبها استقالات جماعية لكل مسؤولي التشكيلات الإدارية والتنظيمية، وعلى رأسها اللجنة الإدارية ومكتب الخارج، وكافة الأقسام، واللجان الفنية، والمكتب التنفيذي، وكذلك استقالة المتحدث الإعلامي محمد منتصر. وهذه هي المرة الأولى التي تستقيل فيها إحدى مؤسسات الإخوان قبل نهاية مدتها، حيث تأسس مكتب الإخوان بالخارج في شباط ٢٠١٥، وكان من المفترض أن تنتهي فترة ولايته في شباط ٢٠١٩.

أما جبهة «القيادة التاريخية» فلم تعترف بالانتخابات الموصوفة بالشاملة ولا بصحة إجراءاتها، مؤكدة أن ما أعُلن من قرارات يعد باطلا ولا يمثل جماعة الإخوان على الإطلاق. («عربي٢١» تنفرد بنشر نص استقالة مكتب إخوان مصر بالخارج، ٢٠١٦/١٢/٢٧).

- عدم التمكن من ابتكار حلول سياسية غير تقليدية (تقليدية الخيارات).
- عدم رغبة المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ومحور الثورة المضادة في التعامل مع الإخوان كطرف بديل للنظام مما يعرقل تقدم التنظيم في قيادة المعادلة داخليا وإقليميا.

• القوى المدنية (الأحزاب- النقابات- منظمات المجتمع المدني – نخب المثقفين)

- هي الطرف المعارض الأعلى صوتا والأكثر خلافا والأقل موضوعية والأضعف شعبيةً والأزهى إعلامياً والأكثر قبولا إقليمياً ودولياً، لكنه يعاني من التشرذم والخلاف الوجودي مع الإخوان والتيارات الدينية[٨٠]، مما يُضعف من احتمالاته في وراثة النظام العسكري.

أما القبول الإقليمي والدولي له فلإضعاف التيارات الإسلامية واستنزافها[٨١].

• الحركات الشبابية ووسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك – تويتر)

الطرف الأعلى صوتا والأكثر تمردا وعداءا للنظام والأقل تضحية، إلا أنهم أكثر استنارة وعقلانية.

يعانون من مرض «الإخوان فوبيا»، فشعارهم ضد العسكر وضد الإخوان، وهم طرف يرتبط بالحالة التي يفرضها النظام (فعال في حالة السيولة ومتجمد في حالة الجمود).

• القوى الإسلامية الأخرى

الأطراف الأقل حظا، بعد سقوطها سياسيا واضطهادها اجتماعيا ومحاصرتها إعلاميا والسيطرة عليها أمنيا، وتناقص رصيدها شعبياً، وانجمادها حركياً.

١- تنظيم الدولة الإسلامية في سيناء

هو من الأطراف الأكثر حركة وفاعلية في مواجهة النظام.

(٨٠) يستثنى من ذلك النقابات التي يتواجد فيها بقايا لقواعد الإخوان بعد استبعادهم من مجالس النقابات الهامة.
(٨١) عبّر أحد مراكز صنع القرار الإسرائيلي عن أهمية استغلال التيارات المدنية العلمانية المصرية في ضرب الإخوان والسلفية.

- نطاق عمله الجغرافي في شبه جزيرة سيناء (مما يقلل من حظوظه في مواجهة النظام).
- يُوظفه النظام كشماعة و لتبييض وجهه أمام الشعب والمجتمع الدولي[٨٢].
- يُستغل من الكيان الصهيوني عبر اتهامها إياهم للتغطية على تجاوزاتهم في سيناء (بمعرفة النظام).
- بالإجمال، هو طرف يُستغل خطابياً من جميع الأطراف، إلا أن الأطراف الأقوى تقوم باستغلاله على مستوى الخطط و المهام (وهو الاستثمار الأمثل في التعامل معه وتوظيفه في إدارة الصراع).

(٨٢) بدأ بعض التوجه لعمليات في الداخل مثل تفجير الكنيسة البطرسية.

الخيارات المتاحة للمعارضة الثورية

أولا: - التفاهم مع النظام:

١- التفاهم مع السيسي

هو من أصعب الخيارات لاعتبار يتجاوز فكرة الصراع السياسي، وهو: الثأر والدم، خاصة في ظل انحسار ثقافة التفاهم مع الآخر المختلف لدى المعارضة.

أما النظام فلديه إشكاليين رئيسيين:

١) انعدام وعيه بفكرة العدالة الانتقالية وبتطبيقها.

٢) انعدام رغبته بممارسة دور النظام الديمقراطي ولو ظاهريا، فدور النظام الرادع هو ما يمكنه من فرض سياساته الصادمة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية.

٢- التفاهم مع العسكر

هو أقل حدة وأكثر قبولا على المستوى الشعبي من خيار التفاهم مع السيسي ذاته، كما أنه خيار له فرص قبول متقدمة من جانب المجتمع الدولي، وقد يجذب داعمين جددا من محور الثورة المضادة، وفي حال بدئه قد تكمله قوى راعية إقليمية ودولية.

الآثار السلبية والإيجابية

- **الآثار الإيجابية**

١) وقف نزيف الدم في فريق المعارضة وتخفيف العمليات الأمنية الدموية.
٢) الإفراج عن المعتقلين.
٣) عودة جزئية للحياة السياسية وفتح آفاق تدريجية للتواجد داخل إطار الدولة.
٤) يعطي فرصة كبيرة للمعارضة لإعادة الاندماج الاجتماعي وإعادة الجهود الاجتماعية والتواجد اجتماعياً وسياسياً.
٥) فتح أفق جديد لتنفيذ خطط جديدة وأدوار اعتادت عليها المعارضة، بدلا من المربعات التي حصرها النظام فيه (وهو ما لم تتجاوزه المعارضة حتى الآن).
٦) يعتبر فرصة لإعادة تفاهمات إقليمية ودولية أساءت فهم المعارضة وأقصتها دون فتح حوار معها.

- **الآثار السلبية:**

١) التصالح مع السيسي

- التصالح في الدم قد يفقد الثقة بين القواعد الجماهيرية للمعارضة والقيادة مما يعزز احتمال الانقسام.
- سيخرج التصالح السيسي منتصراً مما سيعزز وضعه إقليمياً ودولياً فضلاً عن استعادة شعبيته (المتناقصة).
- التصالح مع السيسي قد لا يحقق المأمول منه، ذلك أنه شخص عنيف لا يُرحب بالنقاش،

وغير صبور على النقد (فهو بعيد كل البعد عن «السياسي» الذي يعتمد سياسة الفرص والخيارات مع خصومه)، ومن ثم فإن مساحات العمل المأمولة ستتقلص إلى ما لا يمكن قبوله، فتخسر المعارضة قواعدها وتأييدها الشعبي دون طائل.

٢) التصالح مع العسكر

- يعزز الدولة العسكرية ويقلص دور المعارضة أمدا طويلا.
- انحسار دور المعارضة في أحسن الظروف على المدى المنظور (العشري) في المساحة التي كان النظام السابق يوفرها لها وهو ما يشكل عودة إلى حقبة الأول من يناير ٢٠١١.

✓ **عوامل تحقق الخيار**

تعتمد فرص تحقق هذا الخيار على عدة عوامل:

١) حدوث تغيرات إقليمية تعزز فرص الحوار مع السيسي أو نظامه.

٢) توفر رغبة إقليمية ودولية للتصالح، وتشكل جبهة داعمة ووسيطة.

٣) دفع النظام لقبول التصالح بشكل متوازن من خلال ممارسة تحركات موسعة لإفساد ملفاته الإقليمية.

٤) تمترس قوى المعارضة ونبذ الخلافات الداخلية والخارجية حتى تعزز فرص تحقّق الخيار.

٥) فتح حوار بين القيادة والقواعد حول تصورات المرحلة وما بعدها.

✓ **فرص تحقق الخيار**

وفقا للعوامل السابقة فإن فرص تحقّق الخيار كالتالي:

◁ الشق الأول:- لا يتجاوز نجاحه أكثر من ٥٪.

◁ الشق الثانى:- تتعاظم فرصه إذا ما ارتفعت نسبة تحقّق العوامل لأكثر من ٥٠٪.

ثانيا: استمرار الجمود الحالي:

- **الآثار السلبية والإيجابية**

← **الآثار الإيجابية:**

١) يوفر فرصة لإعادة تقييم الماضي ورسم خطط مستقبلية ووضع استراتيجيات جديدة.

٢) يحافظ على مستوى من الإدانة للنظام أمام المجتمع الدولي، وهي ما زالت نقطة ضعف كبيرة عند النظام.

٣) يوفر دعما معنويا من خلال إظهار دموية النظام ومظلومية المعارضة وعدالة القضية.

٤) يوفر وقتا لإعادة ترتيب البيت وترميم التحالفات.

٥) يوفر وقتا ليتيح تنسيق تحركات مع الشركاء الإقليميين والحلفاء للإعداد لمرحلة تحتاج فيها المعارضة إلى الدعم.

← **الآثار السلبية:**

١) استمرار الحملات الأمنية العنيفة.

٢) استمرار حبس المعتقلين وعمليات الاغتيال والإعدامات الميدانية.

٣) تعاظم احتمالات التصعيد من جانب النظام في محاولة لحسم الوضع.

٤) في ظل عدم قدرة قيادات المعارضة على بناء تواصل نفسي مع القواعد للسيطرة وإعادة تقييم الموقف ونبذ خلافات قد يؤدي هذا الموقف المتجمد إلى انقسامات تنظيمية.

← **فرص تحققه**

من خلال المسارات الحالية لتحركات النظام والمعارضة يكون الخيار الأكثر حظا ٦٥٪.

ثالثا:- التصعيد:

١) تصعيد ثوري سلمي

من خلال اعتماد آليات جديدة للتحركات الثورية الخشنة

٢) تصعيد عنف ثوري

من خلال اعتماد آليات عنف منظم ضد النظام

٣) الآثار السلبية والإيجابية:

← **آثاره السلبية:**

١) تعريض الدولة ومقدراتها لخطر فقدان السيطرة.

٢) المجازفة بدماء المواطنين وتعزيز احتمال انقسام الدولة أو انهيارها.

٣) فقدان الدعم الإقليمي وفقدان حالة الحياد الدولي.

٤) تمترس المواطنين حول الدولة وتعظيم شعبية النظام المتناقصة.

٥) تعريض حياة المعتقلين للخطر والتعرض لخطر التصعيد الأمني غير المحدود.

← **آثاره الإيجابية:**

١) يعيد تمترس القواعد حول القيادة ونبذ الخلافات.

٢) قد يضغط على النظام لفتح آفاق جديدة للتصالح.

٣) قد يضغط على القوى الإقليمية والدولية للتوسط بين النظام والمعارضة في التصالح خاصة في ظل الأوضاع الإقليمية السيئة وتعريض أمن الكيان الصهيوني للخطر.

١- فرص تحققه

من مسارات تحركات النظام والمعارضة ومواقف القوى الإقليمية والدولية تقل نسبة تحقق هذا الخيار ليصل إلى ٢٠٪.

الترجيح بين الخيارات

يبدو الرهان على المصالحة مع النظام العسكري بعد إقصاء السيسي من المشهد السياسي هو الخيار الأنسب تكتيكياً، في ظل انحسار خيار المصالحة مع السيسي، وعدم القدرة على إسقاطه دون استبداله بنظام عسكري آخر بمظلة إقليمية ودولية[٨٣]؛ فالمتغيرات الإقليمية والدولية لا زالت غير قادرة على تجاوز الخطوط الحمراء للاعبين الأشد تأثيراً وحضوراً في المعادلات السياسية المصرية، لاعتبارات أهمها على الإطلاق «أمن إسرائيل».

وبانتظار أن تتمخض المنطقة عن مشهد إقليمي مغاير، قد يبدو خيار الوضع القائم أسلم الخيارات في انعكاسه على شكل النظام المصري استراتيجياً وإشارات تلوح في الأفق تبشر باحتمال تغيّر المعادلات الإقليمية والدولية، بعد:

- التقارب التركي مع السعودية وروسيا.
- تولد القناعة لدى أطراف إقليمية ودولية مؤثرة بضرورة اللجوء للخيارات السلمية للأزمات في المنطقة، لاعتبارات أهمها:

١) الوصول لنقطة الذروة في منحنى خطورة استمرار الأزمات (في مآلاتها العسكرية).
٢) الاستنزاف الهائل للثروات والمقدرات العسكرية والمالية والبشرية والحضارية والاجتماعية والنفسية..
٣) إحباط السياسات الأمريكية الرامية إلى تقسيم المنطقة: سايكس-بيكو جديد.
٤) استمرار المفاعيل السالبة لمحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا (اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً).
٥) ضرورة التفرغ لمواجهة امتداد خطر داعش للداخل التركي بوتيرة متزايدة، بعد تمزيقه سوريا والعراق.
٦) مواجهة خطر قيام دولة كردية في شمال سورية والعراق (مشروع أوباما الأكثر حيوية في المنطقة).

(٨٣) لن تسمح تلك الأطراف بنظام ديمقراطي حرّ في مصر يرث حلفاءها العسكر.

٧) مراعاة للرغبة التوسعية للقطب الدولي روسيا وانسجاماً مع الاستراتيجية التركية الرامية لتصفير الأزمات في المنطقة، بما يعود بالنفع على شعوب المنطقة في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المنذرة بالخطر (بفعل أزمات الربيع العربي).